T
47A

LIBRARY
OF BEIRUT

[بروتوكول لبنـــان ١٨٦١ ـ ١٨٦٤ •

عبد الـرحمـن عـدره

بيروت ، ١٩٥٢]

فهـــــرس

البروتوكول وعهـد تأسيس متصـرفية جبل لبنـان

. . .

مقـــدمة وشـكر ٨–٩

المحـادثات الدوليـة ١٠–١٣

التناحر البريطاني الفرنسي المستتر ١٠

مؤتـمر باريس ١١

وصول القوى الحربية البرية والبحرية الى بيروت ١٢

فؤاد باشا في سوريا ولبنان

اللجنة الدولية واجتماعها في بيروت

شخصياتها ١٣

البروتوكول – تعديلا ته وملاحقـه – ١٤– ٣٧

النظـام الاول :

تقديم وتحفظ تفسيري ١٤

نص بروتوكول ١٨٦١ ١٥

ملحق بروتوكول ١٨٦١ ١٩

تعديل النظام الاول :

تمهيد ١٩

نص بروتوكول ١٨٦٤ ٢٠

الفرمان ٢٥

مقابلة بين الاصل والتعديل ٢٥

ملاحق البروتوكول :

بروتوكول ١٨٦٤ ٢٦

" ١٨٦٨

" ١٨٧٣

" ١٨٨٣ ٢٧

" ١٨٩٢

بروتوكول ١٨٩٧	٢٧	
" ١٩٠٢		
الادارة فى جبل لبنان :		
تمهيـد	٢٨	
حدود جبل لبنان	٢٨	
سـكانه	٢٩	
القرعة العسكرية ـ ضريبة الاغنام ـ مركز المتصرفية	٣٠	
١"= المتصـرف :		٣١ — ٣٣
صلا حياته واعماله	٣١	
٢"= مجلس الادارة الكبير :		٣٤ — ٥٤
صلاحيلته ـ العضوية ـ الرئاسة ـ نظره فى امور قضائية	٣٤	
موظفوه ورواتب اعضائه	٣٦	
افتتاحه	٣٦	
النطق الرسـمي		
الجلسـة الاولى	٣٦	
الجلسة الثانية ـ الثالثة	٣٧	
الجلسة الرابعة والقسـم	٣٨	
اعمالـه :		
مضاعفة الضرائب	٣٨	
المساحة وقانونها (انظمتها)	٣٩	
لمحة عن شكل العمل	٤٤	
لوائح الاحالات	٤٥	
بعض محاضر الجلسات	٤٦	
دفاعه عن المتصرف	٤٨	
اعضاؤه بعد تعديل ١٨٨٤	٥٣	

٣"= مشايخ القـرى ٥٥ — ٥٧

عامـة و وضعهم الشاذ ٥٥

قانون انتخابهـم ٥٦

اعمالهم و قوانينهـم ٥٧

٤"= القضـــاء ٥٨ — ٦١

القضاء في البروتوكول ٥٨

كما عدل ونفّـذ ٥٩

القوانين القضائية ورواتب القضاة ٦١

٥"= المسـاحة والنفـوس ٦٢ — ٦٥

المسـاحة :

موظفوها وصلاحياتها ٦٢

طريقة العمل ورواتب الموظفين ٦٣

اعمال الدوائر العقارية بعد المساحة ٦٤

النفوس والاحصاء ٦٤

٦"= الماليـــة : ٦٦ — ٧٤

عامة والاحسانات ـ املاك زعماء الدروز ـ البواقي ـ التصفيات ٦٦

هيكل مالية الجبل ٦٧

الواردات :

الضرائب المباشرة ٦٨

واردات الاملاك الاميرية والبكاليك وشتى ٦٩

ضرائب غير مباشرة الاقلام ولائحة ٦٩

واردات البريد والملح والدخان ٧٠

حصر الملح ونظام الخان

النفقـــات .

الرواتب	٧٢
رواتب الموظفين واعضاء المجالس	٧٣
التعـويضـات :	
للمهمات الادارية والعسكرية	٧٣
بعد الوفاة	٧٤
نفقات عامة وسلفات	٧٤
كبار موظفي الماليـة	٧٤
٧ = الشـؤون الادارية :	٧٥ — ٧٩
عامة	٧٥
القائمقاميات الست ، ومنتم السبع ، وتقسيماتها :	
جزين ، الشوف ، زحلة ، كسروان ، البترون ، الكورة	
دير القمر و بتدين	٧٧
اسماء كبار موظفي قائمقامية الشوف	٧٧
الكفالة المالية ، يقدمها القائمقامون	٧٨
الوظيفة لا تحول دون الالتزام	٧٩
الاعضاء المنتخبون يقبلون القيام بمهمات ادارية مأجورة	٧٩
الاقالة والعزل	٧٩
٨ = شـــتى :	٨٠ — ٨٧
الطرقات شقها بالقوة	٨٠
الترميمات والاشغال العامة	٨١
البرق	٨٣
البريد	٨٣
المدير	
كاتب ورئيس ونفر البوسطة	٨٣

الضبطية فى البريد	٨٤
لوازم موظفى البريد	٨٤
الصحة والاسعاف	٨٥
توجيد المكاييل	٨٥
تحديد الاسعار	٨٦
تشجيع الصناعة والاختراع	٨٦
المعارف	٨٧
المطبعة والجريدة الرسمية	٨٧
اجوزة السفر	٨٧
الزراعـة	٨٧
المرافىء	٨٧
السجون	٨٧
العسكر الشاهاني والضبطية عامة	٨٨ — ٩٩
العسكر الشاهاني :	
اقرار بقائه فى لبنان	٨٨
انتدابه بمهمات وتكاليفها	٨٩
الضبطيـــة :	
عامة	٨٩
فوضى التنظيم	٩٠
التنظيم	٩٢
الضبطية الدائمـة :	
ضبطية المركز ، تفصيلها	٩٢
من مهامتها السجون والبريد	٩٣

ضبطية القائمقاميات ٩٣
جزين ، الشوف ، المتن ، زحلة ، كسروان ، الكورة
ضبطية طريق صيدا ٩٦
ضبطية طريق الشام ٩٦
ضبطية طريق طرابلس ٩٦
الضبطية الرديف ٩٧
درجات الضبطية ٩٧
النسبة الطائفية فى الضبطية ٩٨
تكتة بيت الدين ٩٨
المخصصات والالبسة ٩٨
النتيجة او الخاتمة ١٠٠
المصادر ١٠٣
المصطلحات ١٠٦
الملاحق :
الملحق رقم ١ = منشور عالم مسلم فى دمشق بتشجيب المذابح ١ / ١٠٧
" " ٢ = كتاب يوسف بك كرم لقداسة البابا وملك فرنسا ٢ / ١٠٨ = ١٤٥
" " ٣ = نداء مطران صور وصيدا الى رعيته فى راشيا الوادى ٣ / ١٤٦
" " ٤ = قرارات مؤتمر باريس ٤ / ١٤٧
" " ٥ = تعهد المؤتمرين فى باريس بعدم التدخل بما ليس له علاقة بالحوادث ٥ / ١٤٩
" " ٦ = تقديم وتحفظ تفسيرى لبروتوكول ١٨٦١ ٦ / ١٥٠
" " ٧ = بروتوكول ١٨٦١ ٧ / ١٥١ = ١٥٥
" " ٨ = ملحق بروتوكول ١٨٦١ ٨ / ١٥٦
" " ٩ = بروتوكول ١٨٦٤ ٩ / ١٥٧ = ١٦٢

الملحق رقم ١٠	= بروتوكول ١٨٦٤ بتمديد مهمة داود باشا	١٠ / ١٦٣
" " ١١	= بروتوكول ١٨٦٨	١١ / ١٦٤
" " ١٢	= بروتوكول ١٨٧٣	١٢ / ١٦٥
" " ١٣	=بروتوكول ١٨٨٣	١٣ / ١٦٦
" " ١٤	= بروتوكول ١٨٩٢	١٤ / ١٦٧
" " ١٥	= بروتوكول ١٨٩٧	١٥ / ١٦٨
" " ١٦	= بروتوكول ١٩٠٢	١٦ / ١٦٩
" " ١٧	= على هامش رسالة السيد خليل عيتاني	١٧ / ١٧٠ = ١٨٨

مقـــدمة و شـكر

. . .

درجت مدرسة التاريخ في جامعة بيروت الاميركية على ايلاء القضايا العربية اهمية خاصة في دراساتها جريا مع منهاج الجامعة الثقافي الذي يقضي بتعريف ابناء البلاد العربية الى قضاياها ، نشأتها وتطورها ، فيسهل عليهم حلها بالاستفادة من العبر التاريخية التي تتضمنها ، وخاصة ما ترك منها اثرا سيئا بالغا حتى غدا ينظر ("السطحيين "من طباعنا المميزة ان لم يتصوروه وكأنه غريز مستأصلة ، فاذا ما جلاها البحث والتدقيق وحل عقدها بالكشف عن جزورها بدت واهية واهنة يكفي لازالتها ابسط الجهود المخلصة فاذا بها مع مستغليها انرا بعد عين .

وتبعا لذاك النهج طلب الي الاستاذ نقولا زيادة احد اساتذة التاريخ فيها بعد موافقة رئيس الدائرة الاستاذ نبيه فارس ، ان يكون موضوع رسالتي لنيل درجة "م . ع" متابعة دراسة الاخ الزميل السيد خليل عيتاني المتعلقة "بحوادث جبل لبنان" ، فانظر بصورة خاصة في تطبيق "البروتوكول" ، ولا بأس من حصر الدراسة في حدود العهد الاول من المتصرفية ، ليبقى في عداد الدراسات الجامعية ، ولو اطلق لدخل في الاختصاص الكلي ، وهيهات في هذه الحالة ، ان يستطيع طالب انهاءها في سنة دراسية .

رضيت شاكرا رغم غصة نتجت عن سخرية ظروف ابت الا ان تلصقني بالادارة حتى خارج اوقات عملي الوظائفي ، واستأذنت السيد عيتاني للاطلاع على رسالته ، فلم يضن علي بها ، وهي رسالة قيمة ، تقع في ٢٢٣ صفحة منسوخة على الالة الكاتبة ، ولا بد لكل مطلع عليها الا تقدير الجهود التي بذلت حتى تم اخراجها على ذلك الوجه . الا ان الوقت المدرسي الضيق وكثرة المواد ابيا عليه الاحاطة التامة باسباب الحوادث ، فكان لابد لي ، نزولا عند رغبته ، من الاشارة الى ما لم يذكره صراحة واقع انا عليه ابان "تقميشي" . وقد شاءت متابعتي دراسة موضوعه الذي هو مصدر موضوعي ان اطلع على امور اظنها هامة متممة لرسالته ، فجمعتها على حدة وضمنتها الملحق رقم ١٧ وهي بذلك تكوّن بحثا مستقلا عن موضوعي ويصلح ، على ما اظن ، ان يكون على هامش رسالته .

وبالمناسبة اشير الى ما الحقت بهذه الرسالة من نصوص رسمية للبروتوكول وكذلك نسخة فرنسية من كتاب يوسف كرم الى قاسة البابا وملك فرنسا وهي تحتوي على معلومات قيمة عن لبنان في اواخر عهد القائمقاميتين واوائل عهد المتصرفية وتلقي ضوءا على كثير من مخفيات "اسباب الحوادث".

هذا وعهد تأسيس المتصرفية وتنظيمها عهد غامض مبهم خصوصا وانه جاء اثر حوادث هدامة قضت بعدم ترك مصادر او مراجع يركن اليها لما لابس الكتبة من انفعالات لازمتهم حتى زمن ليس ببعيد . . . وقد شاء حسن طالعي ان يدلني الاستاذ اسد رستم ، استاذي السابق في الجامعة على مقر "محاضر جلسات مجلس ادارة جبل لبنان" وهو المتحف الوطني اللبناني مع انها بملكية الدوائر العقارية اللبنانية ، كما وعلمت منه انه كان قد حضر لسجلها الاول فهارس وهو لم يزل يعمل لها . فسعيت جاهدا للاطلاع عليها ، وتم لي ما اردت ، ولما كان عهد رسالتي محصورا بالسجل الاول عملت على دراسته مستفيدا من الفهارس المشار اليها آنفا ، وكان ذلك مرجعي الاول والاساسي ، واظن ان كل واحد من السجلات الاخرى يصلح ليكون موضوع دراسة لرسالة مستقلة . ولا بد لي هنا من تقديم خالص شكري وامتناني الى كل من السادة الاستاذ اسد رستم والسيد اميل شهاب ، مدير الدوائر العقارية ، والسيد موريس شهاب ، مدير المتحف الوطني ، والسيدين خريد داغر وصبحي ابوشقرا اللذين قدما لي الكثير من المساعدات الفعلية .

. . .

وختاما ارى من واجبي تكرار الشكر والمنة الى استاذي الكريمين السيدين الدكتور نبيه امين فارس والدكتور نقولا زيادة وقد اشرفا على دراستي ووجهاني خير توجيه . وكذلك ارى لزاما علي ان اخص الاستاذ زين نورالدين زين بمنة خالصة لانه لم يجهدا "باتخامي "بالكتب القيمة . والسلام

عبد الرحمن عمر عدره

بيروت في ٧ تشرين اول ١٩٥٢

المحـــــادثات الدوليـــة

ان دراسة المحادثات ، حصولها وتطورها ، ومارافقها من الاعيب سياسية ونتج عنها من ارسال قوى عسكرية وانشاء لجان دراسية حتى انتهت الى وضع حد للقضية السورية اللبنانية بالاتفاق على نصوص "البروتوكول" تصلح بحد ذاتها لان تكون موضوع "رسالات" في المسألة الشرقية، وعلاقات دول اوروبا بعضها ببعض في القرن التاسع عشر ، ورجالاتها ، والمدارس السياسية المتبعة فيها وما الى ذلك . ولذا سابتعد عن الخوض في هذه الناحية التي لا تدخل في صميم العمل المطلوب اليّ القيام به ، مكتفيا بلمحة تصل بين الحوادث وموضوعي .

في مطلع الاجتماعات التمهيدية لمؤتمر باريس

قضت انكلترا على الفكرة الفرنسية الاولى القائلة بالطلب الى خديوي مصر التوجه بقوا ، الى سوريا ولبنان لوضع حد لما يجري فيهما (١) لان الخديوي نفسه متهم بالتحريض ، بالاتفاق مع فرنسا ، سعيا وراء العودة اليهما (٢) ولكن انكلترا وفرنسا رحبتا بقرار حكومة الاستانة المتعلق بارسال الجنرال فوادباشا وزير خارجيتها آنئذ ، الى سوريا مع سلطات وصلاحيات فوق العادة ، كما واخذت الاولى علما بارسال مراقبين عسكريين فرنسيين الى سوريا (٣) واعطت ، بالتالي اوامرها الى قيادة المتوسط بالاتجاه نحو السواحل السورية للعمل مع القنصل البريطاني في بيروت لما يهدىء الحالة (٤)

تتابعت الحوادث بسرعة خاطفة هذ ما طلبت فرنسا الى "الباب العالي" السماح بارسال ممثلين للدول الاوروبية الى لبنان للتحقيق باسباب الحوادث والنظر في فرض العقوبات وفي اعطاء التوجيهات المناسبة بعد تحديد المسؤوليات (٥) وبآن واحد اقترحت على انكلترا ارسال قوى عسكرية فرنسية بريطانية نمسوية الى الساحل السوري وانشاء لجنة تحقيق اوروبية (٦) . فنتج عن تلك الاتصالات دعوة الى مؤتمر دولي

==========

١) الكتاب ١ = ١ = ٨٣٩

٢) " ١ = ٣٣ = ٤١٨

٣) " ١ = ٢ = ٨٥٢

٤) الكتاب ١ = ٣ = ٣٠٥

٥) " ١ = ٥ = ٣٢٦

٦) " ١ = ٧ = ٩١٦

مؤلف من فرنسا وانكلترا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا (صاحبة العلاقة) لبحث امكانية تأليف لجنة تدرس محليا اسباب الحوادث وامكانية وضع حلول تقضي نهائيا على تكرار امثالها بالاضافة الى ارسال قوة عسكرية تعيد الهدوء الى سوريا ، وهكذا بدأ مؤتمر باريس اعماله في ٢٥ تموز ١٨٦٠ (١) وانتهى بجلسته المنعقدة في ٣ آب الى الاتفاق التالي : (٢ و ٣)

١"- ست مواد تتضمن الاتفاق على ارسال قوة اوروبية عسكرية الى سوريا يكون حدها الاقصى ١٢٠٠٠ جنديا تؤمن فرنسا من اصلهم النصف وبقيادة على ان تدخل قيادتها العليا بمباحثات مع فواد باشا للاتفاق على ما يجب عمله بالاضافة الى قوى بحرية تكون على اهبة الاستعداد للتدخل عندما يطلب اليها شريطة ان لا تبقى اية من تلك القوى اكثر من ستة اشهر في سوريا . (٤)

٢"- تصريح وتعهد بعدم التدخل بما ليس له علاقة بالحوادث لمجرد رفع الضيم مع تذكير السلطان بمضمون المادة التاسعة من معاهدة باريس (١٨٥٦) المتعلقة بالمساواة بين رعاياه (٥)

وتنفيذا لذلك الاتفاق انزلت في مرفأ بيروت بتاريخ ٢٢ آب ١٨٦٠ قوة فرنسية مؤلفة من ٥٠٠٠ ضابط وجندي من اصل الستة الاف (٦) وكان يرى بالتاريخ نفسه ٢٢ قطعة حربية بحرية راسية فيه رافعة اعلام تركيا وفرنسا وانكلترا وروسيا والنمسا (وكانت بروسيا قد اعتذرت عن ارسال قطع بسرعة - راجع ٢-) بالاضافة واليونان وسردينية وهولندا

كما وعقدت اجتمعت اللجنة الدراسية المؤلفة من الدول الخمس وتركيا اولى اجتماعاتها في دار القنصل الروسي السيد نوفيكو وبرآسة فواد باشا في الساعة الثانية من نهار الاربعاء الواقع في ٢٦ ايلول ١٨٦٠ (٧)

وقبل وصول اية قوة اجنبية كان داهية تركيا ازال كل ما يمكن ان يسمح لها بالتدخل الفعلي بوضعه حدا حاسما لكل شغب في الاراضي السورية اللبنانية منذ ما وطأت قدماه أرض دمشق في ٢٩ تموز (٨)

أرض لبنان بجميع الوحود والاموال والمناشير

(٩) ١٢٧٦ تاريخ ٥/٨/١٩ الوثيقة

(١٠)

==========

١) الكتاب ١ = ٢٨ = ٩٧٩

٢) الملحق رقم ٤

٣) الملحق رقم ٥

٤) الكتاب ١ = ٥٥ = ٧٣ = ١

٥) الكتاب ١ = ٥٦ = ٧٣ = ٢

٦) " ١ = ١١١ = ٠ ٣٥

٧) " ١ = ١٠٣ = ٣٠

٨) " ١ = ٩٤ = ٢٦

٩) الملحق رقم ٤١٦

١٠) لبنان في عرض

باستعماله صلاحياته الاستثنائية باعدام وسجن واقالة الموظفين المسؤولين وبعض اهالى دمشق وسواها وترك للجنة المرتقبة امر معالجة الادارة المقبلة .(٨)

الان حالة الهدوء لم ترق الموارنة الذين خسروا المعركة السابقة وانتظروا القوى الفرنسية للقيام باعمال الانتقام والابادة ، وهي لا تتلاءم ايضا مع سياسة فرنسا التى تقضى باستغلال الحوادث لتتدخل فعليا فى امور البلاد ، واهاجت اعصاب الجنرال بوفور الذى كان يسعى لاسترداد شرفه العسكرى "الذى مسته المعارك التى خاضها ضد العثمانيين فى سوريا ولبنان عندما كان احد قواد حملة ابراهيم باشا (١) ، لذلك احدثوا بعض القلاقل "الافرادية ، وتقدموا بطلبات تعجيزية شاذة ، منها تقدير بطولة طانيوس شاهين وهو الموصوف بالسفاك قاطع الطرق المسؤول لحد كبير عن "الحوادث" ، باعطائه اسما الرتب الادارية .(٢) ومنها طلب اعدام ٤٩٤٦ رجلا باسمائهم منهم ٤٣١٠ درزيا من اصل "البالغين" من دروز لبنان المقيمين فيه والبالغ عددهم فقط ٥٠٠٠ (٣) اى ابادتهم كليا بمذبحة رسمية تشرف على تنفيذها دول اوروبا ، مع كل ما تبين من الادلة المثبتة المقدمة من قبل زعماء الدروز ابان استنطاقهم ومحاكمتهم من انهم اتخذوا الدفاع خطة لهم ضد الموارنة المعتدين (٤) الامر الذى اثار فى اللورد دفرين شعور العدالة القضائية فكتب متسائلا عما اذا لم يكن بين سوى المحمديين ولو مذنبا واحدا يقتص منه . . .مما دعاه مع معرفته للواقع وقطعا لدابر كل جدل سفسطائي لا طائل تحته ، للمطالبة بتطبيق مبداء الغفران ، اولى مبادىء المسيحية ، سبيلا لرفع الحيف عن الدروز .(٥)

ان امر المهمة المعطى للورد دفرين كان يتضمن العمل لا لكسب ربح خاص بل للحؤول دون جعل لبنان مقاطعة فرنسية (٦) فحصر جهوده بتلك الناحية التى تتفق كليا والمصلحة العثمانية فسيطر التفاهم التام على العلاقات بين ممثليهما لاحباط كل سعي فرنسي قد يشتم منه تدعيم نفوذهم ومن ذلك مثلا معاكسة فكرة تعيين شهابي او اى شبيه بالشهابيين من حيث علاقته بفرنسا (٧) من امثال الامير مجيد . . .

==========

١) الكتاب ١ = ٤٨ = ٦٢

٢) " ٢ = ١٥٢ = ٩٥ = ٤

٣) " ١ = ٧١٠ = ٥٢٦

٤) " ٢ = ٤٩ / ١٠٧

٥) الكتاب ١ = ٣٩٢ / ٣٩٥ = ٢٨٦

٦) " ٢ = ١١ = ٩

٧) " ٢ = ١١ = ٩

٨) المجلة [illegible] ٤١٦

لذلك ما ان ظهرت الاتجاهات الفرنسية حتى تقدم الدروز بمعاريض يعلنون بها رفضهم الكلي لتأمير شهابي على لبنان لما اصابهم من ظلم الشهابيين وتعسفهم ولانهم معتبرون المسؤولين بالدرجة الاولى عن وقوع الحوادث (١)

ومما يلفت النظر بشكل خاص في محادثات بيروت انه بينما مثل تركيا الداهية الجنرال فواد باشا وزير خارجيتها آنئذ (٦) ، ومثل انكلترا اللورد دفرين السياسي من الطبقة الاولى (٢) اكتفت الدول الاربع الاخرى بقناصلها في بيروت ، عدا عن قائد جيش غير مرغوب وجوده في تلك المنطقة ، والى هذا الفارق بين مقدرة الممثلين عزى الدكتور اسد رستم نجاح الدبلوماسية الانكليزية في التحقيق ومنع التدخل وتسجيل مبادئ البروتوكول (٣) . وهكذا وبعد انتهاء جلسات اللجنة الاوروبية في بيروت بالجلسة التاسعة والعشرين بتاريخ ٤/ ٥/ ٦١ (٤) وكان افتتاحها في ٢٩/ ٩/ ٦٠ ، اي بتعديل اقل من جلسة واحدة في الاسبوع ، وقع ما تم عليه الائتلاف في بارا بتاريخ ٩/ ٦/ ١٨٦١ . (٥)

وبعد انتهاء الحرب الاهلية التي تم الاتفاق على تركيتها صلحا في ٥ حزيران ١٨٦١ (٧)

==========

١) الكتاب ٢ = ١٥٢/ ١٥٦ = ٩٥ = ٥/ ٧/ ٨/ ٩/ ١١

٢) " ١ = ٤٠ = ٣٧٩

٣) محاضرات الدكتور رستم

٥) الكتاب ٢ = ٣١٣/ ٣١٧ = ١٧١ = ١/ ٢ = ١٧٢

٤) الكتاب ٢ = ٢٦٠/ ٢٦١ = ١٣٢ = ٢

٦) المجلة الشرقية ٤١٣/ ٤١٩

٧) " " " ٤٤٩/ ٤٥٠

البروتوكول
وتعديلاته وملاحقه (١)
او
نظام لبنان

. . .

١" = النظام الاول او بروتوكول ٩ حزيران ١٨٦١ :

١ – تقديم وتحفظ تفسيري : (٢)

بناء على مشروع الاتفاق الذى تم التفاهم بشأنه بين مندوبي الدول الخمس الكبرى والباب العالي ، نتيجة لدراسات اللجنة الدولية فى بيروت لاعادة تنظيم لبنان ، المؤرخ فى ٩ ايار ١٨٦١ ، فقد صار تقديمه ، مع ما ادخل عليه من تعديلات متفق عليها ، الى الدوائر المختصة ليصير استصدار فرمان به من لدن صاحب الجلالة الامبرطورية السلطان ويبلغ رسميا الى ممثلي الدول الخمس الكبرى ليعمل به كنظام نهائي لجبل لبنان .

هذا وقد اضاف اليه صاحب السمو عالي باشا تفسيرا للمادة الاولى رضيت به الدول المعنية وهو:

يعود للباب العالي حق اختيار الحاكم المسيحي (المتصرف) لجبل لبنان ولا يكون له اى مرجع سواه .

يحمل المتصرف لقب مشير ويكون مقره العادى دير القمر التى توضع تحت ادارته المباشرة

يعهد اليه بالحكم لمدة ثلاث سنوات يكون خاضعا خلالها للعزل شرط صدور حكم عليه من المحكمة المختصة

يتفق الباب العالى مع الدول المختصة على خلف له قبل انتهاء ولايته بثلاثة اشهر

يعطى المتصرف منذ تعيينه كامل الصلاحيات المتعلقة بتعيين الموظفين لكيلا يضطر الى المراجعة بكل تعيين تدعو اليه الحاجة .

تأمينا لحسن تطبيق المادة العاشرة المتعلقة بالدعاوى التى ستنشاء بين لبناني وحامل تبعية او متمتع بحماية

==========

١) مترجمة (معربة) عن النصوص الرسمية كما هي واردة فى الملاحق المرفقة مع الاستعانة بالصحيح من تعريب "الكنوز"

٢) الملحق رقم = ٦

٣) ~~فضلت استعمال كلمة متصرف عوضا عن الحاكم الوارد~~ فى النصوص الرسمية لانه قد عرف فعلا بها .

دولة اجنبية
~~واحدة من الدول الخمس الكبرى~~ ، تؤلف في بيروت لجنة مختلطة تنظر في صحة اوراق الحماية .
تأمينا للمواصلات على طريق بيروت / دمشق ~~الدولية~~ الاخرى تنشئ الحكومة العثمانية عليها مخافر ثابتة في ~~xxxxx~~ الاماكن التي تصلحها .

يحق للمتصرف سحب السلاح من اللبنانيين عندما يرى ان الوقت مناسب .

بارا في ٩ حزيران ١٨٦١

٢ – نصوص بروتوكول ١٨٦١ (١) :

المادة ١ : يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي يعينه الباب العالي ويكون هو مرجعه المباشر . يعطى هذا الموظف ، المعرض للعزل ، كامل الصلاحيات التي تخوله تحمل اعباء الادارة الاجرائية وحفظ النظام والامان في كافة انحاء الجبل وتحصيل الضرائب وتعيين مأموري الادارة المحلية ، بناء على تفويض خاص من صاحب الجلالة الامبرطورية السلطان ، ودعوة مجلس الادارة المركزي (٢) الى الانعقاد وتولي رئاسته وتنفيذ الاعلامات القانونية الصادرة عن المحاكم خلا المستثناة في المادة التاسعة . هذا وتمثل كل طائفة من طوائف شعب الجبل لديه بوكيل ينتخبه كبراء الطائفة واعيانها .

المادة ٢ : يكون للجبل مجلس ادارة مركزي مؤلف من اثني عشر عضوا موزعين على الشكل التالي :

مارونيان ، درزيان ، اثنان روم اورثوذكس ، اثنان روم كاثوليك ، متواليان ، مسلمان .

يكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب وبحث ادارة واردات الجبل ونفقاته وببيان رأيه الشورى فيما يعرضه عليه المتصرف .

المادة ٣ : يقسم الجبل اداريا الى ست مقاطعات هي :

اولا – الكورة وتلحق بها الجهة التحتية والارض المجاورة لها الآهلة بالروم الارثوذكس باستثناء بلدة [القلمون] الواقعة على ساحل البحر ومعظم سكانها من المسلمين .

ثانيا : الجهة الشمالية من لبنان ماعدا الكورة حتى نهر الكلب .

ثالثا : زحلة واراضيها .

رابعا : المتن مع ساحل النصارى واراضي القاطع وصليما .

==========

١) الملحق رقم ٧

٢) مجلس الادارة المركزي وهو المعروف بمجلس الادرة الكبير .

خامسا : المنطقة الكائنة فى جنوبي طريق الشام/ بيروت حتى جزين .

سادسا : جزين واقليم التفاح .

يكون لكل من هذه المقاطعات مأمور ادارى يعينه المتصرف من ابناء مذهب الاكثرية العددية او الاكثرية العقارية [صاحبة الاملاك] .

المادة ٤ : يكون لكل مقاطعة مجلس ادارة محلي مؤلف من ثلاثة اعضاء الى ستة يمثلون عناصر الشعب ومصالح الاملاك . ويلتئم هذا المجلس مرة فى السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه للنظر بادئ ذى بدئ فى الامور القضائية والادارية والاستماع الى مطالب الاهلين وتقديم المعلومات الاحصائية لتوزيع الضرائب ومن ثم لاعطاء الرأى الشورى فيما يتعلق بالخير العام .

المادة ٥ : تقسم المقاطعات الى نواح شبيهة بالاقاليم القديمة وشكل يجمع على قدر الامكان فئات موحدة [مذهبيا] من السكان . وتقسم هذه النواحي الى اقسام يتألف واحدها من ٥٠٠ رجل على الاقل .

يكون لكل ناحية مأمور يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة .

يرأس كل قسم او قرية شيخ ينتخبه الاهلون ويعينه المتصرف .

يكون لكل فئة فى الاقسام المختلطة شيخ خاص بها ولا شأن له الا مع اتباع مذهبه .

المادة ٦ : تكون المساواة مطلقة بين الجميع وتلغى كل امتيازات الاقطاع ولا سيما الخاصة بـ "المقاطعجية" .

المادة ٧ : يكون لكل طائفة فى كل ناحية قاض صلح .

يكون فى كل مقاطعة مجلس قضائي ابتدائي مؤلف من ثلاثة الى ستة اعضاء يمثلون مختلف العناصر .

يكون فى "المركز" مجلس قضائي اعلى مؤلف من اثني عشر عضوا بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الست المذكورة فى المادة الثانية ، يضاف اليهم عضو اسرائيلي او من اتباع المذهب البروتستنتي كلما كان لاحد معتنقي هذين المذهبين مصلحة او دعوى .

تكون رئاسة المجالس القضائية مرة كل ثلاثة اشهر لكل عضو من اعضائها .

المادة ٨ : لقضاة ان يحكموا فى الدعاوى التى لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرشا حكما غير مستأنف اما الدعاوى التى يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرشا فهي من صلاحية المحاكم البدائية . على انه اذا عرضت دعاوى مختلطة، اى الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب ، ولو تدنت قيمتها عن ٥٠٠ ق. ، فتحال رأسا الى المحاكم البدائية

التى لها وحدها حق النظر فيها الا اذا اتفق الفريقان المتخاصمان على الرضى بقاضى الصلح ان كان على مذهب المدعى عليه .

ثم ان جميع الدعاوى ولو وجب النظر فى فصلها بحضور جميع اعضاء المجلس الا ان للمتداعين اذا كانوا كلهم من مذهب واحد ان يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه غير ان على الحكام المردودين من هذا الوجه حضور جلسات المحاكمة .

المادة ٩ : تكون الدعاوى الجزائية على ثلاث درجات :

القباحة : وينظر فيها قضاة الصلح

الجنح والجرائم : وتنظر فيها المحاكم البدائية

الجنايات : وينظر فيها مجلس المحاكمة الاعلى . الا انه لا يمكن وضع اعلامات الحكم الصادرة عن هذا المجلس موضع التنفيذ ما لم تتم المعاملات المطبقة على امثالها فى سائر انحاء الامبرطورية .

المادة ١٠ : تنظر محكمة تجارة بيروت فى كافة الدعاوى التجارية . وتنظر ايضا فى كافة الدعاوى الواقعة بين لبناني واى من ذوى التبعة الاجنبية او الداخلين فى حماية اجنبية حتى ولو كانت الدعوى مدنية .

المادة ١١ : كل اعضاء مجالس القضاء والادارة دون استثناء وكذلك قضاة الصلح ينتخبون من قبل رؤساء الطوائف بالاتفاق مع اعيانها ويثبتهم المتصرف . اما اعضاء المجالس الادارية فيجرى انتخاب نصفهم كل سنة مع اجازة انتخاب أولئك الذين انتهت مدتهم .

المادة ١٢ : القضاة كلهم موظفون فاذا اقدم احدهم على ارتكاب الرشوة او تبين بالتحقيق انه اقدم على ما لا يليق بمأموريته عزل وأدب بالنسبة لما اقترف .

المادة ١٣ : تكون المرافعات فى مجالس القضاء علنية ويعهد بضبط الدعاوى الى كاتب مختص . وكذلك يعهد الى الكاتب المشار اليه بمسك سجلات لقيد الصكوك المختصة بفراغ وانتقال الاموال الثابتة (العقارية) ولا تعتبر الصكوك رسمية ما لم تكن مسجلة بالسجل المذكور .

المادة ١٤ : ان المتهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب جرائم فى غير ألوية فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الذى وقع الجرم فيه وكذا يعامل بالمثل المتهمون بالاجرام فى نطاق جبل لبنان من اهالي سائر الالوية . لذلك فمرتكبوا الاجرام فى جبل لبنان سواء كانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلائه اذا فروا الى اى لواء آخر

تلق ادارته القبض عليهم فيه بمقتضى اشعار من قبل ادارة جبل لبنان وتسلمها اياهم وهكذا يلزم ادارة الجبل ان تلقي القبض على المجرمين مرتكبي الجرائم في الالوية الاخرى والفارين اليه لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفعهم الى اللواء الذي وقع الجرم فيه بموجب اشعار ضابطه دون ابطاء .

ومأمورو الادارة الذين يتساهلون في تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم لاسترجاع امثال هؤلاء المتهمين الى المحاكم المنوط بها دعاويهم او الذين يجيزون تأخير العمل دون اسباب شرعية تجرى مجازاتهم بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون امثال عن قصد وتصميم امثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة .

هذا والعلاقات بين ادارة جبل لبنان والالوية الاخرى لاتختلف عن العلاقات القائمة والمرعية الاجراء بين مختلف الوية الامبرطورية .

المادة ١٥ : ان اقرار الامن وحفظ النظام وانفاذ القوانين في الازمنة العادية ، انما هي من صلاحيات المتصرف الخاصة ينفذها بواسطة فرقة ضبطية تعين من المحصلين المتقدمين بارادتهم للعمل فيها ويكون عدد افرادها بتعديل سبعة انفار لكل الف نفس تقريبا .

ينسخ سلك "الحوالية" ويبطل نزول الضبطية في بيوت المتهمين ويعتاض عن ذلك باسباب اكراهية كسوق المحكومين الى السجون . لذلك يمنع مأمورو الضبطية عن مصادرة اهل البلاد بشيء نقدا كان او عينا تحت طائلة العقوبات الشديدة .

يجعل للضبطية لباس رسمي او يحملون شارات تميزهم اثناء الخدمة على ان تستعمل (تستخدم) قوى تدين بدين المطلوبين ما امكن . (في المهمات)

تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس تحت محافظة الجند الامبرطوري حتى تصبح الضبطية كفوا لاتمام جميع الواجبات المترتبة عليها في الازمنة العادية هذا ويكون هذا الجند تحت امرة المتصرف .

للمتصرف ان يطلب من القيادة العسكرية في سوريا المعونة اللازمة في الاحوال الغير العادية ، بعد استشارة مجلس الادارة المركزي ، شرط وضع قائد الحملة بالذات تحت امرة المتصرف لينفذ على مسؤوليته ما تقضي به المصلحة ، وليس لهذا الوضع علاقة باستقلال القائد بالامور العسكرية المحضة . وحالما يعلم المتصرف القائد بانتهاء المهمة التي استدعي من اجلها يعود هذا مع جنوده الى حيث اتى .

المادة ١٦ : ان تحصيل الضرائب على يد المتصرف هو حق من حقوق الباب العثماني (١) [العالي] وهي تبلغ حاليا

(١) هذا وردت خطأ

٣٥٠٠ كيس" يمكن رفعها ، عند الامكان ، الى سبعة الاف كيس على ان يخصص المال المتحصل بادى ذى بدء للانفاق على ادارة الجبل ومنافعه العامة ، فاذا فضل منه شيء يرد الفائض على خزينة الدولة ، واذا قضت الضرورات الادارية القصوى مزيدا من المال عندئذ تؤمنه الخزينة العامة ، ومعلوم ان الباب العالى لا يكون مسؤولا عن مصاريف منشآت او نفقات غير عادية مالم تكن قد وافقت عليها مسبقا .

المادة ١٧: يجب اجراء احصاء نفوس اهل الجبل محلا محلا وملة ملة بالسرعة الممكنة وكذلك مسح اراضيه المزروعة .

بارا فى ٩ حزيران ١٨٦١ (التواقيع)

٣ ـ ملحق ببروتوكول ١٨٦١ (١) :

"مادة اضافية الى بروتوكول ٩ حزيران الموقع فى القسطنطينية من قبل ممثلي

"الباب العالي والنمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا

"المتعلق بالنظام الجديد لجبل لبنان"

من المعلوم ان مبلغ ٧٠٠٠ كيس المذكور فى المادة ١٦ من نظام ٩ حزيران ١٨٦١ لا يعتبر رقما نهائيا ، ويمكن ، لدى انحلال الازمة الناجمة عن الحوادث الاخيرة ، وقبل اتمام جمع الضرائب ، ان تزاد الى اكثر من سبعة آلاف كيس لتحمل اعباء نفقات ادارة النظام الجديد . على انه يتوجب على المتصرف ان لا يستخدم هذا الحق الا بتحفظ وبعد ان يكون قد جرب جهده لتوازن المصاريف مع الواردات

(ا رسل الخارجية البريطانية مع رسالة مؤرخة فى ١٤ حزيران ١٨٦١)

. . .

٢" = تعديل النظام الاول او بروتوكول ١٨٦٤:

حين ذهاب داود باشا متصرف جبل لبنان الى القسطنطينية اثار قضية تعديل بروتوكول ١٨٦١ لثبوت عدم صلاحه بعد ان وضع موضع التنفيذ ، فكانت فرصة سانحة لسفير فرنسا فى تركيا استغلها لطلب اعادة النظر بجنسية حاكم الجبل علّه يقنع الباب العالى و زملاءه السفراء بتولية شهابي عليه فاخفق ولكن الاتفاق تم بين الفرقاء المهتمين بالامر

==========

١) الملحق رقم ٨

على تعديل البروتوكول . وهكذا ، وبعد الاسترشاد برأى داود باشا وخبرته ، والاتفاق معه على تعيين ماروني لنيابة رئاسة مجلس الادارة المركزى لان الموارنة الذين يوازى عددهم ثلاثة اخماس السكان يمثلهم واحد على ستة تبعا لقاعدة المساواة المطلقة المطبقة آنئذ ، (١) صيغ تعديل على شكل قال عنه يونغ انه تم لمصلحة الموارنة الذين استفادوا ، عدا مركز نيابة رئاسة المجلس ، بقائمقامية مارونية مستحدثة وبأزالة مجالس ادارة المقاطعات مما قضى على قاعدة المساواة المطلقة المتبعة ، وسجل للموارنة نفوذا خاصا (٢)

١ـ بروتوكول ١٨٦٤ (٣) :

المادة ١ : يتولى ادارة جبل لنان متصرف مسيحي يعينه الباب العالي ويكون هو مرجعه المباشر . يعطى هذا الموظف المعرض للعزل كامل الصلاحيات التى تخوله تحمل اعباء الادارة الاجرائية وحفظ النظام والراحة فى كافة انحاء الجبل وتحصيل الضرائب وتعيين مأمورى الادارة المحلية والقضاة ، بناء على تفويض خاص من صاحب الجلالة الامبرطورية السلطان ، ودعوة مجلس الادارة المركزى الى الانعقاد وتولى رئاسته وتنفيذ الاعلامات القانونية الصادرة عن المحاكم ، خلا المستثناة فى المادة الثامنة .

المادة ٢: يكون للجبل مجلس ادارة مركزى مؤلف من اثني عشر عضوا منتدبين عن المديريات بالنسبة التالية:

١ و ٢ ـ عضوا مارونيا لكل من مديريتي كسروان .

٣ ـ مارونيا ودرزيا ومسلما لمديرية جزين

٤ ـ مارونيا وارثوذكسيا ودرزيا ومتواليا لمديرية المتن .

٥ ـ درزيا للشوف

٦ ـ اوثوذوكسيا للكورة

٧ ـ كثوليكيا لزحلة .

ومجلس الادارة هذا مكلف بتوزيع الضرائب والبحث فى ادارة واردات الجبل ومصاريفه وبيان رأيه الشورى فيما يعرضه عليه المتصرف .

==========

١) المسألة اللبنانية ٤٨٣/ ٥٠٠

٢) يونغ ١ـ١٤١

٣) الملحق رقم ٩

المادة ٣ : يقسم الجبل اداريا الى سبعة اقضية هي :

١ ـ الكورة وتلحق بها الجهة التحتية والاراضي المجاورة الآهلة بالروم الارثوذوكس ، عدا عن مدينة القلمون الواقعة على ساحل البحر ومعظم سكانها من المسلمين .

٢ ـ الجهة الشمالية من لبنان المشتملة على جبة بشرى والزاوية وبلاد البترون .

٣ ـ " " " " " " بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان حتى نهر الكلب.

٤ ـ زحلة واراضيها .

٥ ـ المتن مع ساحل النصارى وارض القاطع وصليما .

٦ ـ المنطقة الواقعة جنوبي طريق الشام حتى جزين

٧ ـ جزين واقليم التفاح .

يكون لكل من هذه الاقضية مأمور اداري (قائمقام) يعينه المتصرف من ابناء مذهب الاكثرية العددية او الاكثرية العقارية (اي صاحبة الاملاك) .

المادة ٤ : تقسم الاقضية الى نواح شبيهة بالاقاليم القديمة ، ويتولى كل ناحية منها مأمور (مدير) يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير القضاء (القائمقام) ، ويكون ويكون لكل قرية شيخ ينتخبه الاهالي ويثبته المتصرف .

المادة ٥ : تكون المساواة شاملة للجميع وتلغى كل امتيازات الاقطاع ولا سيما الخاصة بالمقاطعجية .

المادة ٦ : يكون للجبل ثلاث محاكم ذات درجة اولى تؤلف كل منها من قاض ووكيل يعينهما المتصرف ويضاف اليهما ستة وكلاء دعاوى رسميين تنتخبهم الطوائف الست .

ويكون في "المركز" مجلس محاكمة اعلى مؤلف من ستة قضاة ينتقيهم المتصرف ويعينهم من الطوائف الست : المسلمين ، المتاولة ، الموارنة ، الدروز ، الروم الارثوذوكس ، الروم الكثوليك . ومن ستة من وكلاء الدعاوى ، لكل طائفة ان تنتخب واحدا منهم ، يضاف اليهم عضو اسرائيلي او بروتستنتي كلما كان لاحد معتنقي هذين المذهبين مصلحة او دعوى . ويتولى رئاسة هذا المجلس القضائي موظف يسميه المتصرف .

للمتصرف الحق بمضاعفة عدد المحاكم ذات الدرجة الاولى اذا ما قضت الحاجة . وبانتظار الاختبار لمعرفة الحاجة الحقيقية لعدد المحاكم ، يكون على المتصرف تحديد مراكز المحاكم الثلاث المقررة بوكلاء

بشكل يتفق وتأمين العدالة للجميع.

المادة ٧ : لمشائخ القرى القائمين باعمال قضاة الصلح ان يحكموا فى الدعاوى التى لا يتجاوز قدرها مائتي ليرة حكما غير مستأنف اما الدعاوى التى يتجاوز قدرها ٢٠٠ق. فتنظر فى محاكم الدرجة الاولى. على انه اذا وقعت عرضت دعاوى مختلطة ، اى الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب ، ولو تدنت قيمتها عن ٢٠٠ ق. ، فتحال رأسا الى محاكم الدرجة الاولى التى لها وحدها حق النظر فيها الا اذا اتفق الفريقان المتخاصمان على القبول بحكم قاضى الصلح ان كان على مذهب المدعى عليه.

ثم ان جميع الدعاوى ولو وجب النظر فى فصلها بحضور جميع اعضاء المحكمة الا ان للمتداعين اذا كانوا كلهم من مذهب واحد ان يردوا القاضى لاختلاف مذهبه ، غير ان على القضاة المردودين من هذا الوجه حضور جلسات المحاكمة.

المادة ٨ : الدعاوى الجزائية على ثلاثة وجوه وينظر فيها كما يلى :

القباحات : وينظر فيها شيوخ القرى القائمون باعمال قضاة الصلح

الجنح والجرائم : وتنظر فيها المحاكم ذات الدرجة الاولى.

الجنايات : وينظر فيها مجلس المحاكمة الاعلى ، على ان لا توضع احكامه موضع التنفيذ مالم تتم تطبق عليها المعاملات والمراسيم المطبقة على امثالها فى سائر انحاء الامبرطورية.

المادة ٩ : تنظر محكمة تجارة بيروت فى كافة الدعاوى التجارية . وهي تنظر ايضا فى الدعاوى الواقعة بين لبناني واى من ذوى التبعة او الحماية الاجنبية حتى ولو كانت الدعوى مدنية.

على انه يمكن حل المنازعات بين اللبنانيين وذوى التبعة او الحماية الاجنبية بالتحكيم اذا كان عن تراض بينهما. وفى مثل هذه الحالة يتوجب على كل من مظفى لبنان المحليين وقناصل الدول الصديقة تنفيذ حكم المحكمين ، شرط ان يكون صك التراضى مسجلا فى سجلات محكمة بيروت ومجلس المحاكمة الاعلى حسب الاصول.

واذا تعذر اتفاق الخصمين على التحكيم واقيمت الدعوى فى محكمة بيروت فعلى الخاسر دفع مصاريفها ومصاريف انتقال المتفق على نسبتها بين القناصل والمتصرف والموافق عليها من الباب العالي.

المادة ١٠ :

المتصرف يعين القضاة

ينتخب اهالي القرى مشائخ قراهم .

ينتخب مشايخ القرى فى المديريات اعضاء مجلس الادارة المركزى الذين يمثلون تلك المديريات ، على ان يسقط منهم الثلث كل سنتين ، فينتخب سواهم عددا يوازى عدد المسحوبين مع جواز اعادة انتخابهم انفسهم .

المادة ١١ : القضاة كلهم موظفون فاذا اقدم احدهم على ارتكاب الرشوة او تبين بالتحقيق انه اقدم على ما لا يليق بمأموريته عزل وأدب بالنسبة لما اقترف .

المادة ١٢ : تكون المرافعات فى مجالس القضاء علنية ويعهد بضبط الدعاوى الى كاتب مختص . وكذلك يعهد الى الكاتب المشار اليه بمسك سجلات لقيد الصكوك المختصة بفراغ وانتقال الاموال الثابتة (العقارية) ولا تعتبر الصكوك رسمية ما لم تكن مسجلة بالسجل المذكور .

المادة ١٣ : ان المتهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب جرائم فى غير الوية فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الذى يقع الجرم فيه وكذا يعامل بالمثل المتهمون بالاجرام فى نطاق جبل لبنان من اهالى سائر الالوية . لذلك فمرتكبو الاجرام فى جبل لبنان سواء اكانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلائه اذا فروا الى اى لواء آخر تلق ادارته القبض عليهم فيه بمقتضى اشعار من قبل ادارة جبل لبنان وتسلمها اياهم وهكذا يلزم ادارة الجبل ان تلقي القبض على مرتكبي الجرائم فى الالوية الاخرى والفارين اليه لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفع بهم الى اللواء الذى وقع الجرم فيه بموجب اشعار ضابطه دون ابطاء .

وماموروا الادارة الذين يتساهلون فى تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم لاسترجاع امثال هؤلاء المتهمين و تسليمهم الى المحاكم المنوط بها دعاويهم او الذين يجيزون تأخير العمل دون اسباب شرعية تجرى مجازاتهم بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون عن قصد وتصميم امثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة .

هذا والعلاقات بين ادارة جبل لبنان والالوية الاخرى لا تختلف عن العلاقات القائمة والمرعية الاجراء بين مختلف الوية الامبراطورية .

المادة ١٤ : ان اقرار الامن وحفظ النظام وانفاذ القوانين ، فى الازمنة العادية ، انما هي من صلاحيات المتصرف الخاصة ينفذها بواسطة فرقة ضبطية مختلطة معينة بتعديل سبعة انفار تخمينا لكل الف نفس .

ينسخ سلك "الحوالية" ويبطل نزول الضبطية فى بيوت المتهمين ويعتاض عن ذلك باسباب اكراهية كسوق المحكزمين الى السجون. لذلك يمنع مأمورو الضبطية عن مصادرة اهل البلاد بشيء نقدا كان او عينا تحت طائلة العقوبات الشديدة.

يجعل للضبطية لباس رسمي او يحملون شارات تميزهم اثناء الخدمة.

تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس فى محافظة الجند الامبرطورى حتى تصبح الضبطية كفوا لاتمام جميع الواجبات المترتبة عليها فى الازمنة العادية ، هذا ويكون هذا الجند تحت امرة المتصرف.

للمتصرف ان يطلب الى القيادة العسكرية فى سوريا المعونة اللازمة فى الاحوال غير العادية ، بعد استشارة مجلس الادارة المركزى ، شرط وضع قائد الحملة بالذات تحت امرة المتصرف لينفذ على مسؤوليته ما تقضى به المصلحة ، وليس لهذا الوضع علاقة باستقلال القائد بالامور العسكرية المحضة. وحالما يعلم المتصرف القائد بانتهاء المهمة التى استعين من اجلها يعود هذا مع جنوده الى حيث اتوا.

المادة ١٥: ان تحصيل الضرائب على يد المتصرف هو حق من حقوق الباب العالي ، وهي تبلغ حاليا ٣٥٠٠ كيس يمكن رفعها ، عندما تسمح الظروف ، لغاية سبعة الاف كيس على ان يخصص المال المستحصل ، بادىء ذى بدء ، للانفاق على ادارة الجبل ومنافعه العامة ، فاذا فضل منه شيء رد الفائض على خزينة الدولة. واذا قضت الضرورة الادارية القصوى مزيدا من المال عندئذ تؤمنه الخزينة العامة باحالة حاصلات البكاليك على حاصلات الاملاك الهميونية ، الى الخزينة اللبنانية ، كدفعة على حساب ذلك العجز. ومعلوم ان الباب العالي لا يكون مسؤولا عن مصاريف منشآت او نفقات غير عادية لم يكن قد وافق عليها مسبقا.

المادة ١٦: يجب اجراء احصاء نفوس اهل الجبل محلا محلا وملة ملة بالسرعة الممكنة وكذلك مسح اراضيه المميزة المزروعة

المادة ١٧: ان المحاكم الكنسية هي التى تنظر فى العلاقات والدعاوى الكائنة بين افراد الرهبان والخوارنة انفسهم ، فيما اذا كانت تلك العلاقات والدعاوى محصورة فى افرادهم ، الا اذا طلبت السلطات الكنسية احالتها الى المحاكم المدنية.

المادة ١٨: لا يحق للهيئات الاكليركية اجارة اى لاجيء اليها اكليركيا كان او مدنيا اذا كان مطلوبا من الحكومة.

القسطنطينية فى ٦ ايلول ١٨٦٤

"ان الثماني عشرة مادة المسرودة آنفا هي النظامات الاساسية لجبل لبنان يجب اتخاذ "ها دستورا للعمل الى ما شاء اللهتعالى . ومن مقتضى ارادتي القاطعة السلطانية ان يتوفر الجميع على كما ل "الاعتناء والدقة في اجرائها وتنفيذ ها حرفا حرفا والحذر كل الحذر من مخالفتها . وايذانا بذلك صـــدر "فرماني هذا العالي الشأن وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة احدى وثمانين ومائتـــين "والف " (١)

. . .

وفي مقابلة البروتوكولين يتبين تطور محسوس لمصلحة الجبل ومن ذلك:

١"= ازيلت بعض اسباب الظلم الناجم عما سمي "بالمساواة المطلقة "لا عدليا وحقوقيا بل بتمثيل الطوائف كلها بنسبة واحدة ، بحيث كان يمثل الموارنة وعددهم عضوان في مجلس الادارة بموجب البروتوكول الاول وعددهم يناهز ١٠٢١٠٥ نسمة ، ومثلهما للسنة وعددهم عشرهم تقريبا (٢) فغدا التمثيل في النظام الجديد على اساس اربعة للموارنة مقابل واحد للسنة (المادة الثنية) واضيفت قائمقامية جديدة واصبح مجموعها سبعا عوضا عن ست منها اثنتان للموارنة (المادة الثالثة) كما حذفت الفقرة الاخيرة من المادة الاولى التي تساوي بين الطوائف بالوكلاء

٢"= ازيل الكثير من حدة الطائفية التي تسترعي الانتباه في النظام الاول ، ومن ذلك الغاء التقـــاطع الطائفي المنصوص عنه في الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة ، وكذلك اطلاق يد القوة التنفيذية لتعمل واجبها من المادة الرابعة وهو بقطع النظر عن مذهب او مذاهب اشخاص افرادها ومذهب او مذاهب المطلوبين (المادة ١٥ ق ٠ و ١٤ ج)

٣"= القضـاء:

أ ـ نظم القضاء بشكل "قضائي " بحيث اصبح القضاة موظفين فعليين غير مرتبطين مباشرة بالعنعنات الحزبية الانتخابية ولا متأثرين مباشرة برضاء المتقاضين او غضبهم (المادتين ٧ و ١١ ق ٠ و ٦ و ١٠ ج ٠)

ب ـ سعي مشائخ القرى باسمائهم واعطوا صلاحية القيام باعمال قضاة الصلح لغاية ٢٠٠ قرش عوضا عن ٥٠٠ (المادتين ٨و٩ ق ٠ و ٧و٨ ج ٠)

ج ـ اضيف مبداء التحكيم لحل الخلافات الناشبة بين لبنانيين واجانب او من هم حمايتهم . (المادة ١٠ ج)

==========

١) كنوز ١٧٩

٢) عدد نفوس الموارنة ١٠٢١٠٥
" " السنة والشيعة معا ٢٨٩٣٥
الكتاب ١=٤٨٧ = ٣٤٨ =١ =

٤"= الاتفاق على ان تضع الادارة اللبنانية يدها على واردات البكاليك ، الاملاك السلطانية ، الموجودة في لبنان ، واعتبارها من اصل العجز المتوجب على الخزينة العامة تغطيته (المادة ١٥ ج)

٥"= مصارحة الاكليروس انهم ليسوا دولة ضمن ادارة جبل لبنان لذلك فهم لا يستطيعون ان يجيروا المطلوبين من الحكومة (المادة ١٨)

اما الامور التي ادى اليها التعديل وهي ليست من مصلحة الجبل فهي :

١"= شطب المادة الرابعة من النظام الاول وهي المتعلقة بمجالس الادارة المحلية ، وبزوالها زاد سلطان المتصرف وتمركزت الاعمال في مجلس الادارة المركزي .

٢"= اعطت المادة ١٧ من النظام الجديد الاستقلال القضائي لفئة من اللبنانيين (رجال الاكليروس)

. . .

اما ملاحق البروتوكول فكانت غالبا ما يتفق على وضعها لدى انتهاء مهمة كل متصرف واشير فيما يلي الى ما وضع منها خلال الفترة الباقية من القرن التاسع عشر دون مناقشة اسبابها الموجبة لمجرد اعطاء فكرة عامة عن الوضع :

١"= بروتوكول ٦ ايلول ١٨٦٤ : (١)

ويتضمن تأكيد مضمون البروتوكول (١٨٦١) وملحقه وتعديلاته (١٨٦٤) وتمديد مهمة المتصرف داود باشا لمدة خمس سنوات اعتبارا من ٩ حزيران ١٨٦٤

٢"= بروتوكول ١٨٦٨ : (٢)

ويتضمن ، عدا عن تأكيد البروتوكول الاول وملاحقه وتعديلاته ، ما يلي :

أ ـ تعيين فرنكو باشا خلفا لداود باشا على ان تكون مدة مهمته "لا تقل عن عشر سنوات" لاستحالة التوصل الى تفاهم بين الدول المعنية .

ب ـ اشراك ايطاليا في مباحثات الدول الكبرى الخمس وتركيا بالقضية اللبنانية .

٣"ـ بروتوكول ١٨٧٣ : (٣)

ويتضمن ، عدا عن تأكيد ما لم يعدل من البروتوكول الاول وملاحقه وتعديلاته ، تعيين رستم باشا

==========

١) الملحق رقم ١٠ ٢) الملحق رقم ١١ ٣) الملحق رقم ١٢

خلفا لفرنكو باشا على ان تكون مدة مهمته عشر سنوات.

٤"= بروتوكول ١٨٨٣ : (١)

تعيين واصه باشا خلفا لرستم باشا لمدة عشر سنوات ، بالاضافة الى التأكيدات المعتادة .

٥"= بروتوكول ١٨٩٢ : (٢)

و يتضمن عدا عن التأكيدات المعتادة ما يلى :

أ ـ تحديد مدة مهمات متصرفى الجبل بخمس سنوات.

ب ـ تعيين نعوم افندى (باشا فيما بعد) خلفا لواصه باشا .

ج ـ لغت الباب العالى الى كون انتخابات اعضاء مجلس الادارة لا يجرى بالشكل الحر المتفق عليه .

د ـ " " " " التنظيمات القضائية غير مطبقة بالشكل المنصوص عليه فى بروتوكول ١٨٦٤

٦"= بروتوكول ١٨٩٧ : (٣)

ويتضمن عدا عن التأكيدات المعتادة اشارة خاصة الى بروتوكول ١٨٩٢ وتجديد مهمة نعوم باشا .

٧"= بروتوكول ١٩٠٢ : (٤ و ٥)

ويتضمن عدا عن التأكيدات المعتادة العودة الى ما طالبت به الدول وتعهد الباب العالى بتنفيذه والذى هو موضوع بروتوكول ١٨٩٢ المؤكد ببروتوكول ١٨٩٧ وتعيين مظفر ياشا خلفا لنعوم باشا

. . .

==========

١) البروتوكول الملحق رقم ١٣

٢) الملحق رقم ١٤

٣) الملحق رقم ١٥

٤) الملحق رقم ١٦

٥) ذكرته لتأكيده بروتوكولات صدرت فى فى القرن التاسع عشر .

الادارة في جبل لبنان

. . .

تمهيد :

ان الحقوق الممتازة التي ضمنها البروتوكول لجبل لبنان جعلته في وضع يختلف عن سواه من الالوية مما يدعو الى التدقيق في حدوده وتبعية اهله خصوصا وان ماليته مستقلة وسكانه غير خاضعين "للقرعة العسكرية" ، لذلك وقبل الدخول في بحث الادارة المقتصر بحثها على التعديل الذي طرأ سنة ١٨٦٤ ، وما نفذ مما لم يعدل من بروتوكول ١٨٦١ قليل جدا وقصير الامد ، لا بد من التمهيد التالي :

١= حدود جبل لبنان:

يعنى بجبل لبنان السلسلة الغربية من جبال لبنان المحددة اداريا وأئتلافيا بالحدود التالية:

شمالا : منطقة طرابلس وجبال الضنية وعكار

جنوبا : قضائي صيدا ومرجعيون

شرقا : شواطئ البقاع الغربية باستثناء زحلة والهرمل واراضيهما الملاصقة للجبل

غربا : البحر الابيض المتوسط باستثناء بيروت والقلمون واراضيهما الملاصقة بهما (١)

الا ان ذلك التحديد المبهم غير المقيد بتخطيطات فنية دقيقة قد ادى الى خلافات متشعبة بين ادارات الجبل والالوية المجاورة وسكانها مما كان يعرض على مجلس الادارة الكبير (٢) (المركزي) الذي كان يعتمد في حكمه المبدئي على المبدئي على خلافات الحدود ، ليعرضه على المتصرف ليرى رايه فيها ويحيلها الى الادارات المجاورة ، على ما يلي :

أ ـ الجنوب : اعتمد سجل مساحة امين باشا ، القديم ، و "روزنامة الجبل الجاري تحصيل المال عليها" "منذ القديم" (٣) ولما صودفت اراضي مشتركة وهي غير ممسوحة طلب المجلس استعلاء استند عا مأمور من قبل قائمقامية صيدا لتمسح الاملاك المشتركة بحضوره " فالذي هو من املاك الجبل يتقيد على اهاليه والذي هو من الاملاك الاميرية يقيده المأمور المرقوم معه " (٤)

==========

١) المسألة اللبنانية ٤٦٩/ ٤٧٠ و يونغ ١-١٣٤ ٣) المحاضر ١ = ٧٩

٢) كما دعا نفسه في محاضر جلساته . ٤) " ١ = ٤٣٢

ب ـ البقاع : وكانت حدوده موضع خلاف شبه دائم واتخذ المجلس عدة سبل لحلها ومنها :

١ ـ الرجوع الى سجل المساحة التى اجراها امين باشا وطلب تنفيذ مضمونه (١) وان لم يكن للاراضى المختلف عليها ذكر فيه :

٢ ـ يرسل المجلس ، بعد الاطلاع على اوراق الادعاء ، خبراء من لدنه الى المنطقة ليدرسوا القضية بانفسهم ويقدموا بها تقاريرهم . ولم يتأخر المجلس اعتمادا منه على تلك التقارير من اصدار حكم مبدئي بتبعية تلك الاراضي للولاية (٢) او بالعكس (٣)

ج ـ الشمال : وحيث لا ذكر لمساحة امين باشا ، بحث المجلس فى امر "مرياطة" فى السجلات القديمة فوجدها تابعة اليه "لانه قد صار الوقوف على جريدة اميرية بتاريخ غرة مارت ١١٧٩ تسعة وسبعون ومائة والف معمورة من محمد باشا والى طرابلوس وقتئذ معدودا فيها قرى ناحية الزاوية مع تعيين مال اميريها ومن جملتها قرية "مرياطة" المذكورة" (٤)

د ـ الغرب : وحيث لا ذكر لمساحة امين باشا بحث المجلس فى امر اراضى القلمون/ انفه بارساله خبراء من لدنه اطلعوا على دفاتر وسجلات قديمة مختلفة واستنطقوا معمّرى المنطقة واكليروسها واصحاب العلاقة ونظروا فى بعضها من ناحية جغرافية مجردة وقدموا تقاريرهم على الاسس المشار اليها . (٥)

٢ = سكان جبل لبنان :

ولا اعني بسكانه "تكوينهم البشرى او العنصرى" بل مجرد عددهم بالنسبة لمختلف الطوائف وقد قدر العدد سنة ١٨٦١ كما يلحق

	الموارنة	الكاثوليك	الارثوذكس	الدروز	سنة وشيعة	يهود	المجموع العام
المكلفون من	٢٠٤٢١	٨٠٢٥	٦٠٧٥	١١٢٠٧	٥٧٨٧	٩٣	٥٥٠٩٨

وللحصول على الرقم التقريبي لعدد النفوس العام تضرب الارقام المتقدمة بعدد خمسة فيكون الحاصل :

١٠٢١٠٥ ٤٠١٢٥ ٣٠٣٧٥ ٥٦٠٣٥ ٢٨٩٣٥ ٤٦٥ ٢٧٥٤٩٠ (٦)

واورد يونغ تقديرين لعدد سكان الجبل فى مطلع القرن العشرين اولهما مقل هو ٣٠٠٠٠٠ وأكثر وهو ٤٠٠٠٠٠ (٦)

==========

١) محاضر ١ = ٤٣٧

٢) " ١ = ٤٢٨

٣) " ١ = ٣٣

٤) محاضر ١ = ٤٥٠

٥) " ١ = ٣٨٩/ ٣٩٢

٦) يونغ ١ = ١٣٤ الكتاب ١ = ٤٨٧ = ٣٤٨ = ٢

وقضيـة التسعية تقود
والحدود والسكان يقودان الى بحث الخلافات الناشية عن "القرعة العسكرية" وبعـض
الضرائب المباشرة ، غير ضرائب الاراضي ، مما كان ينظر فيه المجلس مقدمة لعرضه على المتصرف كما يلي :

أ ـ القرعة العسكرية : نظر المجلس ، فيما نظر ، بمعروض تقدم به "مسعود زين الدين "شاكيا فيه امر وضعه في لائحة "القرعة العسكرية "لسبب وجوده في قرية "كفريا" ، من اعمال البقاع ، مع انه من اهالي بتلون وله فيها املاك . فاطلع المجلس على سجل النفوس فـ " رؤى ان المذكور هو من اهالي بتلون التابعة لجبل لبنان ولاحق لوالي الشام اخذه بالقرعة العسكرية" ورفع المجلس الطلب مع التحقيق والرأى الى المتصرف للموافقة واشعار والي الشام .(١)

ب ـ ضريبة الاغنام : نظر المجلس بامر غنامة تابعين للولاية واخذ منهم المأمور اللبناني المختص ضريبة تعداد الغنم والماعز ، فامر بان يرد اليهم ما اخذ منهم وان لا يعاد الى التعرض اليهم لانهم يدفعون مستحقاتهم الى الولاية (٢) كما نظر بشكوى غنامة لبنانيين اخذت منهم ضريبة التعداد في الولاية فطلب الى المتصرف ، بالشكل المعتاد ، مراجعة الولاية لاعادة ما قبض منهم اليهم (٣)

. . .

وقبل اختتام هذا التمهيد لا بد من الاشارة الى ان مركز المتصرفية كان في بدايـة عهدها في دير القمر كما نصت المادة الملحقة ببروتوكول ١٨٦١ ، وتمت فيها اجتماعات مجلس الادارة الكبير(٤) الا انها استبدلت ، صيفا ، بسراى بيت الدين بعد ان فصلت البلدة عن قضاء الشوف (٥) كما كان يوجد مركز متصرفي صيفي آخر هو "بكفيا" (٦) وبقيت كذلك حتى استبدلت بسراى بعبدا فيما بعد . اما مركز المتصرفية الشتوى فكان دائما بيروت (٧)

. . .

==========

١) المحاضر ١ = ٥١٦
٢) " ١ = ٦٥/ ٦٦
٣) " ١ = ٦٦
٤) " ١ = ٢٠
٥) المحاضر ١ = ٣٥٥ يونغ ١ = ١٤١
٦) " ١ = ٣١٠
٧) كنوز ١١٢ يونغ ١ = ١٤٢

واخذت المعلومة من رحلة الأمير بشير احمد جاهان، سراي بتدين بالبقاع ـ الصفحة ١٤٨

١" = المتصـرف :

ان متصرف جبل لبنان هو موضوع تحفظ الباب العالى على بروتوكول ١٨٦١ (وجه ٢٤) ، وملحقه الاول (وجه ٢٩) وبروتوكول ١٨٦٤ (وجه ٣٠/ ٣٤) وخاصة مادته الاولى ، بالاضافة الى ملاحق التعيينات (وجه ٣٦/ ٣٧) ، وكانت كلها مرعية الاجراء مدة المتصرفية ، ومنها كلها يتبين ما يلى :

١" = ينتقيه الباب العالى ، ويتم تعيينه خلال ثلاثة اشهر تسبق نهاية مهمة سلفه ، بالاستشارة مع الدول الخمس الكبرى ، والست فيما بعد (وجه ٣٦) ، لمدة ثلاث او خمس او عشر سنوات أو لا على التعيين ، ويكون الباب العالى مرجعه المباشر والاوحد ، الا انه خاضع للعزل .

٢" = مسيحيا عثمانيا ، جرت العادة ان يكون لاتينيا (١)

٣" = يحمل ، او يعطى ، لقب مشير .

٤" = يكون له صلاحيات مطلقة بالامور التالية :

أ ـ تعيين موظفى اسلاك الادارة والقضاء والضبطية مباشرة ونهائيا .

ب ـ الادارة وحفظ النظام وتحصيل الضرائب .

جـ ـ الحق برفع قدر الضرائب دون اى تحديد (وجه ٢٩)

د ـ الحق بمضاعفة عدد المحاكم البدائية وتحديد مراكزها .

هـ ـ تنفيذ الاعلامات القضائية ، الا الاحكام الجنائية التى تعود للعاصمة (وهي غالبا ما تكون من حق السلطان)

و ـ ترأس مجلس الادارة الكبير ، (وقد عين نائبا لنفسه يرأس الجلسات بغيابه .)

ز ـ الموافقة على انتخاب اعضاء المجالس المنتخبه وشيوخ القرى .

ح ـ يكون بأمرته المباشرة مأمور مصلحة العرب والنور (٢)

ط ـ مراقبة دوام الموظفين (٣)

٥" = يتبين من محاضر الجلسات انه حصر بشخصه الموافقة على قرارات المجلس والمخابرات الاولية المتعلقة بمبدأ ما .

٦" = تكون قيادة العسكر الامبرطورى الموجودة فى لبنان او المستدعاة فى الاحوال غير العادية تحت تصرفه .

---

١) الا داود باشا الارمني الكاثوليكي = يونغ ١ = ٠ ١٤ ٣) المحاضر ١ = ٥١

٢) المحاضر ١ = ٢٤٥

جوبلان

واول من عين لهذا المركز الشبه دكتاتورى داود باشا (١) فتسلم عمله فى بيروت فى ٤ تموز ١٨٦١ بحضور ممثلي الدول الاوروبية ، وقدمه فواد باشا الى المندوبين اللبنانيين فى ١٨ منه(٢) .ولما بداء عمله جابه حالة معقدة اذ كان عليه ارضاء ست فئات مختلفة متقاتلة ذات مطالب معاكسة اعطتهم اوروبا مساواة مطلقة (عدلت نوعا ببروتوكول ١٨٦٤) كل ذلك بالوقت الذى كان يتوجب عليه فيه انشاء دولة من العدم لان الحوادث قد قضت على ما كان فى لبنان من ادارة او قضاء او تاريخ . (٣) هذا ما قاله الفرنسي جوبلان عن اول متصرف . اما وصف صاحب الكنوز للمتصرفين فهو التالى :

"ان شاغل هذا المنصب لاحرى مركزا من سائر الولاة فى العالم على انفراد مقامه وسعة امتيازه وذلك لانه عثماني يجب ان يخلص لدولته ومولاه ويجب ان يفيد البلاد التى ولي امرها ويجب ان يرضى جهات كثيرة متباينة منها رؤساء الدين فى الداخل وقنصليات الدول فى الخارج وقلما وفق المتصرفون للتوفيق بين هذه الجهات على تعددها وتباين مطالبها واغراضها ولما كان اهل البلاد لاحساب لهم فى هذا المعنى فانتهج المتصرفون فى ذلك اقوم السبل فراعوا تابعيتهم وما ظنوه من مصلحة الدولة العلية وتخيروا فى الوسائل افيدها لهم فملكوا الشعب باشخاص تقدموه وقسموه بينهم انصارا واحزابا .

"فمهما اتى المتصرفون من الاعمال ومهما كان لهم من المقاصد لا يسوغ لنا الا ذكر حسناتهم لأن المسؤولين عن البلاد هم اهلها وذووها لا الذين مصلحتهم مع غيرها فما كان من السيآت فالذنب فيه لاهل البلاد "(٤)

ان صاحب الكنوز بقوله المجمل الشامل المتقدم انما اراد ان يعطى صورة للوضع وعندما

================

١) غبريال ارتين داود ارمني كاثوليكي ولد فى القسطنطينية عام ١٨١٨ درس الحقوق عرف سبع لغات كانت الغربية واحدة منها انتمى الى السلك الدبلوماسي واصبح قائما باعمال السفارة التركية فى برلين حاز على عدة القاب شرف تسلم المديرية العامة للبرق والبريد حيث تجلت مواهبه الادارية انه باختصار دبلوماسي ادارى عظيم (المسألة اللبنانية ٤٨٤) وقد عين لمدة ثلاث سنوات مددت خمس سنوات اخر (راجع الوجه ٣٦)

٢) المسألة اللبنانية ٤٨٥

٣) المسألة اللبنانية ٤٨٣

٤) كنوز ٨٩

اتى على ذكر داود باشا ، وموضوع هذه الرسالة يرتكز بالاكثر على عهده ، قال عنه مايلى :

"جاء دور العظيم الاثر الكبير المآثر داود باشا واراد النفع والافادة فقاوموه و عادوه وحاربوه فانقلب عليهم وقاومهم وعاداهم وذهبت مشروعاته الكبيرة مع الدوى ولم يستفد احد من مقاصده النبيلة واعماله الخطيرة"(١) وكأنه يشير الى الجهود الانشائية التى بذلها لتأمين ادارة صالحةللجبل ولتعديل البرتوكول الذى تم نتيجة لسعيه .

واما ما يتعلق باستعماله صلاحياته للتنظيم والامن والمالية ولتنفيذ نصوص البروتوكول فهذا واضح فى الاقسام اللاحقة من هذا الفصل . ومع ذلك فلا بد من الاشارة الى الانتقاد اللاذع الذى وجهه صاحب الكنوز اليه والى مجلس الادارة بخصوص مركز المتصرفية الشتوى قال :

" لايخفى ما يخسره لبنان من الادبيات باقامة رئيس حكومته فى غير ارضه ، فمن الادبيات ان وجود المتصرف بين قوم غير لبنانيين يبعد ذهنه فى شيء كثير عن الحقيقة والمصلحة ولا يخفى تأثير المحيط والمعشر على الرجل مهما كان قوى الارادة بعيد النظر .

" ومن الماديات انه ليس من لبناني يخلو من علاقة برئيس حكومته فاللبنانيون اجمعون يضطرون لغشيان بيروت لقضاء اغراضهم معه او من حوله فيتحمل لبنان كله كل يوم فى هذا السبيل نفقات كبيرة كان فى غنى عن انفاقها سدى فى غير مصلحته لو كانت اقامة متصرفه فيه . . .

" . . . هو مركز الحكومة الشتوى ما يقضى بهذه المشكلات . . . ولو كان فى لبنان مجلس كبير صالح لخدمة البلاد لجعل مركز الحكومة الشتوى فى جونية او جبيل . . .(٢)

وسجل يوسف بك كرم (٣) انتقادا مشابها بمناسبة ذكر المحكمة التجارية التى اتخذت بيروت مقرا لها ، وزاد بان انتقد موافقة الدول على تسمية الحاكم باسم "المتصرف" ، ولا يمكن كلما قال ، ان يسمى حاكم دستورى شورى بهذا الاسم لما يتضمن من معان دكتاتورية . (٤)

. . .

==========

١) كنوز ٨٩ ٢) كنوز ١١٢

٣) كرم ٩ الملحق رقم ٢

(٤) ملاحظة : من اراد التوسع بموضوع "المتصرفين" فليراجع : يونغ ١ = ١٣٨/ ١٥٤ كنوز ٨٨/ ١٦٠

فصل داود باشا فى كتاب المسالة البنانية ٤٨٣/ ٥٠٥

٢" = مجلس الادارة الكبير (المركزى)

وهو موضوع المادة الثانية من بروتوكول ١٨٦٤ يتممها المواد الاولى والعاشرة والرابعة عشرة ، يضاف اليها التفاهم الذى تم بين الباب العالى والدول الخمس الكبرى حين تعديل البروتوكول سنة ١٨٦٤ وبحضور داود باشا بخصوص تعيين "وكيل لرئاسة المجلس ، ومنها كلها يشكل الهيكل التالى :

١" = يؤلف مجلس الادارة الكبير من اثني عشر عضوا يمثلون الطوائف الست بالنسبة التالية :

٤ موارنة ٣ دروز ٢ ارثوذكس ١ من كل من السنة والشيعة والكاثوليك

٢" = ان مشائخ القرى هم الذين ينتخبون اعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون المديريات التى ينتمون اليها وذلك بالنسبة التالية :

عضوا واحدا لكل من مديريات : الجبة/ الزاوية (ماروني) ، الكورة (اورثوذكسي) ، كسروان (ماروني) ، الشوف (درزى) ، زحلة (كاثوليكي) .

ثلاثة اعضاء لمديرية جزين (درزى و ماروني وسني)

اربعة اعضاء لمديرية المتن (ماروني وارثوذكسي ودرزى وشيعي)

٣" = تكون مدة العضوية القصوى ست سنين ، على ان تكون مدة ثلثهم فى الانتخاب الاول سنتين ، ومدة الثلث الثاني اربع سنوات ، وما تبقى فست سنوات ، اى انه يسقط من الاعضاء الثلث كل سنتين ليصير انتخاب جديد لذاك العدد ، وذلك مع جواز اعادة انتخاب المسحوبين .

٤" = يدعو المتصرف المجلس للانعقاد ويرأسه ، او يقوم مقامه نائب رئيس المجلس (١) الذى عينه داود باشا من الموارنة ، واقره من خلفه من المتصرفين على عمله ونفذوه .

٥" = صلاحياته :

أ ـ المجلس مكلف بالميزانية بمعنى انه مكلف بتوزيع الضرائب و ببحث ادارة واردات الجبل

ب ـ المجلس مكلف بتبيان رايه الشورى بما يعرضه عليه المتصرف ويدخل فى ذلك طلب المعونة العسكرية من "الشام" فى الاحوال الطارئة .

٦" = يتبين من محاضر الجلسات ان المجلس كان ينظر بالصفة الشورية او الاستشارية بامور تدخل فى المعنى

---

١) ان التصرف لم يرأس فعليا جلسات المجلس منذ ما اتخذ لنفسه وكيلا يونغ ١ = ١٤١

القائل : "ما يعرضه عليه المتصرف" واهمها ما يلي :

أ ـ النظر في صحة انتخاب اعضائه الجدد (١)

ب ـ النظر في صحة انتخاب مشائخ القرى والايصاء بتنبيتهم (٢)

جـ ـ مطالبة المدراء بكفالة مالية او ما يقوم مقامها (٣)

د ـ تفتيش الخزينة (٤)

هـ ـ نظر في امور قضائية مختلفة ، منها :

١ = محاسبة كبار الموظفين "المشكوك فيهم" (٥) او المتهمين بالرشوة (٦)

٢ = نظر في سير واساس دعاوى حقوقية بين ابناء الولاية واللبنانيين (٧)

٣ = نظر في قضايا اريد استئنافها وابدى مطالعاته عليها سنة ١٢٨١ (٨)

٤ = ابدى رايه في دعوى صدر بها حكم المجلس القضائي (٩)

٥ = اعلن سنة ١٢٧٩ ان من صلاحياته النظر بالدعاوى الناتجة عن الالتزامات والضرائب لعلاقتها المباشر بالخزينة (١٠)

٦ = نظر في الدعاوى الناتجة عن علاقة اللبنانيين بافراد الدرك (١١)

هذا ، وقد استعمل حقه "بالنظر "بالمعاشات والمصاريف العامة حتى النترية منها بشكل واسع . كما ورد منذ سنة ١٢٨١ (٦٤/ ١٨٦٥) على "تقديم الاعراض لدولته بالمواد المهمة "المتعلقة بالامن العام (١٢)

==========

١) المحاضر ١ = ٣١٨

٢) " " ٥٦٢

٣) " " ٧٨ = ١١٢ = ٣٥٤ = ٣٥٨ ...

٤) " " ٣٨٤

٥) " " ١٣٣ = ١٧٣

٦) " " ٢٩٤ / ٢٩٥

٧) المحاضر ١ = ٥٧٦

٨) " " ٥٧٢

٩) " " ٩١ ٥ (سنة ١٢٨١)

١٠) " " ٣١٨ = ٤٨١

١١) " " ٣٠٣

١٢) " " ٥٨١

موظفوه : عين للمجلس ، عدا عن الحجاب ، باش كاتب هو سليم المعوش ابتداء من ٤ تشرين اول ١٨٦١ (١)

رواتب اعضائه : حدد راتب عضو المجلس بالف قرش شهريا (٢) ولم اطلع على راتب الوكيل (نائب الرئيس)

. . .

افتتاحه :

بسم الله تعالى

صورة النطق الرسمي الذى صار التفضل بتلاوته من لدن حضرة صاحب الدولة افندينا داود باشا المعظم متصرف جبل لبنان على اعضاء مجلس الادارة الكبير عندما صار التيامهم لديه وذلك بحضور وكلاء الطوائف.

النطق الرسمي :

ان وقوع الوقعة السابقة قد اوجبت التأسف والتأثير العظيم فى مبارك قلب حضرة افندينا وسلطاننا الاعظم ومن جملة المراحم والاشفاق الكاملة الشاملة الآفاق التى صائر التفضل فى بذلها آن بآن بحق كل صنف من اهالي وتبعة شاهانيته حيث متأمل وقاصد مع الالتزام اعادة سعادة حال اهالي جبل لبنان ولاجل ايصال امله هذا الشاهاني عن قريب للوجود قد تفضل بالامر والفرمان فى وضع تأسيس نظام مخصوص مجددا بحق الادارة الجبلية وقد امر ايضا بتشكيل مجلس الادارة هذا مركبا من اركان كل ملّة ولأجل انه صار انتخاب ذوات نظيركم من يخدم الدولة والوطن ويدقق باحقاق الحقوق العمومية وتفريقها بلا استثناء لاجل الاعضائية فانني خاصة اظهر محظوظيتي وانتظر ان بعد الان المواد والمذاكرات التى توجب اعادة مأمورية صنوف الاهالي والتبعة تصير المذاكرة بالاسباب المقتضية التى جريانها بمحورها اللايق بوجه الصداقة بموجب النظامات السنية وبيان اقتضا كل مادة اول باول لطرفنا بمضبطة. (٣)

الجلسة الاولى :

انه يوم الاثنين الواقع فى سادس عشر ايلول غسنة ١٨٦١ الموافق الى الثاني عشر من شهر ربيع اول سنة ١٢٧٨ ثمانية وسبعين ومايتين والف قد صدر امر حضرة صاحب الدولة افندينا داود باشا متصرف جبل لبنان الافخم بطلب وكلا الطوايف الستة لديه فى سراى بتدين مع التيام اعضا مجلس الادارة والمحاكمة

---

١) المحاضر ١ ـ ٧

٢) الحركات ١٤٨

٣) المحاضر الوجه الاول

فتشرفوا الجميع بلثم اذيال له واظهر ارادته الكريمه بقبولهم وكلا واعضا وامر بتثبيت كل منهم بحسب انتخابه من رؤوساء و معتبرى ملته وصار التفضل بتلاوة النطق الرسمي عليهم كما مندرجة صورته اعلاه فرفع حينئذ الجميع ايدى الدعا للحق سبحانه وتعالى بتخليد وتأييد الشوكة الملوكية محفوفة بالنصر والاقبال وان يحفظ الذات المشيرية مشمولة بالنصر مدى الإجيال وبعد ذلك صار انصراف الجميع وحدد لهم الامر برجوعهم فى الثاني لمعاطاة وظائف مأموريتهم .(١)

وهذه هي اسماء وكلا الطوايف (٢)

وكيل المتاولة	وكيل الكاثوليك	وكيل الروم	وكيل الدروز	وكيل الموارنة	وكيل الاسلام
المقدم محمد	سليم صوصه	عبدالله نوفل	سعيد تلحوق	عيدحاتم	محمد عرب

وهذه هي اسماء اعضاء مجلس الادارة الكبير (٣)

اعضا متاولة	اعضاكاتوليك	اعضا روم	اعضا دروز	اعضا موارنة	اعضا اسلام
عبدالله	عبدالله جبرايل	شديد خليل	حسن وهبه	نصر عمون	حسن عمر (الاسم)
سرو	مسلم مشاقة	عيسى الحاوى	شعر بوغانم	نصر يوسف	ابوعواد الخطيب (العائلة)

الجلسة الثانية والامر الاول :

انه يوم الثلاثا الواقع فى ١٧ ايلول ١٨٦١ قد صدر امر دولتلو افندينا داود باشا المعظم لاعضا مجلس الادارة بان يعملوا مذاكرة ويتبصروا بامر تعيين كمية معاشات المديرين والعمال وكافة المأمورين وان يجعلوا كل دقة بترتيب ذلك بمقتضى الاصول والاستحقاق لاجل حفظ مال الخزينة واعطاء كل ذى وظيفة كل كل ما يستحقه مع ملاحظات الايرادات والمصارفات وبحسب الامر الاشرف صارت المذاكرة بهذا الخصوص ما سوف يأتى بيان القرار على ذلك .(١)

الجلسة الثالثة :

نهار الاربعا الواقع فى ١٨ ايلول ١٨٦١ قد شرف دولته المجلس وبحسب امره صار تكرار

---

١) المحاضر الوجه الاول

٢) حذف وكلاء الطوائف بالتعديل كما سبقت الاشارة .

٣) تعدلت النسبة الطائفية بالتمثيل كما سبقت الاشارة

المذاكرة بخصوص تعيين كمية معاشات المديرين المديرين واعضاء المجالس بالمديريات والعمال وحكام الصلح ومشايخ الدايرات وسوف يأتي بيانه .(١)

الجلسة الرابعة :

القسم :

انه نهار الخميس الواقع في ١٩ ايلول سنة ١٨٦١ واحد وستين قد شرف دولته لمجلس الادارة وصدر امره الكريم لاعضايه بان كلا منهم يقسم يمينا على قاعدة دينه ومذهبه بالسلوك على منهج الحق والاستقامة وبعدم افشا اسرار المجلس والقيام بحقوق وظايفه بما يطابق الرضا الالهي والمشرف القديم الملوكي والجميع بحسب الامر وبمقتضى الاصول قد حلفوا اليمين على ذلك .(١)

عهد اعضاء المجلس على انفسهم :

" المفروض على ذمة مجلس الادارة الكبير الملاحظة والانتباه لكلما هو عايد لمصالح عموم لبنان " (من قرار للمجلس سنة ١٢٧٩) (٢)

. . .

باكورة اعماله :

تحت هذا العنوان سأثبت بعض ما جلب نظري من اعماله كما ذكرت في محاضر جلساته بالاضافة الى ما ورد في الفقرة السادسة من صلاحياته لتكوين فكرة عنها .

باكورة اعماله ، مضاعفة الضرائب :

بتاريخه قد صدر امر دولته للمجلس بالمذاكرة لاعطا صورة حسنة لجهة تحصيل اموال سنة ١٢٧٧ سبع وسبعين المالية مع طلب رأي المجلس لجهة التحصيل والكمية هل تكون على معدل التنسيب القديم ام يؤخذ مضاعف بحسب النظامات الملوكية الجديدة الحاوية الرخصة بابلاغ الاموال الى سبعة الاف كيس عند اللزوم .

نهار الثلاثا الواقع في ٢٢ ايلول ٦١ بحسب الامر المشيري الكريم وبحضور دولته صار اعادة المذاكرة لجهة كيفية تحصيل الاموال الميرية من الجبل وكتلها عن سنة ٧٧ السبع وسبعين الحالية مع التبصر بمادة

---

١) المحاضر/ الوجه الاول ١-أ

٢) المحاضر ١ = ٣٣٤

الحصول على دفاتر قاعدة الاموال لاجل ان تعطى للمديرين ليمكنهم التوزيع بموجبها ان كان على المرتب القديم وان كان مضاعفا مع المذاكرة بتعيين مأمورين للمحاسبة على البقايا وفصل كلما وقع به مداخلة وحسمه وغب المذاكرة قد رؤى اولا بانه تقتضي تحصيل الاموال مضاعفا لكي تكفي المصارفات ولكن يكون تحصيلها قسطين فالاول يكون الان والثاني بعد ثلاثة اشهر لئلا تحصل المضايقة على الاهالي . ثانيا لاجل الحصول على دفاتر قواعد توزيع المال اجمالا وافرادا فقد تعين الخواجه نصر نصر احد اعضا المجلس الكبير لاجل جمع الدفاتر المتعلقة بقيمقامية النصارى جميعها ليسلمها لمديرى القضاوات الواقعة بادارة النصارى ويكون هو مأمور محاسبة البقايا والمتجر والمتعلقات القديمة وتعين برفقته كاتب وسوف ينصحب بخطابات من دولتلو افندينا المتصرف الى دولتلو والى صيدا ليأمر له بتسليمه كلما يوجد بخزينة صيدا فى الدفاتر المتعلقة بمحاسبة قيمقامية النصارى مع دفاتر المسح القديم ثم ولاجل عدم توقيف ايلول سنة ٧٧ السبع وسبعين الحالية فقد رؤى ايضا ان مأمور هذه المحاسبة المومى اليه ينصحب باوامر مشيرية رسمية للمديرين بتحصيل مال واجب سنة ٧٧ السبع وسبعين وبوقت واحد يجرى التحصيل والمحاسبة وبذلك يرتفع التعليل وهكذا تعين مأمورا لمحاسبة ادارة الدروز خليل افندى الجاويش احد اعضا مجلس الكبير وذلك على الوجه المشروح بعينه . وبناء على هذه المذاكرة قد تحررت مضبطة كما يأتى صورتها قفاه حاوية القرار الذى حصل .

فى ٢٣ ايلول سنة ١٨٦١ بناء على المذاكرة المحررة خلاصتها قفاه لجهة تحصيل اموال اميرى سنة ٧٧ سبع وسبعين قد تحرر مضبطة وهذه صورتها ادناه

(وتتضمن "المضبطة ترتيب تحصيل متاخرات الاموال الاميرية بواسطة المأمورين المشار اليهما اعلاه على يجريا التدقيق فى "دفاتر" المأمورين بشكل ادارى متسلسل ، غير مألوف فى محاسبات الجبل السابقة ، ويعرضان من ثم نتائج دراساتهما على والى صيدا ومتصرف الجبل .) (١)

وبعد مرور خمسة اشهر ونصف على قرار مضاعفة الضرائب رؤى تأمينا لجبايتها لتتبع اتباع الانظمة التالية :

انه لاجل استحصال طريقة عادلة الى طرح وتوزيع الويركو المقرر الذى كان مرتب على جبل لبنان الذى قدره ثلاثة الاف كيس وخمسماية كيس وابلاغه الى سبعة الاف كيس بموجب النظامات السنية التى صار

==========

التفضل بوضعها وتأسيسها بحق ادارة الجبل الجديدة فمن حيث وجد تحرير الاملاك والاراضى الكاينة فى الجبل واسما اصحابها مع تحرير كافة النفوس الموجودة والمحتوى عليها الجبل من اقتضا الارادة السنية فقد حصلت المطالعة بان اجرا هذا الامر بالصورة الاتى بيانها وذكرها هو مناسب للموقع والمصلحة وها هي التعليمات التى صار تحريرها فى هذا الخصوص.

البند الاول : ينبغى ان يترتب باول الامر ثلاثة قوميسيونات موجود فى كل قوميسيون ستة مخمنين وكاتبين وناظر واحد وعلى الثلاثة قوميسيونات المذكورة مأمور عام وذلك لاجل تخمين مقدار الاملاك والاراضى والمغالق من مطاحن ومعاصر ودكاكين وما شاكل ذلك الكاينة فى جبل لبنان بوجه العموم وتحرير اسما اصحاب تلك الاراضى والاملاك فردا فردا .

البند الثنى : الثلاثة قنميسيونات المذكورة يقتضى ان يخمنوا الاملاك والمغالق باعتبار محصولاتها ويجعلوا لكل جزء منها قيمة الفين واربعماية غرش درهم واحد مساحي وهذا الدرهم الدرهم يقسم الى اربعةوعشرين قيراط وكل قيراط يقسم الى اربعة وعشرين حبة لكي عند نهاية المساحة يؤخذ مجموع الدراهم ويقسم عليها المال المقتضى توزيعه من اصل مطلوب الجبل .

البند الثالث : ان القضا الذى يبتدى فيه المسح يجب تقسيمه الى ثلاثة اقسام وكل قوميسيون من الثلاثة قوميسيونات يأخذ قسما من ذلك القضا ويمسحه على الوجه المحرر واذا انتهى مسح القسم الواحد قبل القسمين الاخرين فقوميسيونه يجب ان يساعد القوميسيون المتأخر وعند نهاية مساحة ذلك القضا بتمامه يقوم القوميسيونات الثلاثة الى قضا آخر ويجروا العمل كما ذكر .

البند الرابع: ان كل قوميسيون من الثلاثة قوميسيونات المرقومة عند مساحة كل قطعة من الاملاك يجب ان يكونوا ستة انفاره المخمنين مع كاتبيه وناظره طابقين بالسوية بلا تفريق مجتمعين الاراء وعند نهاية مسح كل يوم فالدفترين الذين بيد كاتبي ذلك القوميسيون تصير مقابلتهما على بعضهما بحضور الناظر والستة مخمنين وعقب ذلك يوضعان ضمن كيس ويختم عليه من طرف الناظر وفى ثانى يوم عند اجتماع القوميسيون المذكور يصير فك الختم المسفور بحضور الجميع ويعطى لكل كاتب دفتره ويباشر العمل فى العمل وتصير الحركة على هذا السياق الى نهاية المساحة .

البند الخامس: ان اصول المساحة التى حررها واجراها حضرة دولتلو امين باشا والى الشام سابقا عندما حضر مقدما الى الجبل بالمأمورية من طرف الدولة العلية فى بعض مواقع الجبل هي كافية لتأمين المطلوب غير انه لمرور الزمان لحظ ان الاراضى والاملاك التى صارت مساحتها وتحريرها بذلك الوقت انتقلت الا ن الى ايادى اخرى والبعض منها واصله الخراب والبعض الاخر اكتسب عمار فهذه المحلات يصير التحقيقات عليها نظير اصول "يوقلمه" وبحسبما بالتحقيق عن حالها الحاضر يصير تصحيح قيود ممجددا

البند السادس: انه غب نهاية مساحة كل قرية ومزرعة لوحدها بموجب دفاتر يجب ان يمضوا على جميع مجموع دراهمها الناظر والكاتبين والستة مقومين ويمهروها ويرسلوها تحت الحفظ لمركز القتصرفية ضمن معروض من النظر لكي يصير تبييض تلك الدفاتر وعند وجود محل تابع لغيره اى ضمن خراج محل آخر فيمسح لوحده بحيث ان كل محل يكون قايما بذاته ولا يتداخل بخراج محل غيره حسما للنزاع الذى كان يحدث فيما بين المحلا ن من ذلك التداخل وعند ذلك يعطوا صورة دفتر مسح املاك ومخالق تلك القرية الى اهلها بواسطة كاتب من قبل اهل القرية ممضى وممهور من عموم ذلك القوميسيون.

البند السابع: ويلزم على كتاب دفتر المساحة ان يحرفوا املاك كل مذهب من المذاهب الموجودة فى بالجبل من الاسلام والمتاولة والنصارى والدروز باسما اصحابها اى املاك كل مذهب على حدته بكل تصحيح وتصريح مبين على كل اسم اى من اى طايفة هو.

البند الثامن: اذا حصل اختلاف بدعوى زيادة او نقصان فيما بين مقومين قوميسيون من الثلاثة قوميسيونات من مساحة قطعة ما فترفع الدعوى الى المأمور العام واذا لم تحصل المساواة بواسطته واقتضى الحال لاستحضار قوميسيون آخر فيصير استحضاره للكشف والتحقيق على الارض الواقع النزاع عليها وحينئذ يصير حسم النزاع برأى الاكثر.

البند التاسع: ان مديرين القضاوات وعمال النواحي عند وجود مسح محلات ضمن قضواتهم ونواحيهم مجبورين ا ن يعطوا المساعدات والمعاونات اللا زمة الى القوميسيونات ويجروا كافة التسهيلات بهذا الخصوص واذا وجد مدير او عامل متهاون عن المساعدات المقتضية فيصير مسؤول ومعاتب.

البند العاشر: ان القوميسيونات الثلاثة من النظار والكتاب والمقدرين عند دورانهم على الاملاك والاراضى والمغالق بوجه العموم اولا تكون مساحتهم على الرفيع والوضيع على حد سوى من دون استثناء ولا مراعاة

لاغراض مع احد البتة ومن دون ترك نقطة المفرد مهما كانت جزئية مطلقا ثانيا اذا وجدوا شى من طواحين وكروم زيتون واشجار ووعور وغير اراضى من الاملاك اميرية وبواسطة مرور الزمان دخلت بيد احد وصار اتخاذ حاصلاتها مأكلة فهذه يصير اظهارها للوجود ويتبين صحتها وحقيقتها وعند التحقيق اذا تبين انهم داروا خواطر واخفوا شى فيقعوا تحت المسؤولية الشديدة .

البند الحادى عشر : ان عموم اشخاص القوميسيونات الثلاثة المأمورين بهذه المساحة كما انهم مأمورين فى مساحة الاملاك والمغالق كذلك عند ختام كل مساحة كل قرية او مزرعة يصير عدد نفوس ذكور اهالى تلك القرية بوجه العموم ويعمل بها دفتر لوحده وتوضع النمرة على كل خانة من خانات الدفتر المرقوم بالتبعية ويتحرر اسم ولقب وسن واشكال النفوس الذكور الموجودين فى تلك الخانة وصنايعهم وملتهم كل ابنا مذهب فى دفتر لوحده .

البند الثانى عشر : ان نظار وكتاب ومقومين القوميسيونات جميعها قد تخصص لهم معاشات كافية لادارتهم كما هو مبين فى آخر هذا البند وهذا المعاش يصير صرفه واعطاؤه من الخزينة المتصرفية عن يد المأمور العام بموجب دفتر حسب الاصول وبعد ختام المصلحة فمجموع المعاشات التى تكون انصرفت يصير اضافتها على اموال اميرى الجبل وتحصيلها ضمن سنة واحد قمرة واحد فقط واذا احد اعضا القوميسيون غاب عن مأموريته بمصلحة خصوصية لذاته بدون رخصة من الناظر فيخصم عليه معاش الايام التى غاب فيها كما اذا رفت احد اعضا القوميسيون بسبب ما فليقيد الناظر اليوم الذى رفت به ذلك الشخص وتاريخ اليوم الذى يتعين به عوضه غب انتخابه بمعرفة هذا المجلس ويقيدوا بالدفاتر استحقاق جميع الاشخاص الذين فى قوميسيونه ويقدمه شهريا الى المأمور العام لاجل يصرف المعاشات بموجبه حسب الاصول كذلك ايام التعطيل يكون فى كل اسبوع يوم الاحد فقط كما وان الايام التى يتعطل القوميسيونات عن الشغل بها بسبب الامطار وغيرها فلا يحسب لهم عنها معاش بل يأخذوا مأكولاتهم وعليق خيولهم .

معاش شهرى

[?] مامور عام ٧٥٠ لكل من الناظرين العاملين

٥١٠ ناظر كل قوميسيون

٤٢٠ لكل كاتب

٤٢٠ لكل مقدر

البند الثالث عشر : ان افراد وعموم مأمورين المساحة وعدد النفوس اذا وجدوا بحال ضد الحق ومخالفة للمصلحة او اخذوا رشوة انكانت جزئية او كلية او انهم داروا او راعوا خواطر او كتموا شيئا من الارزاق او من النفوس او من الاموال الاميرية فبعد ثبوت جناياتهم بموجب قانون الجزا يصير نفيهم وتغريبهم مجازاة لهم او تأديبهم بوضعهم فى الكورك واذا اخذ جزبانه فوقع هكذا مكتومات فتجرى المجازاة الشديدة بحق مشائخ ومعتبرين تلك المنطقة القرية ايضا مع صاحب تلك الرزقة المكتومة او النفر الذى كتم اسمه بالعدد . وهكذا ليس لاحد من عموم مأمورين المساحة وعدد النفوس ان يكلفوا الاهالى لشى سوى مأكولاتهم بحسب العادة البلدية وعليق الى حيواناتهم .

. . .

انه بحسب صدور امر حضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا المعظم قد صار تحريـــر التعليمات المقتضى انه تصير بموجبها مساحة عموم الاملاك املاك وتعداد نفوس ذكور اهالى جبل لبنان فى المجلس كما هي مدروجة بالثلاثة عشر بند المحررة بندا بندا حسبما اقتضى الحال لكي تعرض لاعتاب دولتـــه الشريفة حتى اذا تحسن لدى دولته يصدر الامر الاصفى باجرا ايجابها وبكل الوجوه الامر لوليه ./

فى ٢٣ ذى القعدة سنة ٧٨ الموافق ٩ مارس سنة ٧٨ (١)

عبدالله حسن صالح عبدالله جبرايل شديد عيسى خليل حسن وهبه نصر عمون عمر جمعه

سرو همدر مسلم مشاقة الخورى جاموس سعر ابوغانم نصر يوسف الخطيب ابوعواد

. . .

وقبل عشرة ايام من القرارات المتقدمة صدرت تعليمات الى القائمين باعمال المساحة هي :

(اشعار من المجلس الى مأمورى المساحة رأسا ارسل من المجلس) (٢)

انه اولا ناظر عام المساحة والمأمورين الذين معه من اعظم مأموريتهم الملاحظة على البلوكات ومداركة عملهم فى امر المساحة بما هو مطلوب منهم حسب التعليمات السابقة وان تدبير هذا العمل هم المسؤلين عنه لان الناظر العام له الحق على المأمورين والمأمورين لهم الحق على رؤوس البلوكات وهولا لهم حق على الكتاب وعلى المقومين .

==========

المحاضر ١ = ٨ ٥/ ٦٠

٢) المحاضر ١ = ١٩١ (لم استطع فهم تقدم التاريخ وتاخر رقم الوجه بين الامرين المتقدمين)

ان مامورية الناظر العام انه يوميا يلاحظ اعمال المأمورين وعملية البلوكات التى هي موجودة ويطلون على الدفاتر كل ليلة ان كان مسح الارزاق اوعدد النفوس ويدققون على اجرا العمل بكل صحة وكل شخص من انفار المساحة يكون تبين عليه عند معرفتهم انه لم هو كفاية حالا يفيدوا عنه لاجل تبديله لان فيما بعد اذا ظهر شخص ما ليس كفاية تصير المسؤولية عليهما .

ان الناظر العام والمأمورين لايمكنهم يتركوا هذه المصلحة ولا يوم واحد بل كذا يداوموا على الملاحظة على البلوكات والمأمورين الذين هما الشيخ احمد امين الدين والشيخ حاتم حاتم هما المسؤولية عليهما بهذه المساحة وعند وقوع مشكل ما بينهما اذا صار اتفاق رأى يفيدوا ناظر العام وان ما حصل اقناع يفيدوا المجلس لاجل اعطا رأيه لما يكون موافقا ان المقومين الذين موجودين بالشغل وسوف ينوجدوا لايكون عندهم خيول كليا وان باقى الرؤسا والبلوكات والكتاب مرخص لهم بالخيول اما العليق يكون ثلاثة اقات شعير وثلاث اقات تبن لكل زمالة صباحا ومساء وهذه مدركه على المامورين وبداية الشغل يكون يوميا من الصباح للمساء ولايصير تعطيل الا يوم الاحد فقط وكل شخص الذى يغيب او يعطل يوما واحدا لا يكون له معاش بذلك اليوم ويصير تقييده عليه لاجل خصمه . فى ٢١ رمضان ٧٩ وفى ٢٧ شباط سنة ٧٨ (ختم المجلس)

. . .

الصحية : (١) مكافحة الغلاء : (٢) تشجيع الصناعة : (٣) الاشغال العامة (١) ...

. . .

ان ما تقدم من اعمال المجلس وما سأشير اليه فى التنظيم الادارى كله داخل ضمن صلاحيات المجلس المحصورة بالنظر والدرس والاحالة الى المتصرف بضبطة ختامها الجملة التقليدية : "والامر لوليه" ، لينظر "الولي" المتصرف فيها بالشكل الذى يتفق وتفكيره وليس لاحد الاعتراض على حكمه حتى ولو كان معكوسا لاجتهاد المجلس ... هذا وفى ارسال اجتهادات ودراسات المجلس بضبطة ... بموجب "النطق الرسمي القائل : " وبيان اقتضا كل مادة اول باول لطرفنا بضبطة "قطع لكل مجادلة او بحث فيما يعرض. ويظهر ان هذا الوضع مع الشكل الذى كانت تتم به انتخابات اعضاء المجلس (٢) كانا من الاسباب الرئيسية الداعية الى عدم اعتراض سبيل المتصرف بشيء

==========

١) راجع الادارة كل مادة بموضعها وطلب سؤالها ٢) راجع يونغ ١ = ١٤٥ وملاحق البروتوكول بعد ١٨٦٤

حتى قال يونغ : "ان صفة المجلس الاستشارية لم تفد شيئا لانه بالواقع كان يصوت بالموافقة على كل مايقدمه المتصرف اليه حتى الميزانية "(١)

وللتدليل على الواقع المشار اليه لا بد من انبات بعض محاضر جلسات المجلس مع لائحة من لوائح الاحالات ، وهي التالية:

١" — عن بيان المضابط والدفاتر المتقدمة لاعتاب دولته من مجلس الادارة الكبير في جبل لبنان بتاريخ ٢٨ رجب سنة ٨١ في ٥كانون اول سنة ٨٠

قطع عما صار تسليمه الى حبيب افندى ثابت

عـدد عـدد

٢ دفترين بعلم توزيع تضمينات اهالي دير القمر

١ دفتر ببيان المرتجعات المعطاة الى الاهالى المقومين

٤ اربعة قطع ضابط متعلقة ببعض مقررات المرتجعات المرقومة

٧ المتقدم الان لغا صحبة البوسطة

١ مضبطة بتفويض بيع حاصلات زيتون بيت جنبلاط في قضا الشوف الى عزتلو مدير القضا .

١ " بخصوص شركا بيت جنبلاط بالزيتون في المختارة وبطمة

١ " " مال الترابية من اهالى المعيصرة وسرسا لجهة طرابلس

١ " " بالكشف على ما يتشكاه الخواجات مسك من وقوع مغدورية بمساحة بستانهم بالزلقا

١ " " انفار من كفرعقاب بالمتن

١ اشعار بمصارفات القهوجي بدير القمر عن شهر تشرين ثاني سنة ٨٠

١ دفتر تصليحات اسلحة ضبطية المركز

١ مضبطة بما زاد او نقص بعد مساحة بعض املاك بقضا الشوف بعد المراجعة

١ شرحه بقضا المتن

١ مضبطة بخصوص توقيف شغل المساحة بكسروان

١٠

عدد ١٧ فقط سبعة عشر (٢)

==========

١) يونغ =١ = ١٤٢

٢) المحاضر ٥١٥

٢" ـ غب الاحالة صار الاطلاع على المضبطة المتقدمة من لدى دولته من المجلس البلدى بدير القمر المتضمن انه قد اطلع على امر دولته الكريم الذى مآله الوسيم انه يصير التحقيق على دغوى جناب الامير فارس سيد احمد شهاب بارض كانت تحتوى على ستة دكاكين ملاصقة سراى الحكومة فى دير القمر وانه لدى الفحص عن هذه القضية وجد ان القطعة الارض المذكورة هي ملاصقة السراى لجهة الشمال وانه قبلا كان يوجد لها ستة دكاكين وفى الحادثة المندفعة انهدمت وان قيامها مجددا غير موافق نظرا لمضايقة فسحت باب السراى تطبيقا للنظام واما دفع قيمة ثمن الارض المذكورة فمنوط بالادارة المتصرفية انتهى . وحيث ان ما قيل عن المضبطة المرقومة هو واقعا فى محله بالنظر للزوم سعة الفسحت التى امام سراى الحكومة فلذلك صار البحث عن ملكية الامير الموما اليه قطعة الارض المرقومة فتقرر انه يملكها منذ زمن طويل متصرفا فيها ولاجل الاحتياط قد صار استحضار اثنين من من لهم خبرة الخبرة بذلك وبهم الوثوق فحضر كل الخواجات كنعان ثابت وانطون عيد من دير القمر وشهدوا بملكيته وتصرفه فيها منذ زمن مديد بما ان الامير المرقوم يرغب بيعها فصار تقديم ثمنها بالقيمة العادلة فبلغ اربعة الاف غرش وهو مطابق للثمن الذى سماه قبلا فى بيعها رؤى ان يؤخذ من الامير الموما اليه حجة مشترى القطعة الارض المرقومة منه مصادقا عليها من مجلس المحاكمة الكبير بحسب النظام ويدفع اليه الثمن المعين المرقوم من الخزينة المتصرفية ويقيد بمصارفات فوق العادة وبناء عليه تحررت هذه المضبطة من مجلس الادارة الكبير فى جبل لبنان لتعرض لدى دولته والامر لوليه فى ٣ ذوالحجة و١٧ نيسان سنة ٢٨١ واحد وثمانين

عباس ملحم حسن ميخايل عبدالله يوسف خليل وهبه سعيد حسن نصر حسين محمد حماده همدر زلزل خاطر ابوفاضل جاويش ابوغانم تلحوق عيد نصر ابوعواد العرب (١)

بمأمورية بمأمورية

٣" ـ انه حيث صدر الامر الكريم بطرح حاصلات املاك ورثة الشيخ بشير جنبلاط وقاسم بك وبشير بك نكد الكاينة فى قضائي الشوف وجزين عن سنة ٨١ الواحد والثمانين الحالية ووجد من اللازم اعلان ذلك للراغبين فاذا لاق لدى دولته صدور امره الكريم الى كل من عزتلو مدير قضا الشوف ورفعتلو مدير قضا جزين ليشهروا ذلك فى مديريتيهما فالذى يرغب التزام شي من ذلك يحضر الى هذا المجلس واما المدة التى يصير المزاد فيها

---

١) المحاضر/٢٧ ٥

فهي ستت عشر يوما وذلك من تاريخه الى خمسة ايام من شهر مايس الشرقي وبناء عليه تحررت هذه المضبطة من مجلس الادارة الكبير في جبل لبنان والامر لوليه في ٦ ذو الحجة و ١٩ نيسان ٨١ ٢ واحد وثمانون

(التواقيع مطابقة للمحضر السابق) (١)

٤" ـ صارت مطالعة التحرير الوارد الى هذا المجلس من رفعتلو مدير قضا زحلة المتضمن انه تقدم له استدعا من مخول ابو نعوم احد اهالى زحلة بانه نهار الاربعا الواقع في ٥ صفر سنة ٨٢ اذ كان متوجها برفقة قطيع غنم مرسل من زحلة الى بيروت لخاصة الخواجات بسترس فلا قاهم نحوا من عشرين نفر من عايلة بيت حاطوم من اهالى كفرسلوان من طايفة الدروز وتعارضوا رعاة الاغنام وضربوهم وخصوصا مخول الذى القوه طريحا وانهم اخذوا منه ثلاث ريالات مجيدى وذهب ليرا عثماني وفرينو واحد ويلتمس التبصر بامره وانه بالحقيقة وجد مخول المذكور مضروبا وجسمه مرضوض والمدير الموما اليه يطلب التبصر بما يلزم غب الوقوف على هذه الحقيقة انتهى . وحيث الموما اليه لم يفد فصيحا في اى محل حصلت هذه المنازعة ولا ماهي اسبابها كما انه قبل هذه الحادثة كان موجود رجلا من اهالى قرية كفرسلوان في زحلة وحصل عليه مطاولة من البعض بالضرب القاسي المؤلم وانه بعد ذلك توجه بعض مكارية من زحلة لجلب رمل من اراضي عين جزير فضربهم بعض اهالى كفرسلوان وتركوهم طريحى الارض وانه ايضا كان حاضر نفرين من ميروبا الى زحلة ومعهما خمسة الاف غرش فبوصولهما الى المحل المسمى القطارة خارجا عن زحلة التقاهم ثلاثة انفار فضربوهم وشلحوهم الدراهم المذكورة انتهى . فوأن يكن المسؤولية بذلك ملقاة من دولته على مديرى القضاوات لكن حيث هذا المجلس من حدود مأموريته تقديم الاعراض لدولته بالمواد المهمة وهذه الحوادث وجدت من البواعث المخلة بالراحة العمومية ووقوعها كاين فيما بين اهالى قضائين فرؤى بالمذاكرة ان يتوجه سمعان افندى غطاس وحسن افندى شقير من اعضا هذا المجلس الى محل الواقعات ويتحرر الى رفعتلو مدير قضا المتن ليرسل الشيخ ملحم ابونبهان من اعضا مجلس المديرية ويتحرر ايضا الى رفعتلو مدير قضا زحلة ليرسل حبيبك العمن من اعضا مجلس مديريته لكي هؤلاء الاعضا جميعهم يحققوا عن هذه القضايا وعند اظهار الحقيقة فكل مدير يعرف جيدا المطلوب منه بمقتضى القانون ويجريه ويصير درج تحقيقات ذلك بجورنال موضح من الاعضا الموما اليهم ويحضروه لهذا المجلس لينظر بما كان من مستلزمات مأموريته وعليه تحررت هذه المضبطة من مجلس الادارة الكبير في جبل لبنان في ٨ صفر سنة ٨٢ وفي ١٩ حزيران سنة ٨١ (التواقيع) (٢)

---

١) المحاضر ٥٢٧

٢) المحاضر ٥٨١

ويستحسن اختتام الامثلة عن اعماله بقضيتي اشراك الموظفين "بجريدة خليل الخورى" و ودفاع المجلس عن المتصرف ، وهما :

١"= "جورنال حديقة الاخبار"

عن بيان توزيع حديقة الاخبار على المأمورين

مديرى القضاوات	وكلا الطوايف	عمال قضا كسروان	عمال قضا الشوف
عدد ٦ لكل مدير جورنال	عدد ٦ شرحه	عدد ١٥ شرحه	عدد ١١ شرحه
عمال قضا المتن	عمال قضا جزين	عمال قضا الكورة	مأمور دير القمر المركز المتصرفي
عدد ٥ شرحه	عدد ٢ شرحه	عدد ٢ شرحه	عدد ١ شرحه عدد ٢

٦٠٠٠ فقط ستة الاف غرش لاغير جورنال عدد ٥٠ سعر الواحد ١٢٠

انه حيث ثمن الجورنالات المحرره اعلاه البالغ قدره ٦٠٠٠ عن ثمن كل جورنال ١٢٠ سنوى مدفوع من الخزينة المتصرفية الى مدير حديقة الاخبار فتوتلو خليل افندى الخورى من ابتدا كانون الثانى غربى سنة ٦٤ الاتية وقد صار توزيعه على المأمورين المرقومين اعلاه فيلزم ان كلا منهم يدفع ماعليه عن السنة المرقومة من ابتدا التاريخ المذكور بناء عليه تحرر هذا الاشعار من مجلس الادارة الكبير ليعرض لدى دولته لكيما اذا حسن صدور امره الكريم لصراف الخزينة ليقيد على كل من المذكورين ما عليه وبكل الوجوه الامر لوليه فى ٢٣ شوال و ١٩ اذار سنة ١٢٨٠ (ختم المجلس) (١)

٢"= الدفاع عن المتصرف :

نشرت جريدة الجوايب [illegible] فى عددها الصادر فى ١٣ ايلول ١٨٦٤ ان توزيع الضرائب يجرى فى لبنان بشكل غير عادل حتى ان حسن عيد احد اعضاء مجلس ادارته قد راجع المتصرف لافتا انظاره لهذه الناحية فما كان منه الا ان وبخه وانتهره وهدده بالعزل . وقد استسنح المجلس الفرصة لاظهار "خضوعه "للمتصرف بعقد جلسة خاصة للرد على تلك الجريدة المضللة ، وقبل افتتاحها وجه كتاباً الى العضو المذكور طلب اليه الاجابة عنه ، ففعل ، وتاريخ الكتب المتبادلة وانعقاد الجلسة واحد ، كما سيرى . ولكن ما تجدر الاشارة اليه هو ان المجلس نفسه كان قد اعترف "بضبطته" المرقم رقم ٩٨٣ تاريخ ٢٨ ربيع الاول سنة ٢٨٠ و ٣١ اغسطس سنة ٧٩ الموجهة الى المتصرف (٢) بوقوع

==========

١) المحاضر ١ = ٤١١

٢) المحاضر ١ = ٣٣٤

تلاعب باعمال مساحة قضاء المتن الامر الذى يبرر ادعاء الجريدة المذكورة ويدعو للشك بمضمون جواب حسن عيد الى المجلس ، ولو انه كتبه بيده ، وانقل فيما يلى نصوص الكتابين المتبادلين ومحضر الجلسة :

١" ـ كتاب المجلس :

برسم جناب حسن افندى عيد احد اعضا مجلس الادارة الكبير فى جبل لبنان

انه لدى الاقتضا لسوالكم عنما تحرر فى الجرنال المسمى بالجوايب انكم استدعيتم ان صاحب الدولة متصرف جبل لبنان الافخم ان يجرى قاعدة العدالة لتساوى انواع توزيع المال الاميرى فى القضاوات وانه كان جواب دولته لكم بالشتم والتهديد بالعذل حتى اضطريتم الى السكوت وبما انه لا علما لنا بذلك فنؤمل الجواب الحقيقي عن هذا الخصوص فى ٢٥ ربيع الاخر سنة ١٨٨١ و ١٥ ايلول سنة ٨٠ (ختم المجلس) (١)

٢" ـ كتاب العضو :

برسم جناب ذوات مجلس الادارة الكبير فى جبل لبنان .

انه صار الاطلاع على سوال جنابكم المشروح اعلاه (٢) فعنه اجيب بانني لم اعرف لدولته شيء بهذا الخصوص ولا دولته سألتني عن ذلك ولا علم لي بما ذكر كليا ولا صدر لي من دولته شتم ولا تعذير ولا تهديد ولا صار مني كلام الى المجلس بهذا الشأن وفى مدة استخدامي بالمجلس المذبور لحد الان ما نظرت ولا سمعت ان ان دولته تعرض لاعمال اشغال المجلس [ ] بل ما (تحط) للحرية التامة فى كامل اشغاله و خاصة فى توزيع الاموال الاميرية ولي البرهان القطعي بذلك من جملة ادلة اولا انه لدى توزيع الاموال الاميرية كان بمعزل عن ان يعطى الرأى الى المجلس بما يتعلق بذلك بل كانت ادارة المجلس والاتفاق على ان تتوزع اموال كل قضاء تنتهى مساحته على دراهمه الناتجة بالمساحة وماله القديم موقتا لبينما تنتهى المساحة حينئذ يجرى التساوى وبهذا القرار اسباب جوابية ولا يسعني ذكرها لاطالة الشرح ولكونها باتفاق حضراتكم ولاتغرب عن انهرتكم ولكن اذ طرفى الاخر لا ذكر له ولو سبب منها فاقول ان قرية الشويفات التى غالب املاكها للامرا والمشايخ ولم تكن اموالها قبل المساحة الحاضرة تبلغ الا عشرين الف غرش وثمانماية واربعة وخمسون غرشا وا لا ن بلغت ماية الف غرش وثمانماية وثمانية الاف وثمانماية وخمسة وثلاثون غرشا وبارتان وبالعكس قرية يمهرية التى اهالي

==========

١) المحاضر ١=٤٦٤

٢) ان قوله المشروح اعلاه معناه ان لا كتاب بالموضوع بل حرر نص كتاب فى الجلسة وعلى سجل محاضرها واجيب عنه بالطريقة نفسها (العلنية ...)

٣) هكذا ورد

اهاليها من العموم كان مالها اثني عشر الف وستماية وخمسين غرشا وبعد اجرى توزع عليها ثلاثة الاف وثمانماية واثنين وثمانين غرشا وارعة بارات كما ويوجد عدة قرى فى قضاء الشوف نظير هتين القريتين وما ذلك الامن غض نظر ولاة الجبل بمدة القايمقاميتين السابقتين التى كانوا يتقاضوا عن تسوية الرعايا ويهملوا املاك كثيرة للامرا والمقاطعجية بغير توزيع وتركو الامير المشهور التى اوصل البلاد من هذه الاسباب وخلافها ان تصل الى ما وصلت اليه ولهذا لا يكون عدلا باشتراك القضاوات قبل النهاية العمومية اقتضى ايضاح افكارى لديكم

فى ٢٥ ربيع الاخر سنة ١٢٨١ وفى ١٥ ايلول سنة ٨١ كاتبه حسن عيد (١)

٣"ـ محضر الجلسة :

انه غب صدور امر حضرة صاحب الدولة متصرف جبل لبنان الافخم سؤالا عما تضمنه الجرنال المدعو بالجوايب تحت تاريخ ١٢ ربيع الاخر سنة ٨١ و ١٣ ايلول سنة ٦٤ بخصوص جبل لبنان مما يستلزم الايضاح عنه من هذا المجلس وبيان ما يترتب عليه وقد صارت مطالعة الجورنال المذكور فوجد فيه ما نصه : لما كانت الجوايب موضوعة للمحامات عن حقوق الدولة العلية دامت مؤيدة بالعناية الربانية والغيرة على مصالحها الكلية والجزئية كان من الواجب علينا ان نضمنها ذكر مساعى من صدق فى خدمتها ومن فيها ايضا سواء كانوا من المحسنين الينا او المسيئين فان مصلحة الدولة مقدمة على ساير المصالح وخدمتها فرض على كل امين ناصح ولا يخفى ان الانسان محل القصور ومظنة الفتور فقد تفرط منه احيانا حركات ترى انه سيء المسعى وهو يحسب انه قد احسن صنعا فيجب فى هذه الحالة ان ينبه الى الواجب عليه فان تمادى فى القصور اعيد عليه التنبيه هذا مع علمنا ان حكومة لبنان فى غاية الصعوبة وذلك لتخالف آراء اهله ومباينة مقاصدهم ومع ذلك فقد تعين علينا هذه المرة ان ننشر هذه الرسالة الاتية بخصوص احوال الجبل وهي صادرة عمن يغار على مصالح الدولة العلية ولا تأخذه فيها لومة لائم ولو لم نعلم منه الصدق والاستقامة لم نعرض انفسنا للملامة وهذا نصها :

لبنان فى ٢٢ تموز ان اضطراب الاحوال بهذا الجبل لم يزل على ما كان عليه ولا نرى راحة حقيقية قط فلا نجد للحكومة نفوذ كلمة الا بالجهات الجنوبية حينما تجد الاهالي قد خاف كل منهم الاخر وانحطت قوته من جرى الحوادث السابقة واما الجهات الشمالية فلا حكومة بها املا بل كل مستقل بنفسه والمتصرف مع كونه كان يجب عليه بمقتضى شريطة الانصاف ان يراعى حقوق اولئك القوم المذعنين له اختيارا او

==========

١) المحاضر ١= ٤٦٢/ ٦٣ ٤

كرها اعني اهل الجنوب تراه على الدوام آخذا بغدرهم ولا يرق لهم بخلافه مع أولئك اعني اهل الشمال و شاهرة ان المساحة التي شرع بها بمقتضى التعليمات لم يتمكن من اجراها الا في هذه الادارات الجنوبية حيث ان اهل القسم الشمالي قد رفضوا قبولها فلم يتعرض لهم بشيء ولما تمت المساحة في احد قضاوات الجنوب وهو قضاء الشوف امر بتوزيع الاموال المضاعفة على حسبها حسب الهوى فكان ذلك سببا لترقي الواحد الى خمسة فطلب اهل القضا ابقاء الشيء على ما هو عليه الى انتهاء المساحة فلم يصغ لشكواهم ثم انتهت مساحة قضا المتن وجزين فعل كذلك ولما كان المقصود من وضع هذه المساحة هو اجرا قاعدة العدل بالتساوي بتساوي الاموال لجأ استرحم البعض توزيع مال هذه القضاوات الثلاث على مقتضى ذلك ليكون التساوي عاما فلم يصغ لذلك بل امر بتوزيع كل مال قسم على حدته ومن ثم ترى الان ان من يدفع في قضى الشوف غرشين يدفع على مثل ذلك غرش في قضا المتن وثلاث غروش في قضا جزين مع ان قيمة المدفوع عليه واحد بحساب الدرهم المعتبر في المساحة وبلغنا ان احد ان احد اعضا مجلس الادارة المسمى حسن عيد وهو من اعضا طايفة (المارونية) استدعى من دولته اجرا قاعدة العدالة بذلك كان الجواب تعزيره وشتمه وتهديده بالعزل حتى اضطر الى السكوت فاحجم الباقي عن التكلم ولا عجب من انه اذا سئل المتصرف عن احوال سكان لبنان شكر اهل الجنوب وذم اهل الشمال الا مع من لا يريد اغاظتهم بل يطلب رضاهم على كل حال اعني روسا طايفة المارونية ولكن حتى رجع الامر للاجرا نجد العذر على المذعن لاوامره والالتفات الى غيره فمع كونه لم يقدر لحد الان على اجرا شيء من امور حكومته الا في الجنوب واهل الشمال اعني كسروان والفتوح وجبل بشرى ونواحيها ترفض كل امر يصدر له منه لهم ولا يقبلون الاجابة الا ما به راحتهم فهم لحد الان لم يدفعوا الا مال واحد بل لم يدفعه جميعهم ولم يحسبوا العملة الا بالاجورك وقس على ذلك واهل الجنوب قد آل امرهم الى الدمار من كثرة المطاليب وتضاعف الاموال والمتصرف لا يزيد مع اهل الشمال الا منة وحسن معاملة ومع اهل الجنوب الا غلاظة وقهرا في المعاملة والادارة وبذلك يظهر لنا ان الامر كما قيل في معنى مثل فرنساوي (الحق الاعلى حق الاقوى) انتهى .

فباعتبار كون ان مثل هذه الاقاويل وان كانت الفاظ جورنال منسوبة لمجهول مصادقا عليها ممن لم يحضر الواقعة يلقى (السيحس) والفساد في اذهان الذين لا يعلمون الحقيقة وينجم (عن) الهمجيات والشغب في الشعب (قلنو) ومن الواقع ان ماقيل في الرسالة المذكورة مع المصادقة عليها لم يصادف المحل والحال يشهد لان الامن واراحة واجرا العدالة بالتساوي في الجهات الجنوبية هي شي شهير ولم يسمع

١) هكذا في ر

قط اللهم الا ممن نذر كهذه القايل ولعله لغايات نفسانية ان الاحوال مضطربة وان الجبل لم يزل كما كان حيث يرى ان السياسة قانونيا وشرعا جارية مجرى العدل والاستقامة وان تلك المغايرات السابقة كالقتل والمقاتلات واستيلاء القوى على ملك الضعيف وعدم راحة الاهلين بانواع مختلفة قد اضحت لا اثرا ولا عينا هذا مع اعترافه الجنوبيين بانهم حاصلون على كمال الراحة والرفاهية منعكفون على معاطاة الاشغال بحرية تامة حتى على انشاء المدارس بمساعدة الحكومة الامر الذى لم يكن قبلا هذا مع اعتراف هذا القايل بالمعلومية ان حكومة جبل لبنان غاية الصعوبة وذلك لتخالف آراء اهله ومباينة مقاصدهم واما قوله ان المتصرف امر بتوزيع الاموال المضاعفة فى قضاء الشوف ومثله جزين والمتن الخ .. فهو غير صحيح لان دولته لم يتعرض لهذا الامر ولا لغيره من متعلقات المجالس لكن جرى بحسب القرار الذى تحدد فى هذا المجلس المؤلفة اعضاؤه من كل طوايف الجبل بان يمسح كل قضا على حدته وبعد نجاز مساحة كل قضا يتوزع المال المرتب عليه مضاعفا بالغا ما بلغ موقتا تحت الحساب العمومى كما هو مبين فى القوجانات التى اعطيت لكل قرية الى ان تنتهى المساحة العامة وعندئذ يجرى التساوى يجرى التساوى على الدرهم والعنق وذلك لوجوه منها قصد تطمين افكار الاهالى الذين يتوهمون عدم اتمام المساحة وتحملهم المصاريف بدون فايدة كما صار سابقا ومنها وجود املاك فى كل القرى من القضاوات كانت متروكة بدون ان يترتب عليها المال الاميرى وغالبها خاصة اعيان الجبل مع ان التساوى يقتضى ان تعود الى خير عموم ذلك القضا حالا وان حال بين ذلك وبين اتمام المساحة العمومية حايل ومنها تقدير القسمة الصحيحة قبل معرفة قدر المقسوم عليه كتعدد قسمة مال اميرى الجبل قبل تتميم مساحة املاكه وعدد نفوسه ولايرد ما وهم به هذا القايل من اشتراك القضاوات التى نجذت مساحتها وذلك نظرا الى القرار العام والى تخصيص الحق العام قبل التمام والى ابقاء ما كان على ما كان قبل المساحة اذ لا محل هنا للاشتراك فلم يكن هذا عذرا بل رفعه ولم يأل امر اهل الجنوب الى الخراب الدمار من كثرة المطاليب وتضاعف الاموال كما قال الخ ... حيث ان الحكومة الجبلية لم تطلب منهم سوى المال الاميرى المرتب عليهم منذ القديم مع مضاعفته بنسبة الجبل بحسب القرار العمومى [؟] واما قوله ان الجهات الشمالية لا حكومة بها اصلا وان الحكومة لم تتمكن من اجرا مساحتها الخ .. فهذا خراط منه لان الجهات المدونة كالجهات الجنوبية بالنظر الى حكامها بموجب التعليمات كالمدير والعامل والمجلس مع متوظفيها فى مجالس مركز الحكومة ودواوينه والعمل جار وكم من معروضات تقدمت منهم لدى الحكومة فيما يلتمسون اجرا مساحة املاكهم بنسبة الجبل الا ما ندر لغايات [؟] ولا حكم على النادر ولم يكن تعويق

اجرا مساحة املاكها لعدم الامكان بل لانه منذ زمن قريب [؟] قد انتهت مساحة قضا جزين والحا ل يستلزم بعض ملاحظات لانتظام مساحة القضاوات التى نجزت [؟] ولانه قد اعطى فرصة ما الى اعضا مجلس الادارة [؟] الذى هي حسن عيد الخ . . فهذا فضلا عن انه لم يجر ذكره فى المجلس من المرقوم فقد صار سؤاله فاجاب تحت امضائه وختمه موضحا انه لم يستدع من دولة المتصرف شيئا بهذا الشى وانه لم يذكر ذلك بالمجلس قطعا ولم يصدق هذا المعترض بقوله فاحجم الباقي عن التكلم لانه لو فرض وقوع ذكر ذلك فى المجلس وللمجلس الحرية التامة مع عدم الممانعة فلا احجام عما تقتضيه العدالة والحق واما تتمة ما ذكره فهو كلم ويستغنى عن الكلام عليه والحاصل ان صاحب الجواب قد تعرض لما يحق لمثله من التنبيهات التى هي من خواص الدولة العلية قصدا ولما يجعل الخلل فى راحة يبعثها ضمنا وافترى على الحكومة المحلية ذاما اياها زورا خاصة بمصادقة على قول منسوب بمجهول على غير الواقع والذى الواقع والذى روى انه يقتضى تبيين اسم صاحب الرسالة المسطرة ثانيا المحاكم مع صاحب الجوابين ليجرى الحكم عليهما طبق القانون المنيف وعليه تحرر هذا من مجلس الادارة الكبير فى جبل لبنان وبكل الوجوه الامر لوليه تحريرا فى ٢٥ ربيع الاخر سنة ٨١ وفى ١٥ ايلول سنة ٠٠ (١)

عباس ملحم محمد ميخايل عبدالله يوسف حسن احمد سعيد حسن نصر عمر حسن

حماده يونس زلزل خاطر ابوفاضل شهاب عبدالصمد تلحوق عيد نصر الخطيب ابوعواد

مريض ↑

ولا ارى حاجة للتعليق على محضر الجلسة المتقدمة اذ لم تثر فيها الاتهامات المعينة المحدودة ، اللهم الا الاقرار بارجاء اعمال مسح الاراضي الشمالية للراحة ، ولا فائدة من مناقشة حقيقة علاقة المتصرف بالمجلس واستقلا ل هذا فى الاعمال الداخلة ضمن اختصاصه ، فالعلاقة "الفعلية" معروفة واضحة وبصورة اخص بالموضوع المبحوث عنه كما هو واضح فى جلستي ٢٣ ايلول ٦١ (وجه ٤٨/ ٤٩) و ٩ مارس ٧٨ (وجه ٤٩/ ٥٣)

الى . . .

هذا وتجدر الاشارة اسماء اعضاء اول مجلس ادارة للجبل بعد تعديل ١٨٦٤ وهم:

١"- وكيل رئاسة المجلس : يوسف عمون (ماروني)

٢"- الاعضاء :

==========

(١) المحاضر ١ = ٤٦٤/ ٤٦٥

(٢) هذا ورد

عن "الاسلام" عدد ١ : محمد العرب

" الموارنة " ٤ : بطرس حنا ضاهر ، سمعان غطاس ، يوسف الخورى ، يوسف بيطار

" الدروز " ٣ : ضاهر عثمان ابو شقرا ، وهبه ابو غانم ، حسن شقير

" الارثوذكس " ٢ : خليل قرطاس ، ابراهيم طالب

" الكاثوليك " ١ : سليم مطران

" الشيعة " ١ : حسن همدر (١)

. . .

---

١) الحركات ١٤٧

٣"= مشـايخ القـرى :

١"– شيخ منتخب لكل قرية ، يوافق مجلس الادارة الكبير على صحة انتخابه (١) ، ويحال قراره الى المتصرف الذى يعود اليه حق تثبيته .

٢"– الشيوخ ، ضمن حدود مديرياتهم ، هم الناخبون الثانويون لاعضاء مجلس الادارة الكبير .

٣"– يقوم الشيوخ باعمال قضاة الصلح بدعاوى القباحات وبالدعاوى الحقوقية التى لا تتجاوز قيمة احداها مبلغ ٢٠٠ قرش شرط ان يكون المتداعون من مذهب واحد والا توقف الشيخ عن النظر بدعواهم الا ان يكونوا متفاهمين على القبول بحكمه أُواحيلت الى محاكم البداية .

. . .

ان وضع المشايخ ، وهم موضوع المادة السابعة بالاضافة الى ماذكر عنهم فى المواد الرابعة والثامنة والعاشرة والحادية عشر ، هو وضع عجيب غريب حقا ، اذ انهم وهم منتخبون (بفتح الخاء) ومنتخبون (بكسرها) ثانويون لاعضاء مجلس الادارة ، يكون انتخابهم معرضاً للرد اذا لم يوافق على صحته اعضاء مجلس الادارة المنتخبين (بفتحها) منهم ، اى ان المنتخب (بالفتح) هو الذى يصادق على صحة انتخاب المندوب الثانوى الذى ينتخبه . . .

والامر الاشد نكاية مما تقدم هو ان شيوخ القرى المنتخبين (بالفتح) والمثبتين بموافقة المتصرف ، بعد اجتيازهم امتحان اخذ رضى مجلس الادارة الكبير والمتصرف معاً ، يعتبرون موظفين عاديين معرضين للعزل والتأديب بوصفهم "قضاة صلح " ، حسب منطوق المادة الحادية عشرة . . . .

وبشكل آخر ، يكون مشايخ القرى بوصفهم منتخبين (بالكسر) ثانويين اساس حكومة لبنان المفروض انها شورية بمجلسها الادارى الكبير ، وبوصفهم موظفين معرضين للعزل من قبل المتصرف الذى هو رئيس الادارة العام ووصولهم الى الوظيفة معرض للنقض من قبل مجلس الادارة الكبير الذى هو ثمرة انتخابهم ، غدوا "اقل "من موظفين لان وصولهم وبقاءهم بالمشيخة المحبوبة متوقف على استرضاء الادارة من جهة واعضاء مجلس الادارة من جهة اخرى ، اى انهم حكام منتخبون (بالفتح) وبآن واحد موظفون مستضعفون عليهم واجب السعي لاسترضاء منتخبيهم (بالفتح) بعد ان يكونوا قد نالوا ثقة منتخبيهم (بالكسر) . . .

---

١) المحاضر ١ = ٥٦٢ (راجع صلاحيات مجلس الادارة .

ان هذا الوضع الذى اسميته بالعجيب الغريب هو بنظرى سر من اهم اسرار تأخر لبنان عن مماشاة التطور العالمي على الرغم من تمتعه باستقلال ادارى داخلي وانظمة وحمايات... اذ فيه ضاعت المسؤوليات وفسدت الانتخابات وهو بحد ذاته حلقة مفرغة لا تعرف لها بداية ولا نهاية ، وفيه تاه الكتاب المخلصون الذين عملوا لخير المجتمع اللبناني لانهم خرجوا من تلك الحلقة بفكرة خاطئة صائبة هي ان مصدر الفساد هو اشخاص المشايخ ، ومن هولاء صاحب الكنوز (٢) ، لقد اصابوا طرف الحقيقة لا الحقيقة نفسها .

ولم يكن قناصل الدول اوفر حظا من الكتاب اللبنانيين فنسبوا جذور الفساد الى اشخاص المشايخ الذين يصلون الى مراكزهم نتيجة لتلاعب موظفى الادارة (القائمقامين) وضغطهم على الناخبين لذلك وضعوا انظمة خاصة لتلك الانتخاب ظنوها شافية للعلة وهي :

١"- تجرى الانتخابات فى القرى المحمدية يوم جمعة وفى القرى المسيحية يوم احد وفى القرى المختلطة يوم عيد الاكثرية .

٢"- يفسر رجال الدين لاتباع مذهبهم قبيل صلاة يوم الانتخاب معنى الانتخاب ويطلبون الى المؤمنين تحكيم ضمائرهم لانتخاب افضل المرشحين .

٣"- توضع صناديق فى كل قرية بعدد المرشحين للمشيخة فيها .

٤"- يعطى كل ناخب اوراقا سوداء وواحدة بيضاء بعدد المرشحين فى قريته فيضع الناخب الورقة البيضاء بصندوق مرشحه ويلقى السوداء فى الصناديق الاخرى .

٥"- يحضر الانتخاب ممثل عن الحكومة

٦"- تكون السلطة مسؤولة عن الهدوء (عدم الضجة)

٧"- يعلن عن موعد الانتخاب قبل اسبوع واحد على الاقل وكل ناخب لا يحضره يضيع حقه الانتخابي فيه

٨"- يقوم ممثل الحكومة بواجب فتح الصناديق بشكل علني وبحضور ممثل عن الادارة المحلية وشيخ القرية ورجال الدين ومن ثم ترسل النتائج للمركز ، بعد ان يكون قد وضع محضر يوقعه ممثلا الحكومة والادارة المحلية ورجال الدين وشيخ القرية .(١)

ولكن تلك الانظمة لم تفد شيئا لان الفساد كامن فى وضع المشيخة لا بالطرق الموصلة اليها .

==========

١) يونغ ١=١٤٥/ ١٤٦ وهي الانظمة التى صدرت سنة ١٩٠٣ واوردتها للدلالة على اهتمام الدول بمعالجة تلك الاوضاع الشاذة .

٢) كنوز ٩٤/٨٨

المشايخ واعمالهم :

تقدم وصف موجز لوضع المشيخة اما المشايخ الذين "هم اساس الحكومة اللبنانية ومرجع الهيأة الاجتماعية فى لبنان فاذا كان ضعف فى الهيأتين فمنهم واذا كانت قوة ففيهم لانهم فى الشعب ومن الشعب وشأنهم مباشر للشعب وللمصلحة العمومية ففى ايديهم قوة المجلس الكبير وضعفه وفى ايديهم قوة الحكومة المالية وضعفها وفى ايديهم سعادة الشعب وشقاؤه" كما قال صاحب الكنوز (١)

وتابع قوله : "... ومع ذلك لا نجد منهم من يصلح لهذا المقام الكبير الاهمية الا القليل بل النادر لانهم فى الغالب من آخر طبقات الهيأة فمنهم الفاعل والامي والمعدم ومنهم الخائر والضعيف والخامل ومنهم من لا مقام له ولا اعتبار ومنهم ذو السوابق الشائنة والماضى الاسود وليس فيهم الفاضل الموجه الوجيه الا فى النادر ولانعلم اذا كان يمكن ان نعد من مشايخ الصلح عشرة يملأون هذا المركز المهم (٢)

ثم قال : "... ان الضرر العظيم الذى اصاب لبنان من مجلسه الكبير لا ينسب كله الى هذا المجلس بل الملوم فيه فى قسم كبير منه هؤلاء المشائخ لان الاكثرية الكبرى منهم انما هي الطبقة التى اشرنا اليها وهي التى لم تتلق علما ولا تربية ولا تهذيبا ولا هي من الطبقة الراقية ولا المتوسطة ... فهم ينتخبون لهذا المجلس رجالا مثلهم اذا تركت لهم حرية الانتخاب واذا لم تترك فينتخبون برأى غيرهم او باشراكه او بضغطه او بماله ولا يسعى هذا الغير الى تنصيب شخص ينظر فيه الى المصلحة العمومية بل الى اغراضه فيه (٢)

قوانينهم :

واما اعمالهم فكلها عرفية او مقيسة على بعض الشؤون الماضية وما لاعرف فيه منها او لا حادثة يقاس عليها فقاعدته الاوامر الصادرة او المسؤول صدورها اذ لا قانون فى لبنان يرجعون اليه (٢)

. . .

---

١) كنوز ٩٣

٢) كنوز ٩٤

٤"= القضـاء :

١ــ كما نص عنه فى بروتوكول ١٨٦٤ ، ويستخلص من المواد : ١ = ٥ = ٦ = ٧ = ٨ = ٩ = ١١ = ١٢ = ١٣ = ١٧ .

أ ــ المساواة بين الجميع والعدالة للجميع

ب ــ القضاة كلهم موظفون يخضعون للقوانين المسلكية ويعينهم المتصرف

جـ ــ محاكم الصلح :

يقوم شيخ القرية باعمال قاضى الصلح بدعاوى القباحات وبالدعاوى الحقوقية التى لا تتجاوز قيمة احداها مبلغ ٢٠٠ قرش شرط ان يكون المتداعون من مذهب واحد والا توقف الشيخ عن النظر بدواهم الا ان يكونوا متافهمين على القبول بحكمه او احيلت الى محاكم البداية .

د ــ محاكم البداية :

١ــ ٣ محاكم ذات درجة اولى يحدد المتصرف مراكزها مع حقه بمضاعفة عددها .

٢ــ تنظر فى الجنح والجرائم والقضايا الحقوقية ، سوى التجارية ، ذات المبالغ التى تفوق ٢٠٠ قرش او الدعاوى الحقوقية القائمة بين متداعين من مذاهب مختلفة وان قلت عن ٢٠٠ قرش.

٣ــ تؤلف كل محكمة من قاضى ووكيل يعينهما المتصرف ومن ستة وكلاء دعاوى رسميين تنتخبهم الطوائف الست

هـ ــ مجلس المحاكمة الكبير (الاعلى) :

١ــ مجلس واحد يعقد جلساته فى مركز المتصرفية

٢ــ ينظر فى الجنايات

٣ــ يرأسه موظف يعينه المتصرف

٤ــ يؤلف من ستة قضاة يعينهم المتصرف وينتقيهم من الطوائف الست ومن ستة وكلاء دعاوى تنتخبهم الطوائف يضاف اليهم عضو بروتستنتي او يهودى كلما دعت الحاجة .

و ــ محكمة التجارة :

١ــ مركزها الدائم بيروت

٢ــ تنظر فى الدعاوى التجارية اطلاقا .

٣ــ وتنظر فى الدعاوى الناشئة بين بين لبناني وذى تبعة او حماية اجنبية مع العلم انه يمكن حلّ الدعاوى الـ

التى هي من هذا النوع بالتحكيم وبرضى الفريقين شرط ان يسجل صك التحكيم فى محكمة بيروت التجارية وفى مجلس المحاكمة الكبير على انه فى حالة اللجوء الى المحاكم يتحمل الخاسر مصاريف الدعوى و الانتقال .

ز ـ المحاكم الكنسية:

تنظر فى الدعاوى القائمة بين الرهبان والخوارنة انفسهم على انه يحق للمحاكم المدنية النظر فى تلك الدعاوى اذا طلبت اليها السلطات الكنسية ذلك .

ح ـ تكون المرافعات كلها علنية وتسجل بسجل خاص.

ط ـ للمتداعين ، اذا كانوا كلهم من مذهب واحد ، ان يردوا القاضى لاختلاف مذهبه . على انه يتوجب على القاضى المردود لذاك السبب حضور جلسات الدعوى نفسها .

ي ـ ان تنفيذ الاعلامات القانونية الصادرة عن المحاكم ، خلا اعلامات مجلس المحاكمة الكبير ، هي من صلاحيات المتصرف .

ك ـ تنظر المحاكم اللبنانية فى الدعاوى التى تحصل وقوعاتها فى لبنان ، ولو كان احد ذوو العلاقة عثماني غير لبناني او احدهم و وليس لها ان تنظر فى الدعاوى التى تحصل وقوعاتها خارج حدوده ، ولو كان ذوو العلاقة او احدهم لبنانيا

. . .

٢ـ كما نفّـذ : (وقد رضيت الدول السكوت عن المخالفات سنة ١٨٩٢ #(١) =)

ان التغير الذى طرأ على القضاء نتج فى البداية ، مع حسن الظن ، عما يلى :

أ ـ عدم معرفة حدود القضاء بل وتشابك الامور القضائية بالادارية ، حتى ان مجلس الادارة الكبير كان ينظر فى الامور القضائية العامة حتى الحقوقية منها وذلك لغاية ١٢٨٠(٢) بل ونظر فى قضية كان سبق لمجلس القضاء الاعلى ان اصدر حكمه فيها (٣)

ب ـ صعوبة تأمين العدالة بتنفيذ مضمون الفقرتين د / هـ المتقدمتين

ولما حددت صلاحيات المجلس الكبير وعدلت تينك الفقرتين غدا القضاء كما يلى :

==========

١) يونغ ١ = ١٤٤

٢) المحاضر ١ = ٤٨١ = ٥ ف

٣) المحاضر ١ = ٩١ ٥

١"= انه عدا عن الصفة الاستشارية التى بقيت للمجلس عندما تسترشد المحاكم(١)، احتفظ المجلس الادارى الكبير لنفسه بحق النظر فى الدعاوى التالية:

أ ـ دعاوى الحدود (٢)

ب ـ الدعاوى ذات الصفة المالية الاميرية حتى ولو كانت بين الملتزمين والشعب . اما اذا كانت الدعاوى ناتجة عن خلافات بين الملتزمين انفسهم فتحال الى القضاء (٣)

جـ ـ الخلافات بين الدرك انفسهم او الدرك (الضبطية) والشعب (٤)

د ـ قضايا الرشوة (٥)

٢"= عدلت الفقرتان د / هـ من الهيكل القضائي المرسوم فى الاوجه ٦٨/ ٦٩ المتقدمة فغدتا كما يلى :

أ ـ الفقرة د × محاكم البداية :

١= ثماني (٨) محاكم اقضية (ذات الدرجة الاولى) فى كل من الاقضية السبعة المنصوصة فى بروتوكول ١٨٦٤ (راجع الوجه ٣١) واحدة ومحكمة فى دير القمر [بعد ان استقلت عن قضاء الشوف(٦)](٧)

٢ ـ تنظر فى الجنح والجرائم والقضايا الحقوقية ، سوى التجارية ، ذات المبالغ التى تفوق ٢٠٠ ق او الدعاوى الحقوقية القائمة بين متداعين من مذاهب مختلفة وان قلت عن ٢٠٠ ق .

٣= تؤلف كل محكمة من قاض وعضوين يعينهم المتصرف ويكون القضى من طائفة اكثرية القضاء الذى تعمل المحكمة فيه والعضوان من الطائفتين اللتين تليهما .

ب ـ الفقرة هـ مجلس المحاكمة الكبير وقد :

١= محكمة استئناف الجزاء

ا = محكمة واحدة فى مركز المتصرفية

ب = تنظر بالقضايا التى يدل اسم المحكمة عليها .

ج = تؤلف من رئيس ماروني وستة اعضاء من الطوائف الست يعينهم كلهم المتصرف (وبروتستنتي عند الحاجة)(٨)

---

١) المحاضر ١= ٥٩٠
٢) " " ٤٨٩/ ٤٩٠
٣) " " ٥٧٣
٤) " " ٥٧٠
٥) المحاضر ١= ٢٩٤
٦) " " ٣٥٥
٧) يونغ ١= ١٤٤
٨) " " ١٤٤

٢= محكمة استئناف الجنايات :

ا = محكمة واحدة فى مركز المتصرفية

ب = تنظر فى القضايا التى يدل اسم المحكمة عليها .

ج = تؤلف من رئيس درزى وستة اعضاء من طوائف الجبل الست يعينهم كلهم المتصرف (وبروتستنتي عندما تدعو الحاجة = ولاحظت ان لا ذكر لليهودى) (١)

٣"= عدا عن التعديل الذى طرأ على الفقرتين د/ هـ المتقدمتين وصلاحيات مجلس الادارة الكبير يبقى الهيكل القضائي المرسوم فى الاوجه ٦٨/ ٩ ٦ المتقدمة على ما هو عليه .

. . .

هذا وبالاشارة الى الفقرة " ي " المتعلقة بتنفيذ الاعلامات القانونية الصادرة عن المحاكم ، فقد اطلعت فى محاضر جلسات مجلس الادارة الكبير على ان مدير قضاء زحلة كان ينفذ فيها احكام مجلس القضاء ويحصل المال المطلوب ويرسله الى صاحبه ، وذلك سنة ١٢٨١ (٢) مما يدل على تفويض من المتصرف للمدراء للقيام باعمال الاجراء .

. . .

اما القوانين القضائية المطبقة فلم تكن مسجلة لذلك كان اعتماد الحكام على ما يلى :

١"ـ التشريع الاسلامي المرعي الاجراء فى الامبرطورية العثمانية

٢"ـ القياس

٣"ـ الاسترشاد باراء مجلس الادارة الكبير

وهذا ما دعا صاحب الكنوز الى القول ان لبنان لا قانون فيه(٣)

. . .

اما رواتب القضاة والاعضاء والكتبة فكانت ٣٥٠ قرشا شهريا زيدت الى ٥٠٠ قرش للواحد فى مطلع سنة ١٢٧٩ (٤) وكان ذلك قبل انشاء مجلسي الاستئناف .

==========

١) يونغ ١ = ١٤٤

٢) محاضر ١ = ٥٧١

٣) كنوز ١٠٤

٤) محاضر ١ = ٧٥

ه" = المساحة والنفوس:

المادة ١٦ : " يجب اجراء احصاء نفوس اهل الجبل محلا محلا وملة ملة بالسرعة الممكنة وكذلك مع اراضيه المزروعة "

للمساحة والنفوس اهمية خاصة في بروتوكول لبنان اذ عليهما ترتكز الادارة العامة ومجلسها الكبير والقضاء والمالية ، وسبق ان اشرت الى النظم التي اتبعت في أجرائهما في الاوجه ٤٩/ ٥٤ واكتفي هنا بتصوير هيكل مستقل لكل منهما ، معتمدا على النظم المشار اليها وكيفية تطبيقها .

١ = المساحة : (وقد اعتبرت المساحة القديمة غير صالحة = البند ه)

أ ـ موظفوها :

ناظر عام لمساحة الجبل (١) عدد ١

مأمور عام عدد ٣ يشرف كل منهم على ثلاثة قوميسيونات (٢)

يؤلف كل قوميسيون من الموظفين التاليين:

ناظر عدد ١

كاتب عدد ٢

مخمن عدد ٦

ب ـ صلاحياتها :

التحقيق عن صحة الملكية

تخمين حاصلات (او واردات) الاملاك والاراضي والمغالق (من مطاحن ومعاصر ودكاكين)

تسجيل اسماء اصحابها بشكل طائفي مذهبي واضح

=== ==== =====

١) المحاضر ١ = ١١١ والحوادث ١٤٨

٢) انشاء المجلس في البداية لجنتين واحدة برئاسة المأمور العام الشيخ احمد امين الدين والاخرى برئاسة المأمور العام الشيخ حاتم حاتم وقد عززتا بثالثة برئاسة المأمور العام الامير مسعود شهاب الذي نقل الى المركز المستجد وهو ناظر عام المساحة (كما يستدل من المحاضر والحوادث ١٤٨ ـ ١١١)

راجع : اعمال مجلس الادارة الكبير

اعتبار كل ٢٤٠٠ قرش واردات او محصولات "درهم مساحي"

تقسيم الدرهم المساحي الى ٢٤ "قيراط"

تقسيم كل قيراط الى ٢٤ "حبة" (١)

ج ـ طريقة العمل :

يجرى العمل فى كل قضاء على حدة

يتسلم مأمور عام مع قوميسيوناته الثلاثة اعمال مسح القضاء ويوزعها على قوميسيوناته

لايجوز للقوميسيون اتخاذ اى اجراء او قرار الا بحضور كامل هيئته

لدى انتهاء ساعات العمل (الدوام) تختم السجلات ويعاد فتحها فى صبيحة يوم العمل التالى

يعطى الملاك ورقة المسح المتعلقة به بعد انتهاء اعمال القوميسيون وموافقة مجلس الادارة الكبير عليها .

يكون المأمور العام (٢) حكما فى الخلافات ، وان تعذر عليه حسم النزاع يستدعى قوميسيون آخر يعرض عليه الخلاف وعندئذ يحكم بالاغلبية بغالبية الاصوات .

يلزم مدراء الاقضية بتقديم كل معونة للقوميسيونات كما ويعتبر مراقبا مسؤولا عن اعمالها فى منطقته .

د ـ رواتب موظفيها :

تنقسم "معاشات" موظفى المساحة الى شقين ، الاول هو الراتب المقطوع الذى يصير صرفه من الخزينة مباشرة ، وتعمل الخزينة فيما بعد على محاسبة اصحاب الاملاك بمجموعه كل بالنسبة لما يملك من دراهم مساحية ، والآخر هو المأكل والعليق .

١ـ الراتب الشهرى لقاء عمل فعلي مدة شهر لا يعطل فيه الا ايام الآحاد :

١٧٥٠ ناظر عام مساحة الجبل (٣)

٧٥٠ مأمور عام

٥١٠ ناظر

==========

١) اعتبر حمل الورق (اظن التوت) درهم مساحة

اعتبر كيل الزيتون درهم مساحة

اعتبر بذار الحنطة درهم مساحة (الحوكات ١٤٨)

٢) وذلك قبل تعيين ناظر عام مساحة الجبل

٣) المحاضر ١=١١١

٤٢٠ كاتب

٤٢٠ مقدّر (مخمّن)

(وقد قرر المجلس محاسبة الملاكين بتلك المصاريف بنسبة ثمانية قروش وربع عن كل درهم مساحة) [1]

٢ـ المأكل والعليق : (باستثناء خيول المخمنين)

مأكولاتهم ، "بحسب العادة البلدية".

عليق حيواناتهم باعتبار ٣ اقات شعير ومثلها من التبن صباحا ومساء لكل "زمالة"

. . .

لدى انتهاء اعمال "قوميسيونات" المساحة تصبح الاعمال العقارية المتعلقة ببيوعات و مشتروات العقار من خصائص كتاب المحاكم بناء على المادة ١٢ القائلة : "وكذلك يعهد الى الكاتب المشار اليه بمسك سجلات لقيد الصكوك المختصة بفراغ وانتقال الاموال النابقة (العقارية) ولا تعتبر الصكوك رسمية ما لم تكن مسجلة بالسجل المذكور"

. . .

٢ = احصاء النفوس :

"ان عموم اشخاص القوميسيونات الثلاثة المأمورين بهذه المساحة كما انهم مأمورين في مساحة الاملاك والمغالق كذلك عند ختام مساحة كل قرية او مزرعة يصير عدد نفوس ذكور اهالي تلك القرية بوجه العموم ويعمل بها دفتر لوحده وتوضع النمرة على كل خانة من خانات الدفتر المرقوم بالتبعية ويتحرر اسم ولقب وسن واشكال النفوس الذكور الموجودين في تلك الخانة وصنايعهم وملتهم كل ابناء مذهب في دفتر على لوحده" [2]

والواقع هو ان اهتمام المجلس كان محصورا باحصاء المكلفين من السكان لا السكان و لا الذكور اجمالا كما ورد في النص ، وهو لذلك شدد على دقة الاحصاء باوامر مختلفة منها المضبطة "التعميمية" التالية :

"حيث انه في مباشرة عمل كل عدد النفوس في جبل لبنان لا يخلو الامر من قبل الاهالي باخفاء بعض المعدود واما من غفلة المأمورين بترك شيء مما ذكر وقد لحظ وقوع ذلك من تكرار بعض المعدود عر

==========

١) المحاضر ١=٤٤٧ ٢) راجع الوجه ٢ ٥ البند ١١

على بعض القرايا واهماله عن بعضها او تركه بالكلية والحال يقتضي الدقة في كل هذا الامر . وحيث ان دفاتر عدد النفوس بقضا المتن قد نجزت فغب المذاكرة قد رؤي ان يصير لهو ارسالها الى جناب مدير القضا المرقوم ويؤخذ منه رجعة بوصول ذلك ومن ثم يصير تسليم دفتر كل ناحية من الباقي الى عاملها مع التعليمات الاتية:

اولا = ان عامل الناحية يتسلم دفتر عدد النفوس نفوسها ويعطى رجعة الى مدير القضا بذلك ويبقى محفوظا عنده

ثانيا:= ان كل عامل يجرى الفحص والتدقيق على تحقيق العدد (المزبور) دايما ان كان من جهة الخطبا او الكهنة او العقال وممن عندهم الصدق الطبيعي وحسب مساواة الوطن او من دفاتر العماد او الموت (؟) او بالواسطة او بالواسطة الموصلة الى ذلك والذى يوجد متروك يجرى قيده بدفتر مخصوص يقدمه العامل في كل ثلاثة اشهر مرة الى هذا المجلس.

ثالثا = ان كل عامل يمسك دفترا يجرى فيه قيد الذين يموتون مع تاريخ موتهم والذين يولدون مع تاريخ يوم ميلادهم ويصير تقديمه بكل ثلاثة اشهر الى هذا المجلس.

رابعا = انه يجب على كل عامل الانتباه التام باجرا التحقيق والتدقيق في هذا الامر بكل اجتهاد وصدق بدون محاباة.

وبناء عليه تحررت هذه المضبطة من مجلس الادارة الكبير لتعرض لدى دولته لكيما اذا حسن صدور امره الكريم باجرا ايجابها وبكل الوجوه الامر لمن له الامر في ٢٥ ربيع الاخر سنة ١٨٨١ و ١٥ ايلول سنة ٨٠ (١)

. . .

وعلق صاحب الكنوز على المساحة والاحصاء بقوله: "لم يبق في هذا العصر غير الممالك البهمجية لا احصاء فيها فلا يصح ان تكون نفوس اللبنانيين غير محصية ولبنان من البلاد المتمدنة وقد احصي مرة واحدة كما مسحت ارضهم مرة واحدة وكان الاحصاء كالمسح غير صحيح مع انه لم يتناول النفوس بل اشخاص المكلفين فقط..." (٢)

. . .

==========

١) المحاضر ١=٤٦٠ ٢) كنوز ١١٥/ ١١٧

٦"= الماليـــة :

وهي موضوع ملحق بروتوكول ١٨٦١ والمادة ١٥ من بروتوكول ١٨٦٤ ونصهما :

١"= الملحق : " من المعلوم ان مبلغ ٧٠٠ كيس المذكور في المادة ١٦ من نظام ٩ حزيران ١٨٦١ لا يعتبر رقما نهائيا ويمكن لدى انحلال الازمة الناجمة عن الحوادث الاخيرة وقبل اتمام جمع الضرائب ان تزاد الى اكثر من سبعة الاف كيس لتحمل اعباء نفقات ادارة النظام الجديد . على انه يتوجب على المتصرف ان لا يستخدم هذا الحق الا بتحفظ وبعد ان يكون قد جرب جهده لتوازن المصاريف مع الواردات"

٢"= المادة ١٥ : ان تحصيل الضرائب على يد المتصرف هو حق من حقوق الباب العالي وهي تبلغ حاليا ٣٥٠٠ كيس يمكن رفعها عندما تسمح الظروف لغاية سبعة الاف كيس على ان يخصص المال المستحصل بادىء ذي بدء للانفاق على ادارة الجبل ومنافعه العامة فاذا فضل منه شيء رد الفائض على خزينة الدولة واذا قضت الضرورة الادارية القصوى مزيدا من المال عندئذ تؤمنه الخزينة العامة باحالة حاصلات البكاليك اي حاصلات الاملاك الهمايونية الى الخزينة اللبنانية كدفعة على حساب ذلك العجز . ومعلوم ان الباب العالي لا يكون مسؤولا عن مصاريف منشآت او نفقات غير عادية لم يكن قد وافق عليها مسبقا"

يضاف الى ما تقدم ما ورد في المادة الاولى ، وهو تأكيد بحق المتصرف بتحصيل الضرائب وفي المادة الثانية ، وهو تكليف مجلس الادارة بتوزيع ارقامها على المكلفين والبحث في ادارتها اجمالا . والمادة الخامسة ، وتتضمن اعلان التساوي وازالة الامتيازات "الاهلية" كامتيازات اهل الاقطاع.

. . .

يمكن القول ان الضرائب انما جمعت لتصرف على رواتب الموظفين واعضاء المجالس واجور دور الحكومة واللوازم المختلفة بالاضافة الى التعويضات. والواقع هذا يظهر جليا من مطالعة التنظيم الاداري لمختلف الدوائر وهو خلو من دوائر الانعاش الاقتصادي او الاجتماعي ومن اي اثر للمنشآت الصحية او ذوات المنفعة العامة . ومع ذلك فان "الجبل لم يتمكن من معادلة المداخيل مع المصاريف على الرغم من مضاعفة الضرائب" ـ كما يقول يونغ ـ "الا بعد ان فرضت فيه ضرائب ورسوم جديدة ، كرسوم الدعاوى القضائية ومأذونيات الصيد وبيع الدخان وزيادة ضريبة "الاعناق" الخ .. بالاعتماد على ملحق بروتوكول ١٨٦١"(١) وذلك سنة ١٨٨٠.

==========

١) يونغ ١=١٤٨/ ١٤٩

ولم يشر يونغ بشيء الى كيفية تسديد عجز خزينة المتصرفية حتى عام ١٨٨٠ ، الا ان "ابوشقرا" قد فعل بقوله: "وترتب على متصرفية لبنان سبعة الاف كيس يجبى كل سنة من الاهلين مال ارزاق ومال اعناق وتدفع لصندوق متصرفيتها ويزاد على ذلك ثلاثة الاف كيس يتقاضاها صندوق المتصرفية من جمركي بيروت وصيدا لتصرف رواتب شهرية على المتصرف وبقية المأمورين" (١)

هذا ، وقبل رسم هيكل مالية الجبل لابد من الاشارة الى امور كانت سببا لأساءة فهم وضع الجبل المالي نظرا لتشابكها به واهمها:

١= الاحسانات الملوكية ، وقد دفعتها الحكومة العثمانية مباشرة الى متضرري نصارى الجبل ، ومنها مبلغ ستة ملايين قرش (٦ ٠٠٠ ٠٠٠) لمتضرري زحلة (٢١٢) وغيره لسواها (٣)

٢= املاك زعماء الدروز (ممن اعتبروا مسؤولين عن الحوادث) وقد تسلمتها المتصرفية واجرت التزاما تلزمها بواسطة مجلس الادارة الكبير وتصرفت بوارداتها. (وكان ذلك لاجل محدود) (٤)

٣= البواقي ، وهي الاموال الاميرية التي كانت متوجبة على الدروز فيما مضى ولم يدفعوها وقد قدرت مبلغ ١٤٠ ٠٠٠ غرش صاغ فجبتها الحكومة التركية ودفعت من اصلها ٧ ٠٠٠ تسديدا لمتوجبات الموارنة واشترت بالباقي "مجلس القنطاري" وهو البيت الدرزي في بيروت الذي اصبح نزلا للدروز حين قدومهم اليها (٥)

٤= تصفية الماضي ، وليس لها علاقة بالبواقي ، وهي محصورة بمحاسبة الملتزمين للاموال والاراضي الاميرية منذ عهد ما قبل المتصرفية ، وكانت خزينة المتصرفية خاسرة بها ، خصوصا بالتزامات المزروعات التي كانت تلزم لمدة سنتين (٦) اما الاموال التي [illegible] فكانت على ثلاثة : مال الراتب ، مال الاعانة ، مال الالتزام (٧)

. . .

هيكل مالية الجبل او موازنته:

انشاء مجلس الادارة الكبير "خزينة مركزية" للجبل تجمع فيها كافة المقبوضات من مختلف المديريات ومنها وحدها تصدر المدفوعات كما يتبين من مخابرات المجلس مع

==========

١) الحوادث ١٤٨

٢) المحاضر ١= ٥٤٣

٣) " " ٥٥٩

٧) " " ٩٢

٤) المحاضر ١= ١٨٧=١٨٩=١٩٨=٢٠٢=٢٠٧
٢٠٧=٢٠٨=٢١١=٢١٢=٣٠٨=الخ ..

٥) الحوادث ١٤٩

٦) المحاضر ١= ٣٢=٤٧

مدير المتن الامير مراد بالمع ، كما ويظهر من المراسلات نفسها ان المجلس قد اعفى من الضرائب من تبين له عدم مقدرته على دفعها .*(١) ومن هذا النص من الكفالة يتبين ان مدير القضاء ، اي القائمقام ، هو الذي يجمع الضرائب في منطقته (٥)

١" = الواردات :

أ ـ ضرائب مباشرة :

١ ، ضرائب الاملاك التي هي موضوع المساحة ، وهي بنسبة ٢١ قرشا صاغا عن كل درهم مساحي (٢) ويلاحظ ان المتصرف اعطى امرا الى مدير الكورة بجمع الضرائب عن الاراضي "المهملة والمتروكة" ، بنسبة امثالها "موقتا على الحساب" ريثما تنتهي اعمال المساحة "المزمعة" (٣)

٢ ، ضريبة الاعناق ، وهي بالاصل ضريبة مفروضة على كل ذكر مكلف ، وقد بلغ قدرها ثمانية قروش وثلاثة ارباع القرش على كل مكلف تدفع سنويا (٤) . ويظهر انها غدت مع الزمن ، على الاقل في اوائل عهد المتصرفية ، ضريبة مقطوعة بتعديل عشرة قروش على كل مكلف قديم ، وبقطع النظر عن تزايد عدد السكان ، بدليل المعروض التالي نصه مع جواب مجلس الادارة عليه :

"يعرض عبيد دولتكم وكلا قرية فتقا التابعة قضا كسروان ايوب الغدراشي ويوسف لطيف ان "الآن جناب رفعتلو مدير القضا طالب منا مال الاعناق على معدل خمسة وعشرين نفر مع ان عبيدكم "هؤلاء بكل هذه المدات الماضية كنا ندفع مال على تسعة اسما فقط بموجب دفتر العدد الذي صار "تنسيبه بايام المرحوم الامير بشير الشهابي الجاري العمل بمقتضاه بسائر الجبل والحالة هذه ، "نسترحم من دولتكم صدور الامر الكريم برفع الزيادة عنا البالغة ستة عشر اسم ولدى الكشف من "دفاتر العدد القديم يتضح لدولتكم صحة اعراضنا وحاشا بايام معدلتكم تقع علينا المغدورية بل "يصدر الامر بمعاملتنا حسب العادة بينما يصير التنصيب الجديد وبكل الوجوه الامر "لوليه لمجلس الادارة الكبير . في ٢ جمادي الاول ٢٧٩

غب الاحالة صار الاطلاع على هذا المعروض وقد كشف من دفتر الخزينة العامرة وجد مقيد على على قرية فتقة المذكورة اعانة احد عشر نفر (عنمال) واحد (ومصاعب) ـ واظنها وما ـ عن اثنين و

==========

١) المحاضر ١ = ١٤

٢) الحوكلات ١٤٨ ويونغ ١ = ١٤٨

٣) المحاضر ١ = ٣٣ / ٣٤

٤) يونغ ١ = ١٤٨

٥) راجع الكفالة ص ٨٨/٨٩

عشرين نفر عن سنة بناء عليه ينبغي التحصيل منهم عن كل قسط ماية وعشرة غروش باعتبار احدعشر نفر وبكل الاحوال الامر لوليه فى ٣ جمادى الاول سنة ٢٧٩ (١)

ب ـ واردات الاملاك الاميرية ،

وكان يجرى تلزيمها المجلس الكبير وتضم وارداتها للخزينة المركزية (٢) ولا تلزم بالكورة بل يؤخذ سبعها (٣

ج ـ البكاليك او الاملاك الهميونية :

والبكاليك هو ملك سلطاني خاص يعهد به الى ملتزم ما ، بالاصل ، لقاء مبلغ سنوى معين يدعى المالكانة (٤) اى يصبح بالواقع ملكا مقيدا بذلك المبلغ ، ولكنه ، بما انه بالاصل ملكا سلطانيا ومستملكه الذى هو مستأجره يفترض فيه ان يكون رجلا يستطيع استغلاله لذلك غدا ينتقل الملك المستأجر بالوراثة بين ذكور العائلة ويحرم منه الاناث (٥)

هذا والمادة ١٥ تنص على ان الخزينة اللبنانية تقبض حاصلات البكاليك فى حالة ظهور عجز فيها الا ان الزمن جعل من تلك منها موردا ثابتا .

د ـ شتى :

كالواردات غير المنظورة اجمالا ، وقد حصل مرة ان وجدت آثار قديمة فقدر ثمنها وبيعت بعد ان حسم منه المصروف ادخل الرصيد الخزينة (٦) و الجزاءات النقدية (٦) الخ ...

هـ ـ الضرائب غير المباشرة : واهمها الاقلام ، ومنها فى مطلع عهد المتصرفية ما يلى :

١ـ الاسفنج ويؤخذ من الغطاسين الغطاسين فى لبنان ٤٥٠٠ (٧)

٢ـ جزية المشروبات ١ بالمائة عن المشروبات المصدرة الى خارج لبنان (٧)

٣ـ الحدادين عن كل دكان حداد من ـ ٢٠ الى ٥٠ غرش (٧)

٤ـ جزرية (؟) وهو قلم فى ذوق مكايل (٨)

٥ـ دخان $\frac{1}{2}$ ٢ غرش عن كل مائة اقة تصدر الى خارج لبنان (٧)

==========

١) المحاضر ١= ١٣٦

٢) " " ١٠٥=٤٣٢=٠ ٥٩ الخ

٣) " " ٥٠٢/ ٥ ٥

٤) " " ٦٨

٥) المحاضر ١= ١٧١

٦) " " ١٥٤ (كنز ١٧٨)

٧) " " ١٥١ ومنها ٢١٩

٨) " " ٤٢

٦ـ سمك عن كل رطل ٢٠ بارة (١)

٧ـ العربان وطايفة النور منها ١٩ قلما فى جميع لبنان لزمت بمبلغ ٥٢٠٠٠ غرشا

وقلم واحد هو قلم العوايد " " " ٨٠٠٠ (١ و ٢)

كان يؤخذ على رأس الماعز غرش والغنم غرش ونصف ثم زيد فجعل رسم "التيس" ـ ٢ ½ وعلى الكبش ثلاثة ونصف (٣)

٨ـ الفاخورة ، ولزمت رسوم فواخير جبيل بـ ٨٠٠٥ والبترون بـ ٨٠٠ (١)

٩ـ الفحم عن كل قنطار غرشين ونصف (١)

١٠ـ قصبخانة عن كل رأس بقر رطل لحم وعن كل رأس غنم او ماعز نصف رطل (١)

١١ـ القطاطير عن قطاطير العرق وما اليها (تلزيم) (٣) =لزمت قطاطير الهرمل بـ ٣٥٠٠ (١)

١٢ـ الكيالة عن كل كيلة بارة ثلاثة ونصف (١)

١٣ ـ الماعز والغنم = بدل تعداده = (٤)

١٤ـ المطاحن = تلزيم =(٥)

١٥ـ عن كل قفير نحل ٢٠ فضة (٦)

١٦ـ قلم النصوب (؟) بالماية سبعة ونصف (٧) وسواها مما لم اطلع عليه .

وقبل الانتقال من بحث الواردات الى النفقات الاحظ انني لم ار اثرا لواردات ثلاثة مصادر اساسية هي البرق والبريد و الملح والدخان وكل ما اطلعت عليه هو التالي :

١"= البرق والبريد ، ولم ار لواردا ته اثرا مطلقا .

٢"= الملح ، وقد اطلعت بخصوصه على المراسلة التالية :

"غب الاحالة صارت مطالعة التحرير الوارد من الآستانة العلية من حضرة صاحب الدولة

==========

١) المحاضر ١= ١٥١

٢) " " ٤٢

٣) الحركات ١٤٨

٤) المحاضر ١= ٦٥/ ٦٦=٣٧٥/ ٣٢٧=٥١٦

٥) المحاضر ١= ١١= ٤٥

٦) " " ٧٣

٧) " " ٢١٩

ناظر المالية الافخم الى حضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا الافخم بالاستفسار عن كيفية الممالح الموجودة في جبل لبنان فغب المذاكرة في هذا المجلس رؤى انه لا يوجد ممالح في جبل لبنان الا في قضا كسروان وقضا الكورة فالحالة هذه يجب ان يتحرر اوامر الى جناب مديري كسروان والكورة ان يرسل كل منهما عضوين اعضا مجلس ادارة قضاه لاجل الفحص والتخمين عن محلات الممالح وعن اسما اصحابها وهل هي وقف او ملك وعن ايرادها السنوي سواء كان حاصل من ملحها او من ملح آت لها من محل اجنبي وعن مقدار الملح الموجود فيها الان ثم يمنعان اصحاب الممالح التي هي ملك او وقف عن بيع الملح فيها كما و يوقعان عليهم التنبيه في عدم استجلاب ملح غريب من المحلات الاجنبية موافقة للاوامر الصادرة بذلك سابقا و غب ذلك يعيدان عن جميع هذه الخصوصات لطرق دولته لكي ينظر يايجاب المقتضى بناء عليه صار تسطير هذه المضبطة لتعرض لاعتاب دولته وبكل الوجود الامر لحضرة من له الامر في ١٢ ذي القعدة الموافق ٢٨ نيسان ٧٨ (١)

وكان المجلس قبل هذا يضبط قلم الملح في البترون وانفه (٢)

٣ = الدخان ، واطلعت بخصوصه على المراسلة التالية :

" ترجمة " (٣)

ان عشر الدخان الناتج من الممالك الشاهانية المحروسة كان يؤخذ لحد الآن من زراعته واما رسوم كمركه ورخصته فكانت تؤخذ من مشتريه في محلاتها وذلك كله اذا كانت ادارته واحالته قلما واحدا بحسب اصول الخزينة الجليلة والان بمقتضى احكام معاهدة التجارة الجديدة المعقودة مع الدول المتحابة قد منع ادخال الدخان المستحصل من الديار الاجنبية باي شكل وصورة كانت الى ممالك الدول العلية فمن الان وصاعدا لا يلزم ان يؤخذ قط اي نوع كان من الرسوم على الدخان المأخوذ من قبل التجار الاجنبيين او من قبل وكلاهم للديار الاجنبية من ممالك الدولة العلية . اما العشر الذي يؤخذ على الدخان فليس من قبيل الرسومات بل من جملة واردات الخزينة الجليلة فلا يوافق اخذه واستحصاله بنسبة الرسومات لان ذلك موجب للتشويش لكن يلزم ان يؤخذ على الدخان الرسومات المرفق وضعها وتأسيسها بهذه النوبة ولا يضيع عشر باية صورة كانت مطلقا ولا يجار على زراعها لمقصد المؤدي الى كثرة زرع محصول الدخان يلزم ان يكون استحصال العشر المذكور منفصلا لوحده عن الرسومات (المزبورة) وتكون ادارته من خزينة المالية الجليلة اما رسوم الكمركة

==========

١) المحاضر ١ = ٥٥

٢) المحاضر ١ = ٤١

٣) هذا ورد بادمن

والرخصة المارة الذكر فسوف تنظم مجددا بشكل بطرز مناسب ويوضع ويخصص عليها رسما واحدا وهذا الرسم لا يستحصل من الزراع في محل مخرج الدخان بل في المدن والقصبات التي يصرف ويباع فيها او في مروره الى خلاف محل ومحلات ممالك الحضرة الملوكية المحروسة حال دخوله الى الاساكل المنقول والمنزل اليها فهناك يؤخذ ويحصل من تجاره ومشتريه بموجب القرار الذي حصل . وسوف ترسل في هذه الايام التعليمات الجاري الان تنظيمها في اليد بهذا الخصوص. ومن كون حاصلات الدخان في اكثر محلات الممالك المحروسه هي من المحصولات الرئيسية والمهمة جدا فتزايده وترقيه يستلزم منافعا كثيرة للزراعين فيلزم تشويقهم واستنهاض همتهم وايلم (وايما) اليه حيث ذلك من لوازم تربية التبغة . فالصور والاصول المدروجة آنفا تستلزم سهولة وفوايدا بحق ذراع الدخان اما الرسومات الجديدة فلا يكون فيها محل يدقر المزارع ولا يخل بالنظام الجاري لحد الان بحق الاعشار فليكن ذلك معلوما وسوف يفهم كل انسان فوايد هذا الامر عن قريب ويلزم ان يصير تفهيم وتبليغ ذلك لارباب الزراعة في الجهات لينجح ويتقدم محصول الدخان باكثر من ذي قبل ولتصير الهمة باستحصال اسبابه فبشأنه صار تسطير وتسيار هذه (النفه) في ١٦ شوال سنة ٢٧٨

والحقت التعليمات المتقدمة بالشرح التالي :

وحيث ان احالة الامرنامة الموى اليه محاسبه دية قيدنامة اشجو امرنامة زاد مجلس ادارة سيه اعطا اولنه دق اوراه دخي قيدى اجرا اولندق نصكن اخذ ايله حفظ اولنمق تشير ان يصير اعطا هذا الامرنامة الى مجلس الادارة ومن بعد اجرا قيده يؤخذ ويحفظ فبحسب الامر الكريم المشيرى صار قيده . في ١٤ ذي الحجة سنة ٢٧٨ . (١)

. . .

٢" = النفقات :

أ ـ الرواتب :

شرع مجلس الادارة الكبير ينظر شوريا بامر "المعاشات" منذ سنة ١٨٦١ كلما طلب اليه "الكاه بك" ذلك (٢) كما وانه كان يدرس المعروضات التي تأتيه بالشكوى على تاخر الخزينة او تباطئها بدفعها ويرفع نتيجة دراسته "بمعروض الى المتصرف مسترحما

==========

١) المحاضر ١ = ٦٣/ ٦٤

٢) المحاضر ١ = ٥٦٧

اصدار امره بصرفها (١) اما في حالة ظهور اى خلاف يتعلق بقدر الراتب فعند ئذ يحال الامر الى الحكومة المركزية في الاستانة التي لها وحدها حق الفصل بامثال تلك القضايا (٢) وذلك بموجب "امرنامة" يصدر عن "مقام الصدارة العظمى" يتعين به قدر "المعاش" (٣) . وهذا ، كما هو واضح ، مخرج "دبلوماسي" لجعل "الباب العالي" المرجع الفعلي للادارة بسيطرته على الموظفين بواسطة رواتبهم . ومعلوم ان ذلك لا يخالف شكلا نص المادة الاولى ، ولو خالفه روحا .

١ = رواتب اعضاء المجالس:

كاعضاء مجلس الادارة (٤) ووكلا الطوائف ، وكانت غير متساوية لانها دفعت منذ ٢٠ ايلول ١٨٦١ بالنسبة لكثرة اعمالهم او قلتها وباخذ عدد نفوس طائفة كل منهم واهمية ارزاقها بعين الاعتبار .

٢ = رواتب الموظفين:

كافة موظفي الادارة اللبنانية من مختلف الاسلاك بما فيهم موظفو البريد (٥)

ب ـ التعويضات :

١ = عن المهمات :

ائ ـ الادارية : كرواتب المنتدبين لاعمال خاصة موقتة ، وهم ليسوا بموظفين ، كالاطباء ابان الوافدة (٦) مثلا ، ومعاشات مساعدي الموظفين المنتدبين بمهمات رسمية وتعويضاتهم انفسهم "وقناقهم" الخ . اما النظر الشورى او المبدئي في تلك النفقات فهو من اختصاص مجلس الادارة الذي يرفع بها مضبطة الى المتصرف ليرى رأيه فيها . (٧)

ب ـ العسكرية : وهي تمثل نفقات سكن "العسكر الشاهاني" في المهمات (المتعلقة بلبنان) (٨)

==========

١) المحاضر ١ = ٣٦٨

٢) " " ٥٩١

٣) " " ٥٦٧

٤) " " ٣٦٨ ايضا ، وراجع تاريخ ٢٠ ايلول ٦١

٥) المحاضر ١ = ١٦٨ = ٢١٥ = ٢٦٢ = ٤٠٤ = ٤٢ = ٤٣٢ = ٤٣٨ الخ

٦) " " ٨٢ و وضعت ادارية لفقدان الصحية

٧) " " ٥٦٧ ايضا

٨) " " ٥٣١ = ٥٤٣ = ٥٩١ / ٥٩٢

٢= بعد الوفاة :

قرر مجلس الادارة دفع مبلغ ٥٠ قرشا شهريا لارملة يعقوب الهاشم وابنته اليتيمة لما اصابهما من عوز بعد مقتل الزوج في حادثة ابان "مأموريته" على ان يصبح المبلغ حقا للابنة حتى رشدها فيما اذا تزوجت الام (١)

ج ـ نفقات عامة :

١= دور الحكومة : بدل اجارها او تعويض سكن للقامقامين(٢)

٢= اللوازم اجمالا : من قرطاسية ومفروشات الخ (٣) وكذلك لوازم الدرك وموظفي البريد كما سيفصل .

٣= المصاريف النثرية : وما يتبعها من امثال نفقات قهوة المتصرفية مثلا (٤)

٤= نفقات غير ملحوظة : من محافظة على سور جبيل والاعتناء به (٥) او مصاريف انتقال او علف الخ

د ـ سلفات : (للاعمال ذات المنفعة العامة)

وذلك كأن تقوم الادارة باصلاح طريق لمنطقة خاصة او انشاء قناة او ما شاكل ، عندئذ تدفع الخزينة تلك المصاريف على سبيل السلفة ومن ثم تسترد ها من المستفيدين كل بنسبته (٦) اى كما حصل في اعمال المساحة . ولكن كثيرا ما يستهلك بعض تلك الاموال لعجز فئة عن الدفع عجزا فعليا او مفتعلا .

. . .

اما كبار موظفي المالية فهم :

صراف الخزينة المركزية (٧) صرافوا صناديق المديريات (٨) محصلوا الاموال (٩) خبراء التقديرات (١٠) ومأمورو الاقلام .

. . .

==========

١) المحاضر ١= ٤٤٠

٢) " " ١٤٩

٣) " " ١٦٦=٢٠١

٤) " " ٥٨٨

٩) " " ٣/٢

٥) المحاضر ١= ٥٧٢

٦) " " ٤٣٠=٤٤٠

٧) " " ٥ = ١٣٠

٨) " " ٣٤

١٠) " " ١٥٠

٧"= الادارة : (الشؤون الادارية)

جريا مع الاصطلاح الانكليزى اطلقت على تنظيم الجبل اسم ("الادارة فى جبل لبنان " باعتبار ان الادارة تشمل كافة التنظيمات الحكومية ورئيسها هو رئيس الحكومة و من الادارة "الشؤون الادارية "التى هي موضوع هذا القسم وتنحصر بمضمون المادتين الثالثة والرابعة والرابعة من بروتوكول ١٨٦٤ وما نتج عنهما ، اداريا ، :

المادة ٣ : يقسم الجبل اداريا الى سبعة اقضية هي :

١ــ الكورة وتلحق بها الجهة التحتية والاراضى المجاورة الآهلة بالروم الارثوذكس عدا عن مدينة القلمون الواقعة على ساحل البحر ومعظم سكانها من المسلمين

٢ــ الجهة الشمالية من لبنان المشتملة على جبة بشرى والزاوية وبلا د البترون

٣ــ " " " " " " بلادجبيل وجبة المنيطرةوالفتوح وكسروان حتى نهر الكلب

٤ــ زحلة واراضيها

٥ ــ المتن مع ساحل النصارى وارض القاطع وصليما

٦ ــ المنطقة الواقعة جنوبى طريق الشام حتى جزين

٧ ــ جزين واقليم التفاح

يكون لكل من هذه الاقضية مامور اداري (قائمقام) يعينه المتصرف من ابناء مذهب الاكثرية العددية او الاكثرية العقارية (اى صاحبة الاملاك)

المادة ٤ : تقسم الاقضية الى نواح شبيهة بالاقليم القديمة ويتولى كل ناحية منها مأمور (مدير) يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير القضاء (القائمقام) ويكون لكل قرية شيخ ينتخبه الاهالى ويثبته المتصرف .

. . .

اما تطبيق تينك الملدتين فكان على الشكل التالى : (١)

١"=الكورة : قائمقامية (او قضاء) وعدد نفوسها من الذكور (احصاء ١٨٦١) ٩٩٧٥ رجلا جلهم ارثوذكس .

أ = القائمقام اورنوذكسي

==========

١) اغلب الاعتماد على يونغ ١ = ١٤٠/ ١٤٣

ب = المدراء :

١ــ مديران اونوذكسيان

٢ــ واحد سني

٢"= البترون (وبشرى والزاوية) : قائمقامية ، نفوسها (مع نفوس كسروان) ٣٥ ٧٢٥ جلهم موارنة

أ = القائمقام ماروني

ب = المدراء :

١ــ سبع موارنة

٢ــ واحد شيعي

٣"= كسروان (وجبيل والمنيطرة والفتوح) : قائمقامية نفوسها مع البترون ٣٥ ٧٢٥ جلهم موارنة

أ = القائمقام ماروني

ب = المدراء :

١ــ ثمان موارنة

٢ــ شيعيان

٤"= زحلة : قائمقامية ، نفوسها ٤١٤٦ جلهم كاثوليك والقائمقام فيها كاثوليكي

٥"= المتن (وساحل النصارى والقاطوصليما) قائمقامية ، نفوسها ٢٣١٩٥ جلهم موارنة

أ = القائمقام ماروني

ب = المدراء :

١ــ اربع موارنة

٢ــ واحد ارثوذكسي

٦"=الشوف : قائمقامية ، نفوسها ٢٣ ٩٨٣ من مختلف المذاهب

أ = القائمقام درزي

ب= المدراء :

١ــ سبع دروز

٢– اربع موارنة

٣– واحد سني

٧"= جزين (واقليم التفاح) قائمقامية ، نفوسها ٤٣٢ ٥ جلهم موارنة ثم كاثوليك

أ = القائمقام ماروني

ب =المدراء :

١– واحد كاثوكليكي

٢– " شيعي

٣– " ماروني

٨"= دير القمر ، مديرية مستقلة ، نفوسها ١٣ ٥٦ ، واستقلا لها يعنى كونها تخابر المتصرف مباشرة باعمالها دون "المرور "بقائمقام الشوف (١) وغدت كذلك بعد ان طلب داود باشا الى الدروز من سكانها الجلاء عنها لقاء تعويضهم عن ممتلكاتهم ، ففعلوا (٢) وهكذا فصلت عن الشوف (٣)

٩"= بيت الدين ، مستقلة ومنفصلة عن الشوف منذ ما اصبحت مركز المتصرفية الصيفي في غضون سنة ١٢٧٩ (٤) ولم اطلع على ما يفيد تعيين مدير خاص بها كدير القمر .

وبالاضافة الى ما تقدم انشئت مجالس بلدية للنظر في بعض القضايا المحلية وكانت موجو موجودة في غضون سنة ١٢٨١ (٥)

. . .

هذا والاعلان عن ازالة ميزات الاقطاعيين في البروتوكول لم يتعد بالواقع مجرد التسجيل ، اذ ان الاحتكاك بين المتصرف والاقطاعيين النافذين ادى الى تفاهم حبي بينهما مضمونه تسليمهم وظائف مدرا ° النواحي (٦) [illegible] . . .وهذه لائحة باسماء مدراء الشوف ، تنطق بالواقع:

الامير ملحم ارسلان قائمقام قضاء الشوف ومركزه بعقلين

==========

١) ن الحركات ١٤٦

٢) المسألة اللبنانية ٤٩٥

٣) المحاضر ١=٣٥٥

المحاضر ١= ٣٥٥

٤) [illegible]

٥) المحاضر ١=٥٣٧= ٥٣٩ .

٦) كنوز ١٦٥

خطار بك جنبلاط مدير الشوف الحيتى

درويش بك القعقور " اقليم الخروب

الشيخ داود الخازن " على مديريتي العرقوب الشمالى والجنوبي معا

الشيخ محمد العيد " العرقوب الاعلى

نصرالدين بك عبد الملك " الجرد الاعلى

الشيخ امين الخورى " الجرد الجنوبى

الشيخ نصرالدين تلحوق " الغرب الاعلى

الامير حيدر ارسلا ن " الغرب الاقصى

الامير سعيد شهاب " الشحار الجرد الشمالي

الامير عبدالله شهاب " الشحار

الشيخ نصرالدين ابونصرالدين" المناصف (١)

ويظهر ان هذا الوضع لم يتغير مع الزمن اذ تسلم قائمقامية الشوف كل من الامير مصطفى ارسلا ن (٢) ونسيب بك جنبلاط فى عهدى واصا باشا ومظفر باشا (٢)

. . .

هذا ومما يجلب النظر بالادارة اللبنانية ما يلى :

١"= الكفالة المالية المتوجبة على المدراء:

على كل مدير ان يقدم الى مجلس الادارة الكبير كفالة مالية (٣) هذا نصها :

"صورة الكفالة المالية المطلوبة على كل من مديرى قضاوات (٤) متصرفية جبل لبنان الى خزينة المتصرفية المومى اليها حسب الاصول :

" انه بحسب الادارة المتصرفية الشريفة الصادرة بلزوم اخذ كفيل من المعتبرين على جناب فلا ن مدير القضا الفلا ني فقد حضر الى مجلس ادارة القضا المذكور فلا ن من القرية الفلانية وكفل جميع ما يتأخو

==========

١) الحركات ١٤٦

٢) كنوز ١٦٥

٣) المحاضر ١= ٧٨

٤) المقصود بالمدير القائمقام لامدير الناحية الذى يسميه المجلس "عامل ناحية"

من الاموال الاميرية عموما بذمة المدير الموى اليه الى خزينة المتصرفية العامرة وحيث ان الكفيل المذكور وجد كفوا لذلك تحررت هذه المضبطة من مجلس ادارة القضا الفلاني لتعرض لاعتاب حضرة دولتلو افندينا متصرف باشا الافخم ليصدر امره الكريم بما يحسن وبكل الوجوه الامر لوليه " .

" انه حيث من اللازم بموجب النظام اخذ كفالة مالية معتبرة على كل من المديرين اقتضى تنظيم صورة الكفالة المحررة اعلاه من مجلس ادارة جبل لبنان الكبير لكي اذا لاق لدى دولتلو افندينا متصرف باشا الافخم صدور اوامر كريمة الى كافة مديرين الجبل مصحوبة بصورة الكفالة المرقومة تشير بان كلا منهم يقدم الكفالة المطلوبة بموجب مضبطة من مجلس ادارة قضاه ويرسلها حالا لهذا الطرف لتتسجل فى هذا المجلس وترسل للخزينة وتحفظ بها اذا وجد الكفيل مقبولا وبكل الاحوال الامر لوليه فى ٢٢ ربيع اول سنة ٧٩ (التواقيع) (١)

٢"= الوظيفة والالتزام :

من المستغرب ان تسمح ادارة الجبل للموظفين الاداريين الماليين بالتزام اقلام هي بذاتها من صلب اعمالهم ، وقد سمح لقائمقام الهرمل بالتزام اقلام قائمقاميته سنة ٧٨/ ١٢٧٩ (٢) على الدخل في عهد التأسيس

٣"= الانتخاب والمهمات المأجورة :

ومن الامور المستغربة ايضا ان يسمح ، بل ان ينتخب اعضاء مجلس الادارة زملاء لهم للقيام باعمال وظائفية مأجورة كما حصل فى اعمال المساحة ، اذ عين حاتم حاتم ، وهو احد اعضاء المجلس وسواه (٣) وكما يلاحظ من توقيع المحاضر بحيث كثيرا ما يتغيب اعضاء "بمأمورية" (١)

٤"= الاقالة والعزل :

معلوم ان المتصرف هو الذى ينفرد بتعيين الموظفين ، اما اقالتهم فيقترحها مجلس الادارة الكبير (٤) اى ان المتصرف يكتفى بالارضاء والاستمالة حتى اذا بلغ امنيته اوعز الى المجلس المنتخب ان "يجرى المقتضى" محتفظا هو لنفسه بثقة ومحبة العموم . . . على الدخل في العهد الدولي

. . .

==========

١) المحاضر ١ = ١٠٤ (وزوال مجالس الاقضية لا يزيل الكفالة)
٢) " " ٣٩٨
٣) المحاضر ١ = ٦٠
٤) " " ٤٠٩

٨"= شـتي : (وجلها من الاعمال ذات المنفعة العامة)

أ ـ الطرقات والترميمات :

١ = الطرقات : واعتبرت على نوعين :

الاول ، وهو الطرقات العامة ، كطريق الشام بيروت ، وتلزم الى "كومباتية" (١) وهي تتولى امر ب دفع التكاليف والتعويض على اصحاب الاراضي المستعملة لها (٢) لقاء رسم يحدد بالاتفاق مع مجلس الادارة الكبير (٣) ويتقاضى من المستفدين مباشرة من استعمال تلك الطرقات ، كالاكارية (٤ والآخر ، وهو المتعلق بالطرقات المحلية ذات المنفعة الخاصة بقرية او منطقة ، فكانت الادارة تفرض على الاهالي ، كل بنسبة غناه ، كامل نفقاتها ، اما بواسطة تقديم فعلة دون اجر بالاضافة الى ثمن ارض الطرقات الذي يدفع الى ملاكيها ، او ان تتولى الادارة العمل وتوزع تكاليفه على المنا المنطقة (٥) الامر الذي ما كان ليرضي الاهالي لجهلهم فائدة المواصلات . وقد يكون هناك سبب باطن هو خوفهم من سهولة وصول الجند الى ديارهم ، والجندي آنئذ عدو الشعب ، لذلك كانوا يقاومون شق الطرقات بمختلف الوسائل . ووقعت بهذا الخصوص على ما يلي :

"بتاريخه صار احالة معروض مقدم لحضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا الافخم من رفعتلو الامير مجيد شهاب مدير قضا كسروان مؤرخ في غرة ربيع الحاضر مآله انه عندما تشرف بمرسوم الجواب من دولته المؤرخ في ٢٣ صفر الماضي بخصوص قضية طريق غزير وما تقرر بخصوصها المشير بقبول استرحامه ا ن الاهالي المذكورين لا يتحملون زيادة عن اثني عشر الف غرش وخمسماية غرش حالا صارت المبادرة باعلان ذلك الى عموم الاهالي وانه قد اجرى لهم المتعهد خطا بعدم تكليفهم زيادة عما تقرر وان البعض قد بادروا للدفع والبعض من الاغبياء والجهلاء توقفوا وانه استحضر نحو ستة اشخاص ووضعهم تحت الترسيم ليدفعوا ما خصهم وانه حضر جمهور من القرية المذكورة متعهدين ان الجميع يدفعوا وبأثنا ذلك قد حضروا اصحاب الاملاك الذين تمر الطريق في املاكهم يتشكون من الضرر (المرفع) حدث عليهم فجاوبناهم بان هذا بموجب مآل المضبطة الصادرة من المجلس

==========

١) المحاضر ١ = ٤١

٢) " " ٤٩

٣) " " ٢٩٤

٤) المحاضر ١ = ٤٣٠

٥) " " ٣١٨ = ٣٨٠

ان الاهالى لا يتحملوا سوى تقديم الفعالة البسيطة فلم يحصل من ذلك ثمرة وانه تداخل اصحاب الاملاك الذين تمر الطريق باملاكهم ووافقهم على رأيهم اصحاب القرى الموزع عليهم من ناحية الفتوح وكسروان واتفقوا على الهيجان ونزلوا على بعض بيوت الذين دفعوا من جملة بيتين او ثلاثة من بيوت المشايخ بيت حبيش من دون ان يضروا باحد سوى كسروا بعض شبابيك البيوت وقصدوا يطردوا الناظر الموجود فى غزير والمذكور عندما نظر الهيجان انهزم وانه لما نظر المدير الموما اليه ذلك حالا توجه ليلا بذاته لمحل الجماهير ومنعهم عن هذا العمل وفرق جمهورهم المتجاهل ووقف كل منهم عند حد نفسه خوفا من تعاظم الامور الحال وحصل السكون وعند الصباح انصرف كل منهم لمحله وانه بعد هذا لم يزل يستعمل النصايح لقبولهم على الاول ولم يحصل من ذلك نتيجة بل صاروا جميعهم يسترحمون اعفاهم من عمل الطريق الذى متصورين انه ضرر عليهم فى المستقبل وانه جاوبهم ان امر دولته لا بد من نفوذه وان ذلك متعلق بامر دولته وانه بما ان جناب الامير قيس مطلع على القضية من الابتدا وراجع لاعتاب دولته فهو يعرض الواقع فهذا مآل معروض المدير الموما اليه وحينئذ كون جناب الامير قيس الشهابى الموما اليه كان مرسول للجهة المذكورة بهذا الخصوص فصار استحضاره للمجلس وسئل عما نظره ويعلمه من حقايق هذه الواقعة فاجاب ان (جميعا) حرره الامير مجيد المدير الموما اليه بمعروضه هو بالواقع وقرر ايضا انه عند حضور بعض الجمهور من اهالى القرى المذكورة الى قريته غزير مقر وجود المدير الموما اليه قاموا الصياح وقوسوا طلقين بارود مع صراخ بالحدو والضجة التى جرت العادة باستعمالها عند ظهور الغش والملاقاة للقتال وقرر ايضا ان الحالة التى نظرها من اولئك الاهالى عيانا هى على غاية التمرد والعصيان المحتاجة الى الردع واستعمال الجزا وانه ان لم يحصل ردع وقصاص فيكون بداية فساد وعواقبه ردية فبعد تهاية تقرير الامير قيس الموما اليه صارت المذاكرة فى المجلس ولدى امعان النظر والدقة بهذه الواقعة المهمة وملاحظة ما ينتج منها وما تترتب عليه راحة الاهالى اهالى جبل لبنان الامر الذى هو المراد العالى ومشرب حضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا الافخم وبحسب النظامات السنية المدرج منها فى البند الخامس عشر انه لدى الاقتضا غب ان يكون اخذ فى ذلك ملاحظة مجلس الادارة الكبير فايجابا لهذا ولملاحظة الاحوال روى فى المجلس عجزنا انه بحسب استعمال القوة والسطوة لملاقاة هذه الواقعة بردع المتمردين واجرا الاوامر بتكميل عمل الطريق وقصاص المتجاسرين الذين جمهروا وقوسوا لانه مس ناموس الحكومة والاستهتار بمخالفة اوامرها والفساد بين الاهالى هو امر جسيم لا ينبغى السكوت عنه بوجه من الوجوه مطلقا فضلا عن انه يخشى من

من سريان هذا الفساد والتشبه به بناء عليه صارت المناسبة بان يصدر الامر الشريف المتصرفي بسوق طابور عسكر من العساكر السلطانية المنتظم المظفر الموجودة في جبل لبنان تحت ادارة دولته مع فرقة من الضبطية الاهلية الى نفس القرية غزير وبمعيتهم احد اعضا هذا المجلس مع ما يقتضى من طرف دولته من الذوات والاوامر يقيموا في القرية المذكورة الى ان يجرى ما يقتضى اجراه من مسك اصحاب الفساد هذا الفساد والذين جمهروا وقوسوا والذين هجموا على الابواب وكسروها واظهروا العصيان ضد الاوامر ولعمل الطريق المشروع بها ويجرى القصاص بحق المتمردين موافقة للنظامات السنية وملاحظة لراحة ورفاه الرعية الامر الواجب الاهتمام به خشية من عواقبه وخلل الراحة الحاضرة لانه ولله الحمد والمنة بالصولة الشاهانية القاطعة بهذه الايام الحاضرة بحسن حكمة وتدابير حضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا الافخم موجود الامن والامان بساير اطراف الجبل وجميع اهله راتعين برياض الراحة والرفاهية متمتعين بكافة نتايج العدالة والحقانية المصروفة افكار دولته بهما ليلا ونهارا لاصلاح احوال هذه المتصرفية ونموها وتحسين احوالها بجولاته وطوافه اطرافها وقضاواتها على غاية المشقة والتعب وبناء عليه صار تسطير هذه المضبطة من مجلس ادارة جبل لبنان الكبير وتقديمها لاعتاب دولته لكي اذا وجدت موافقة مشربه القويم وعدالته المشهورة يصدر امره الكريم باجرا ايجابها وبكل الوجوه الامر لحضرة من له الامر في ٤ ربيع اول سنة ٧٩ (١)

٢ـ الترميمات والانشاءات والاشغال :

أ ـ سور جبيل : وقد اعتنى المجلس بسور جبيل وبوابته الشمالية (٢)

ب ـ سراى بتدين : رممها (٣)

جـ ـ الاقنية : اصلح قناة بتدين (٤) وعين لها ناظورا ، كما واعتني بتقسيم مياه نهر بيروت سنة ٨٠ (٥)

د ـ انشاء وتعمير : طلب قرضا لدير القمر يصرف على "الانشاء والتعمير" وعلى الاشياء اللازمة لصالح العموم وذلك "لانجاح البلدة وازدهارها" على ان يستوفى من اهالى البلدة فيما بعد (٦)

هذا وقد عين "فيدال" مهندسا لحكومة "جبل لبنان (٧)

==========

١) المحاضر ١ = ٩٨/ ٩٩

٢) " " ٥٧٢

٣) " " ٥٠٤

٤) " " ١٤٧

٥) المحاضر ١ = ٤٤٧

٦) " " ٤٤٤

٧) " " ٩٤

ب ـ البرق والبريد :

١ = البرق :

واول ما ورد ذكره في المحاضر ففي سنة ١٢٧٨ بمعرض الاشارة الى خط تلغراف بيروت طرابلس (١) واشير اليه في اماكن اخرى (٢) ومن ثم بحث المجلس امر خط تلغراف بيروت العريش سنة ١٢٨٠ ، بمناسبة مروره في اراضي الجبل (٣)

٢ = البريد : وهو البريد العثماني (٤) اي لا يوجد بريد خاص بلبنان ، وهو منظم كما يلي :

أ ـ المدير :

عين "المستر ميسون" مديرا للبريد في لبنان سنة ١٢٧٨ (٥) ومددت مهمته (المسيو ميسون) "ناظرا على بوسطة الحكومة (بمعنى مديرا) على جبل لبنان في ٢ ربيع الاول سنة ٧٩ "وربط له معاش شهري قدره ثلاثة الاف غرش مع تعيينات اعتبار شهر نيسان الماضي وجرى معه مقاولة على سنة فقط مضمونها ان كل ما يتكلف اليه من الخدامات من جانب الحكومة فلزوم ان يجريه والخزينة لا تدفع له شيء من المصاريف سوى المعاش المذكور والتعيينات فقط ولاجل اجرا قيده تحررت هذه المضبطة وبكل الوجوه الامر لوليه (٦)

ب ـ رئيس البوسطة :

وكان محمود شهاب رئيسا لها سنة ١٢٧٨ (٧) براتب شهري قدره ٣٥٠ قرشا يضاف اليه "بدل تعيينات شهري وقدره ٢١٩ قرشا و ٣٠ بارة (٨) المجموع ٥٦٩ و ٣٠ بارة

جـ ـ كاتب البوسطة :

عدد واحد براتب شهري قدره ٣٠٠ قرشا وبدل تعيينات ١٠٩ ق وه ٣ بارة اي ٤٠٩ و ٣٥ بارة (٩)

د ـ نفر بوسطة :

عدد ٣٢ براتب قدره " ١٥٠ غرش معاش النفر البوسطجي بوجه المقطوع (٨)

==========

١) المحاضر ١ = ٨٠

٢) " " ٩٤ = ٣٩٩

٣) " " ٤٣٤

٤) كنوز ١١٧/ ١١٩

٥) المحاضر ١ = ١٦٨ = ٢٦٨

٦) " " ٩٤

٧) " " ١٦٨

٨) " " ٩١

ومع ان البريد هو البريد العثماني كما تقدم ، الا ان رواتب موظفيه كانت تدفع من خزينة الجبل بعد موافقة ونظر مجلس الادارة وهذا ما ورد في محاضر جلساته بخصوصها :

"غب الاحالة صارت مطالعة الثلاثة دفاتر المذكورة فوجدت صحيحة بناء على ذلك صارت المصادقة عليها من مجلس الادارة الكبير في جبل لبنان لكي اذا لاق لدى حضرة دولتلو افندينا متصرف باشا الافخم يصدر امره الكريم بصرف معاشات وبدل تعيينات الموظفين المذكورين عن الثلاثة اشهر المرقومة (مذكور) اعلاه وبكل الوجوه الامر لوليه في ٢٨ صفر سنة ٧٩ الموافق ١١ آب سنة ٧٨ (١)

هـ ـ الدرك :

اقترح "ميستر ميسون" مدير البوسطة مايلي : (يرى اقتراحه في محضر الجلسة)

"غب الاحالة صارت مطالعة هذه الترتيبات المجعولة لبوسطة جبل لبنان من جناب ميستر ميسون فوجدت بغاية الموافقة لتحسين احوال الجبل لاسيما ان الموظفين فيها هم من جملة ضبطية الجبل بحيث لا تتكلف خزينة المتصرفية الى مصاريف خارجية بناء على ذلك صارت المصادقة عليها من مجلس الادارة الكبير في جبل لبنان حتى اذا لاق لدى حضرة دولتلو افندينا متصرف باشا الافخم يصدر امره الكريم باجرا ايجابها وبكل الوجوه الامر لوليه ٢٨ صفر ٧٩ الموافق ١١ اغسطس ٧٨ (١ وفي سنة ١٢٧٩ نظر المجلس بامر "بيان عدد الانفار من الضبطية اللازمين" لخدمة البريد عدا عن موظفيه الاصليين (٢) المشار اليهم

و ـ بالاضافة الى الرواتب وبدل التعيينات كان يصرف للموزعين احذية (٣) كما وتتحمل الخزينة اثمان اللوازم وفيما يلي محضر بهذا الخصوص :

"صورة المصادقة على البوصلة المرسلة من البوسطخانة المبنية عن مصاريف نفذت بشأن لوازم البوسطة

"غب الاحالة صار الاطلاع على هذه البوصلة المبنية عن مصاريف نافذة بشأن لوازم البوسطة البالغة ٢٥٨٧ الفين غرش وخمسماية وسبعة وثمانين غرش لاغير فوجدت المصاريف المذكورة مصروفة في محلها بناء على ذلك صارت المصادقة عليها من مجلس الادارة الخ في ٢٨ صفر ٧٩ الموافق ١١ الخ (١)

==========

١) المحاضر ١ = ٩١ والمعاشات ٤٠٣ = ٤٢٠ = ٤٣٢ ٣) المحاضر ١ = ١٦٨
٤٣٨ الخ
٢) " " ٢١٥

ج ـ الصحة والاسعاف :

بمناسبة وافدة وباء الهواء الاصفر سنة ١٢٨١ (٨تشرين الاول) نظر المجلس في بعض الاجراآت الصحية (١) وكان سبق له القيام بعمل مشابه في ٨تشرين الاول ١٨٦١ اذ طالب بطبيب لاسعاف اهالي دير القمر (٢) ومثله لجزين (٢)

د ـ توحيد المكاييل والموازين :

" انه لما كانت مساعي حضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا الافخم متجهة في كل التي به رفاهية وحفظ نظام جبل لبنان واجرا اصول المعاينة والمساواة بين جميع اهاليه بدون امتياز في كافة المعاطاة والمعاملات فبناء عليه صدر امره الكريم بهذا الاثناء لهولاء العاجزين ان يجروا المذاكرة بخصوص العيارات والمكيولات والاذرع المتعامل بها اهالي الجبل فلدى المذاكرة والتحقيق على ذلك وجدان الاشيا المذكورة هي غير متساوية وغير تامة في جبل لبنان فلاجل تسويتها وعدم غش الاهالي فيها رؤى في هذا المجلس انه اذا لاق بالامر الكريم ليضع لكل من الست قضاوات ختمان منقوشان باسم دولته الشريف احدهما لاجل ختم العيارات والاذرع الحديدية الحديدية والاخر لاجل ختم المكيولات التي من خشب ويرسلوا الى جناب مديرين القضاوات المذكورة ويتحرر لكل من المومى اليهم ان يعمل عيارات ومكيولات واذرع جميع اهالي قضاه على نسق واحد اي ان الاقة تكون اربعماية درهم اسلامبولي والمد على قياس مد بيروت المجيدي والذراع يكون اسلامبولي اي على قياس ذراع بيروت وان يجروا المديرين المومى اليهم التنبيهات القاطعة على جميع الاهالي بان يحضروا كامل العيارات والمكيولات والاذرع التي يستعملونها في بيوتهم وشراهم الى محل معين عند كل من المديرين حتى يصير ختيمها عند احد اعضا مجلس الادارة ادارة كل قضا بالختمين الذين يرسلان مشرفان باسم دولته المعظم وبان لا يتعامل في كافة كامل الجبل جبل لبنان في العيارات و المكيولات والاذرع الا اذا كانت ممهورة بالدمغة المشار اليها وان يحصل التنبيه على كافة اهالي الجبل انه من بعد تمام العملية المذكورة اذا وجد من خالفها بزيادة او نقصان في الاشيا المرقومة يجرى قصاصه وتؤخذ منه جريمة من العشرين غرش الى الخمسماية غرش ولاجل ضبط المكيولات والعيارات والاذرع المحررة يجب ان يرسل لكل من المديرين مد واقة وذراع مدموغة كما ذكر لاجل ان يجروا العمل على قياسها هذا ماروؤى صار

==========

١) المحاضر ١ = ٥٨٢ ٢) المحاضر ١ = ٦

نظيره بهذه العريضة اذا تحسن بالامر الشريف يصير اجرا ايجابها وبكل الوجوه الامر لوليه فى ٤شوال ٧٨(١)

هـ ـ تحـديد الاسـعار : بتحديد

اهتم المجلس اهتماما خاصا بتحديد الاسعار عامة ومن ذلك :

١ = حدد " الفائظ " سنة ١٢٧٨ (٢)

٢ = سعر بعض الحاجيات فى مركز المتصرفية سنة ٧٩ (٣) وفى بعبدا (٤) وبكفيا (٥)

٣ = حدد سعر التبن والحطب سنة ٧٩ (٦)

٤ = نظر فى بدل اجارات البيوت فى معلقة الدامور (٧) وفى دير القمر سنة ١٢٨٠ (٨)

وفيما يلى مثل يعطى فكرة عامة عن التسعيرات :

"يعرض عبيد دولتكم ملازمين سوارى وبيادة وضبطية مركز المتصرفية انه بخصوص الدكاكينجية الكاينين بهذه الطرق عمالين يبيعون كافة الاصناف للضبطية بالغلا الفاحش ولا يبيعوا الا بهذه الاسعار البهباهظة نسترحم من دولتكم صدور امركم بتحرير فيشة اسعار بامر دولتكم بالحقانية والامر لمن له الخرة من له الامر

"لمجلس الادارة الكبير لاجل تعيين اسعار للاصناف والارزاق كلها سريعا وعاجلا فى ٢٤ جمادى الاخر سنة ٧٩"

تعـــــــــــــــــريف النبـــــــــــــــــات (ج)

خبز (اقة)	شعير (مد)	حلاوى (اقة)	تين (مد)	فحم (اقة)	زيت (اقة)	لحم ضاني (اقة)	بقر (اقة)
١٢	٨	٧	١	٢ و ١/٢	٦ و ٤/٣	٦	٤
تين (اقة)	صابون (اقة)	زيتون (اقة)	زبيب العال (اقة)	كعك (اقة)	سكر (اقة)	ارز (اقة)	تتون عال (اقة)
٢	٧ و ٢/١	٢	٤	٤	٦ و ٤/٣	٣	١٠
تتون وسط (اقة)	تتون دون (اقة)	ملح (اقة)	تنباك (اقة)	بن حجازى (اقة)	بن فرنجى (اقة)	سمن (اقة)	
٧ و ٢/١	٥	١	١٨	١٦	١٢	١٨	

==========

١) المحاضر ١ = ٤٧ و ٤٨

٢) " " ٥٨

٣) " " ٢٠٨

٤) " " ٣٧١

٥) المحاضر ١ = ٢٨٦

٦) " " ٣٨٧

٧) " " ٢١٣

٨) " " ٤٤٢

غب الاحالة صارت المذاكرة فى المجلس ان الفئات المدونة بالاسعار المحررة هي عادلة فاذا لاق بامر حضرة صاحب الدولة المعظم اجرا ايجابها وتعيين مأمور من احد الضبطية ذو دراية لاجل الملاحظة وبكل الاحوال الامر لوليه فى ٢٦ جمادى الاخرسنة ٧٩ وفى ٥ ك١ سنة ١٢٧٨ (١)

و ــ الصناعة والاختراع :

اهتم مجلس الادارة الكبير بامور الصناعة وتشجيع المخترعين "بحسن الالتفات اليهم" وذلك سنة ١٢٨١ (٢)

ز ــ المعارف :

يفهم مما ورد فى الكنوز ان داود باشا قد هيأ مشروعا لتأسيس المدارس ولكنه مات بموته وان مظفر باشا حاول احياءه ولكنه عجز عنه (٣) الا ان ادارة الجبل كانت تسمح بانشاء المدارس (٤)

ح ــ المطبعة والجريدة الرسمية :

اسس داود باشا مطبعة وانشأ جريدة رسمية الا ان الجريدة اضمحلت وبقي هيكل المطبعة (٥)

ط ــ اجوزة السفر :

يشكو صاحب الكنوز مما يعانيه راغب السفر للحصول على جواز (٦)

ى ــ الزراعة :

لم اجد لها ذكرا الا بمناسبتين ، عدا عن اعمال المساحة ، هما :

١ = تخفيف ، او اعفاء المزارعين من الضرائب عند ظهور الجراد (٧)

٢ = منع غرس الاشجار فى اراضى البكاليك الا باجازة من الباب العالى (٨)

ك ــ المرافئ :

عين يعقوب البستاني رئيسا لمرفاء جونية ونظمت به الحراسة سنة ١٢٨١ (٩)

ل ــ السجون :

عين جريس جدعون وكيلا للسجون (١٠)

---

١) المحاضر ١ = ١٥٩
٢) " " ٤٥٨
٣) كنوز ١١٤
٤) المحاضر ١ = ٤٦٥
٥) كنوز ١١٩ / ١٢٠
٦) كنوز ١٢٠ / ١٢٣
٧) المحاضر ١ = ٥٧٣
٨) " " ٢٥ / ٢٦ = ٢٩١ = ٢٩٨
٩) " " ٥٤٦
١٠) " " ٥

العسكر الشاهاني والضبطية (الدرك)

. . .

يعطى المتصرف كامل الصلاحيات التي تخوله حفظ النظام والراحة في كافة انحاء جبل لبنان = من المادة الاولى ١٨٦٤ =

. . .

١" = العسكر الشاهاني :

وهو موضوع الفقرتين الاخيرتين من المادة ١٤ ونصهما :

"تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس في محافظة الجند الامبرطوري حتى تصبح الضبطية كفوا لاتمام جميع الواجبات المترتبة عليها في الازمنة العادية هذا ويكون هذا الجند تحت امرة المتصرف.

"للمتصرف ان يطلب الى القيادة العسكرية في سوريا المعونة اللازمة في الاحوال غير العادية ، بعد استشارة مجلس الادارة الكبير ، شرط وضع قائد الحملة بالذات تحت امرة المتصرف لينفذ على مسؤوليته ما تقضي به المصلحة ، وليس لهذا الوضع علاقة باستقلال القايد بالامور العسكرية المحضة ، وحالما يعلم المتصرف القائد بانتهاء المهمة التي استدعي من اجلها يعود هذا مع جنوده الى حيث اتوا."

. . .

١ــ اقرار بقائه في لبنان:

لا يتعارض مع اخذ موافقة المجلس للتنفيذ

بما ان بقاء العسكر في لبنان قد يؤدي الى بعض الاجراآت التنفيذية بالقوة (١) وبما ان امثال تلك الاجراآت يجب ان يقترن بموافقة المجلس المعينة (١) لذلك ، على ما ارى ، اتخذ مجلس الادارة الكبير قرارا بضرورة بقائه في لبنان وهذا نصه :

"بتاريخ ايضا بحسب الامر الكريم المشيري صارت المذاكرة بمجلس الادارة لجهة اقامة العسكر الشاهانية النظامية بالجبل هل لها لزوم الان ام لا حال كون العسكر الطوعي الوطني عن امر دولته حاصل الاهتمام الكلي بتعيينه وقد اخذ بالترتيب فبهذه المذاكرة قد روى بان ابقا العساكر

==========

١) المحاضر ١ = ٩٨

النظامية بالجبل موقتا هو من الامور اللازمة لبينما يكون اكتمل ترتيب فرقة العسكر الطوعي وصارت مقتدرة على ايفاء حقوق وظائفها وحينئذ ينظر ما يوافق بهذا الخصوص والامر لحضرة من له الامر وتحررت مضبطة بذلك نمره ١"(١)

وبناء على القرار المتقدم ، وبقطع النظر عن مهمته بالمحافظة على الطرقات المشار اليها آنفا ، انشئت قائمقامية عسكرية مركزها دير القمر (٢) الا ان يونغ ذكر ان مقرها هو بيت الدين (٣) ولا ادرى ان كانت نقلت اليها حينما اصبحت "مركزا متصرفيا" ، او انه ان الامر قد التبس عليه حينما زار او ان يونغ ترجم خطاء خبر انشاء "ثكنة للضبطية فى بيت الدين سنة ١٢٨٠ (٤)

٢ـ انتدابه بمهمات خاصة :

كانت الادارة تنتدب فرقا من العسكر الشاهاني بمهمات خاصة (٥) وعندئذ تتحمل النفقات التالية : (باعتباره يقوم باعمال "الضبطية المحلية ")

أ = نفقات تنقلاته الداخلية (٦)

ب = نفقات سكنه وايوائه (٧)

ج = رواتب انفار "السوارى "(٨)

. . .

٢"= الضبطية (او الدرك) :

وهي موضوع فقرتين من المادة ١٤ ومثلهما من المادة ١٣ ونصها :

" . . . يلزم ادارة الجبل ان تلقى القبض على مرتكبى الجرائم فى الالوية الاخرى والفارين اليه لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفع بهم الى اللواء الذى وقع الجرم فيه بموجب اشعار ضابطه دون ابطاء

"وماموروالادارة الذين يتساهلون فى تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم لاسترجاع امثال هولاء المتهمين وتسليمهم الى المحاكم المنوط بها دعاويهم او الذين يجيزون تأخير العمل دون اسباب شرعية تجرى

=========

١) المحاضر ١ = ١

٢) " " ٦٥

٣) يونغ ١ = ١٤٨

٤) المحاضر ١ = ٤٤٤

٥) المحاضر ١ = ٤٨٤

٦) " " ٥٩١/ ٥٩٢

٧) " " ٢٩٧= ٥٠٢= ٥٣١=٥٤٣= ٥٩١

٨) " " ٤٨٤

مجازاتهم بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون عن قصد وتصميم امثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة ." المادة ١٣ من بروتوكول ١٨٦٤

"المادة ١٤ = ان اقرار الامن وحفظ النظام وانفاذ القوانين ، في الازمنة العادية ، انما هي من صلاحيات المتصرف الخاصة ينفذها بواسطة فرقة ضبطية مختلطة معينة بتعديل سبعة انفار تخمينا لكل الف نفس"

"ينسى سلك "الحوالية "ويبطل نزول الضبطية في بيوت المتهمين ويعتاض عن ذلك باسباب اكراهية كسوق المحكومين الى السجون ، لذلك يمنع مأمورو الضبطيةعن مصادرة اهل البلاد بشيء نقدا كان او عينا تحت طائلة العقوبات الشديدة

"يجعل للضبطية لباس رسمي او يحملون شارات تميزهم اثناء الخدمة . . ."

هذا ، وتحسن الاشارة بمناسبة الفقرتين المتقدمتين من المادة ١٣ ، الى المادة ١٨ التي تنص على انه : "لا يحق للهيأت الاكليركية اجارة اي لاجيء يلجاء اليها اكليركيا كان او مدنيا اذا كان مطلوبا من الحكومة " .

. . .

على الرغم من ان مجلس الادارة الكبير اخذ علما بالنصوص المتقدمة ومن ان الامن العام هو من خصائص "دولة المتصرف" وان حدود "مأمورية "المجلس بهذا الخصوص هو مجرد "تقديم الاعزاز لدولته بالمواد المهمة"(١) الا انه ، بالنسبة بالنسبة "لندره"في رواتب الضبطية (٢) فقد احتفظ لنفسه بحق تعيين انفار الضبطية منذ سنة ١٢٧٩(٣) اي بعدد افراده ، ولا اجد لذلك تفسيرا سوى ما تقدم ليستقيم المعنى والواقع .

هذا وقبل الدخول في صلب موضوع توزيع الضبطية وعدد وعدد افرادها ، لا بد من الاشارة الى ان عدد "انفارها" ، في مطلع عهد المتصرفية ، كان غير ثابت ولا متزن حتى بشكل خيم معه الامر

==========

١) المحاضر ١ = ٥٨١ ٣) المحاضر ١ = ٣٤٢

٢) " " ١٥١ = ١٥٣ = الخ

الابهام ، اذ ان العدد كان يتراوح بين ٢٥٢ نفراً وضابطاً و ١٨٠٠٠٠(ج) ، ويتضح ذلك من المضبطة والجدول التاليين:

١ = المضبطة:

وهي المضبطة رقم ٧٦ وتتضمن زيادة الضابطية ستماية نفر ، بين بيادة وخيالة ، لان العدد المحدد سابقا بالف ومائتي نفر غير كاف ، ويظهر منها ان فى النية استلام المحافظة على طرق الشام بيروت وصيدا (١)

٢ = الجدول:

رقم ٣٠٧ غب الاحالة صارت مطالعة هذا الدفتر وهو الاول عن بدل ومعاش ضابطية جبل لبنان عن شهر تموز سنة ١٢٧٧ البالغ مجموعه بارة ١٣ غروش ١٢٠١٣ فوجد مطابقا للنظام وبحسب الايجاب صارت المصادقة عليه بحسب الاصول من مجلس الادارة الكبير فى جبل لبنان وبكل الوجوه الامر لوليه فى ٨ ربيع اول سنة ٧٩ و ٢٠ اغسطس سنة ٧٨.

صح وعدة الضابيطان فيه ٤ والنفرات سوارى ٣٦ ونفر بياده ٢٠ (؟)

		بارة غروش	عن نفر ضابطان	نفر سوارى	نفر بياده
رقم ٣٠٨	شرحه دفتر اغسطس البالغ	١٨٠٤١ ٠٠	١٠	١٢٠	١٢٢
" ٣٠٩	" " ايلول "	١٢٥٤٩٤ ٠٧	٥٨	٣١١	٦١٨
" ٣١٠	" " تشرين اول "	١٩٥٦٥٦ ٣٨	٦٩	٤١٥	٨٣٨
" ٣١١	" " " ثاني "	٢٣٢٩٩٥ ٢٦	٧١	٤٩٢	٨٩٢
" ٣١٢	" " كانون اول "	٢٣٣٧١٩ ٠٥	٧٥	٤٧٣	٩١٨
" ٣١٣	" " " ثاني "	١٣٩٢٠٠ ٢٤	٩٥	٢٠٧ ← ؟	٣٥٠
" ٣١٤	" " شباط ختام سنة ٧٧	١٣٣٧٤١ ٢٤	٩٦	٢٠٨ ← ؟	٣٥٤
		١٠٩٠٨٦٢ ١٧	٤٧٨	٢٢٦٢	٤١١٢
منها فرقه عن المتصرف والخلاصة		١٦			
		١٠٩٠٨٦٢ ٠١	(نفر سوارى وظابطان وبياده ٦٨٥٢) (٢)		

==========

١) المحاضر ١ = ٢٠/ ٢١

٢) المحاضر ١ = ١٠٠

وفى سنة ١٢٧٩ رتبت الضبطية ، تجديدا على الاقل ، وجعلت على نوعين : دائم و وردیف ، وفيما يلى التفصيل والتوزيع على مختلف المناطق :

١ـ الضبطية الدائمة : (وتكون السجون فى استلامها وعلى مسؤوليتها)(ومنهم من ينتدب لاعمال البريد)

أ ـ ضبطية المركز : (ترتيبات الضبطية الواجب وجودهم فى المركز لحد خمسماية نفر من ابتدا غرةنيسان ٧٩)

١) ١ـ نفر بياده عدد ١ معاشهمرى ١٤٠ ق بلا تعيين ، ويعطى له قناق وسلاح وحصيرة ونياب
٢ـ " المشاة " ١ " " ١٥٠ " " " " " " " " "
٣ـ راس صف " ١ " " ١٦٠ " " " " " " " " "
٤ـ جاويش " ١ " " ١٨٠ " " " " " " " " "
٥ـ جاويش كبير " ١ " " ٤٥٠ " " " " " " " " "

٢) الخيـالة :
١ـ نفر " ١ " " ٢٩٠ " " ويعطى له قناق وحصيرة وطاقم ثياب
٢ـ نفير " ١ " " ٣٠٠ " " " " " " " "
٣ـ راس الصف " ١ " " ٣١٠ " " " " " " " "
٤ـ جاويش " ١ " " ٣٣٠ " " " " " " " "

٣) الضبـاط :
١ـ ملازم " ١ " " ٦٢٠ " " ولا قناق ولا سلاح ولا حصير ولا نياب
٢ـ رئيس فرقة " " " ٨٢٥ " " " " " " " "
٣ـ رئيس فرق " " " ١٣٥٠ " " " " " " " "

٤) ضبطية السجن من اصل الخمسماية نفر المرقومة اعلاه :
١ـ رئيس السجن " " " ١٠٠٠ " " ولا سلاح ولا نياب وثمن العلامة التى تكون فى صدره يصير خصم ثمنها عليه
٢ـ ملازم " ٢ " " ٦٠٠ " " " " " " " "
٣ـ راس الصف " " " ٣٠٠ " " " " " " " "

٥) ضبطية البوسطة من اصل الخمسماية نفر ايضا :
ناظر البوسطة عدد معاش شهرى ٦٠٠ ق بلا تعيين ولا سلاح ولاثياب
١- رئيس البحر " ٣٠ " " ١٥٠ " " " وثمن العلامة التى تكون على صدرهم
٢- نفر " " " ٥٠٠ " " " يخسم عليهم " "
٣- مامور بوسطة بيروت " " " " " "
٤- مترجم ضبطية " ٢ " " ٥٠٠ " " "

الاول منصور باحوط من دير القمر والاخر سلمان شقير من ارصون . (١)

ب - ضبطية المديرين :

١ = جزين :

أ - ملازم ، معاش شهرى ٥٠٠ ق . بلا تعيين .
ب - عامل جبل الريحان ، ضبطية بيادة عدد ٥ بمعاش شهرى ١٠٠ بلا تعيين
جـ - عامل اقليم التفاح ، " " ١٠ " " ١٠٠ " "
د - عند نفس المدير :
١) ضبطية خيالة عدد ٩ (حسابا) بمعاش شهرى ٢٤٠ ق بلاتعيين
٢) " بيادة " ١٥ " " ١٢٠ " "
المجموع ٤٠ نفر ٩٦٠ ٥ معاشات

٢ = الشوف :

أ - ملازم عدد ٢ ، معاش شهرى ٥٠٠ بلا تعيين .
ب - عامل الشوف الحيطي ضبطية بيادة عدد ٧ معاش شهرى ١٠٠ بلا تعيين
جـ " العرقوب الفوقاني " " ٣ " " ١٠٠ "
د - " " التحتاني " نفر " ٧ " " ١٠٠ "
هـ - " جرد النصارى " " ٥ " " ١٠٠ "
و - " " الدروز " " ٥ " " ١٠٠ "
ز - " المناصف " " ٥ " " ١٠٠ "

حـ ـ عامل الشحار ضبطية نفر عدد ٧ معاش شهرى ١٠٠ بلاتعيين

ط ـ " الغربالتحتانى " " " ٩ " " ١٠٠ "

ى ـ " " الفوقاني " " " ٤ " " ١٠٠ "

ك ـ " " " ايضا " " " ٤ " " ١٠٠ "

ل ـ " اقليم الخرنوب " " " ٨ " " ١٠٠ "

م ـ عندّ المدير نفسه :

١) خيالة عدد ٢٠ بمعاش شهرى ٢٤٠ بلا تعيين

٢) مشاة " ٣٤ " " ١٢٠ "

المجموع ١٢٠ نفر ١٦٢٨٠ معاشات

٣= المتن :

أ ـ ملازم عدد ٢ ، معاش شهرى ٥٠٠ بلا تعيين .

بـ ـ عامل المتن الكبير نفر عدد ٢٤ معاش شهرى ١٠٠ بلا تعيين

جـ ـ " بسكنتا " " ٦ " ١٠٠ "

د ـ " القاطع " ١٠ " ١٠٠ "

هـ ـ " الشوير " ٤ " ١٠٠ "

و ـ " الساحل " ١٠ " ١٠٠ "

ز ـ عند نفس المدير :

١) ضبطية خيالة عدد ١٤ " ٢٤٠ "

٢) مشاة " ٢٠ " ١٢٠ "

المجموع ٩٠ نفر ١٢١٦٠ معاشات

٤= زحلـة :

خيالة عدد ٤ بمعاش شهرى ٢٤٠ وضبطية مشاة عدد ٨ بمعاش شهرى ١٠٠ بلا تعيين .

المجموع "نفر" ١٢ ومعاشات ١٧٦٠

٥= كسروان (قديما اى بما فيه الزاوية) :

أ ـ ملازم عدد ٢ ، معاش شهرى ٥٠٠ ق بلاتعيين .

ب ـ عامل كسـروان ، نفر مشاة عدد ٢٥ بمعاش شهرى ١٠٠ ق بلا تعيين

جـ ـ " الفتوح " ٥ " " ١٠٠ "

د ـ " جبةالمنيطرة " ٥ " " ١٠٠ "

هـ ـ " البترون " ٤ " " ١٠٠ "

و ـ " جرد البترون " ٨ " " ١٠٠ "

ز ـ " اهدن " ٨ " " ١٠٠ "

حـ ـ " بشرى " ٨ " " ١٠٠ "

ط ـ " " ايضا " ٨ " " ١٠٠ "

ى ـ " حصرون " ٤ " " ١٠٠ "

ك ـ " كفرصاب " ٥ " " ١٠٠ "

ل ـ " الزاوية " ٨ " " ١٠٠ "

م ـ " بلاد جبيل " ٥ " " ١٠٠ "

ن ـ " الهرمل " ٣ " " ١٠٠ "

س ـ عند المدير نفسه :

١) ضبطية خيالة عدد ٢٠ بمعاش شهرى ٢٤٠ ق بلا تعيين

٢) " مشاة " ٣٢ " " ١٢٠ "

المجموع ١٥٠ "نفر" و ١٩٢٤٠ معاشات.

٦= الكورة :

أ ـ ملازم عدد ١ ، معاش شهرى ٥٠٠ بلا تعيين

ب ـ عامل البكليك ، نفر عدد ٥ معاش شهرى ١٠٠ بلا تعيين

جـ ـ " الكورة التحتى " ٥ " " ١٠٠ "

د ـ عند نفس المدير :

١) خيالة عدد ٤ بمعاش شهرى ٢٤٠ بلا تعيين

٢) مشاة " ١٠ " ١٢٠ "

المجموع ٢٥ "نفر" و ٣٦٦٠ معاشات

٧= ضبطية طريق صيدا :

أ ـ ملازم عدد ١ بمعاش شهرى قدره ٦٠٠ ق بلا تعيين

ب ـ مشاة " ١٤ " ١٤٠ "

المجموع ١٥ "نفر" و ٢٥٦٠ معاشات

٨= ضبطية طريق الشام :

أ ـ ملازم عدد ١ بمعاش شهرى قدره ٦٠٠ ق بلا تعيين

ب ـ مشاة " ٢٤ " ١٤٠ "

جـ ـ خيالة " ٥ " ٢٤٠ "

المجموع ٣٠ "نفر" و ٥١٦٠ معاشات

٩ = ضبطية طريق طرابلس :

أ ـ رئيس الشيخ خليل حبيش بمعاش شهرى ١٢٥٠ ق بلا تعيين

ب ـ مشاة عدد ٢٤ بمعاش " ١٢٠ "

جـ ـ خيالة " ٥ " ٢٤٠ "

المجموع : ٣٠ "نفر" و ٥٣٣٠ معاشات

المجاميع : ٥١٢ "نفر" و ٧٢ ١١٠ معاشات شهرية لضبطية المديريات وطرقات الشام صيدا طرابلس .

يضاف الى ما تقدم من سقط ذكره سهوا وهم كل من :

بطرس ذيب ، من دير القمر ، بمعاش ٦٠٠ ، ومنصور الباحوط بمعاش ٥٠٠ ، وسلمان شقير بمعاش ٥٠٠

وهم كتبة ومترجمين ، كما ورد فى مضبطة خاصة (١)

==========

١) المحاضر ١= ٢١٤ لغاية ٢١٩ . هذا وتجدر الملاحظة انني نقلت كامل الارقام المتعلقة بافراد ضبطية و. "المركز" وهي لا تجمع ٥٠٠ نفر المعلن عنها ، وقد يكون المقصود من الاحكام الدولية مبرد التنظيم المعاشات ، وعلى ذلك اقتضى اجراء تعيين ٥٠٠ نفر للمركز .

٢"= الضبطية "الرديف":

ان ضباط الرديف يكون تعيينهم على قدر اللزوم ويعطى لهم معاش ثلاثماية غرش شهرى ويكونوا مقيمين دايما فى بيوتهم فقط يحضرون الى المركز يوما واحدا بكل شهر لكن حين الاحتياج وصدور الاوامر لهم يجب حضورهم ومعهم انفار حسب اللزوم وصدور الاوامر ويعطى بذلك الوقت معاش يومي الى كل نفر خمسة عشر غرش على قدر المدة التى يستخدم بها .

انه من حيث مفروض على ذمة هذا المجلس اعراض المعلومات اللازمة لدى حضرة صاحب الدولة افندينا متصرف باشا المعظم حينما يؤول لمحسنات ادارة الاموال الاميرية وتسهيل اسباب الامنية والصيانة فى كامل الجبل فلدى المذاكرة بهذه الخصوصات روى من طرفنا تنظيم هذا الدفتر المبين فيه المقدار اللازم من الضبطية فى مركز المتصرفية بما (فى) مأمورو الحبس والبوسطة مع معاشاتهم الخاصة (١) ومعاشات عسكر الرديف المرتبة جميعها بوجه المقطوع وانه يتعين ناظر من طرف الحكومة لمناظرة الضبطية المنوه عنهم بناء على ذلك تحررت هذه المضبطة من مجلس الادارة الكبير وكل الوجوه الامر لوليه فى ٢٠ شوال سنة ٧٩ وفى ٢٧ آذار سنة ٧٩ (٢)

. . .

درجات الضبطية :

يتبين من الوجه ١٠٢ ان درجات الضبطية هي التالية:

نفر ، نفير ، راس صف ، جاويش ، جاويش كبير ، ملازم ، رئيس فرقة ، رئيس فرق ، (مع فارق بين رواتب المشاة والخيالة) . ويبقى درجتان مجهولتين مني هما :

١= الناظر : وهو الذى تعينه الحكومة (٢) ، ولم اطلع على ما يدل على تعيينه فى العهد الاول .

٢= قائد الجيش : ويقول يونغ انه مارونيا (٣) ويسميه صاحب الكنوز "امير الجند" (٤) . ولم اطلع على اية رتبة كهذه فى محاضر الجلسات ، ولا اظنه يحل محل "رئيس الفرق" ، لان هذه الدرجة اعطيت لخليل حبيش (٥) الذى سمي ايضا "بيكباشى" (٦)

---

١) ويعنى اللائحة الوارده فى الوجه ١٠٢

٢) محاضر ١= ٢١٥

٣) يونغ ١= ١٤٧

٤) كنوز ١٧٦

٥) [illegible] راجع الوجه السابق (١٠٦)

٦) المحاضر ١=٩٧

هذا ولا بد من ايراد ملاحظة اتى عليها صاحب الكنوز وهي : "لاحظ كثير من العارفين ان الضباط فى جندية لبنان يزيدون كثيرا على المقتضى منهم بالنسبة الى عدد الجنود والمراد بالضباط قادة الالف والمئة ومن دونهم حتى قادة العشرة . فيجب اما ان يزاد عدد الجنود واما ان ينقص عدد الضباط لتحصل النسبة فى كلا الزيادة والانقاص" (١) . ومن يراجع اللائحة الواردة فى الوجه ١٠١ يجد ان عدد الضباط قد بلغ مرة ٩٦ لـ ٥٦٢ نفرا ...

. . .

النسبة الطائفية :

قال يونغ : "ان عدد انفار الضبطية وضباطها بلغ سنة ١٨٦١ ، ١٤٠٠ وفى سنة ١٩٠٣ (٢) على الرغم من تكاثر السكان فقد نقص العدد الى ٩٦٣ بحجة الاقتصاد . وقد مثلت الطوائف بالنسب التالية

١ = سنة	٢٥	
٢ = موارنة	٥٢٦	
٣ = ارثوذكس	٥٦	
٤ = كاثوليك	٨٩	
٥ = متاولة	٩	
٦ = دروز	٢٥٨	(وانزلت نسبة الدروز مؤخرا) (٣)

. . .

ثكنة بيت الدين :

فى سنة ١٢٨٠ انشئت ثكنة للضبطية فى بيت الدين (٤)

. . .

المخصصات والالبسة :

وهي اجمالا : ملبس وسلاح وخبز وشعير للخيول (٥) وتسمى المخصصات تعيينات (٦

---

١) كنوز ١٠٨

٢) يونغ ١ = ١٤٧ مع تأخر تاريخي اوردها على سبيل الحدس .

٣) يونغ ١ = ١٤٧

٤) يونغ ١ = ١٤٧ × المحاضر ١ = ٤٤٤

٥) المحاضر ١ = ١٤٥ / ١٤٦

٦) " " ١٣٩

الخبز : ولزم خبز ضبطية مركز المتصرفية سنة ٧٩ لمدة ستة اشهر بسعر ٥٠ فضة الاقة شرط ان يبتاع الملتزم الفي مد قمح من الموجود تحت تصرف المتصرف (١)

اللباس : التمس المجلس الموافقة على تقديم البسة "الضابطية "لأول مرة على نفقة الحكومة على ان تقدم فيما بعد وتحسم من اصل معاشاتهم بتعديل ستين قرشا بالشهر ، وذلك سنة ١٢٨١ (٢)

لوازم مختلفة : لبادة سودا مسرجة عدد ٣٨ ق ، قميص لباد ابيض عدد ١٩ ق ، عصفورة حبل قنب شامى عدد ٢٠ ق ، مشاط بارودى اسود عدد ٥ ق ، جوزباشات عدد ٣ ق ، رزه حديد عدد ٣ ق ، شنتة عدد ٢٠ ق

فقط سبعة اقلام لاغير عنها ماية وثمانية غروش لاغير

انه حسب امر دولته الكريم صار قطع فئة الامتعة المشروحة اعلاه بمعرفة هذا المجلس بالمبالغ المعينة مع المعلم حنا السروجى من زحلة المقيم الان فى سراى بتدين متعهدا بتقديم ما يلزم الى الضبطية السوارى الموجود بمركز المتصرفية من الاصناف المحررة حسب مساطرها بالفئة المدروجة بجانب كل صنف على حدته والثمن يكون عمله جورك وبناء على تعهده تحررت هذه المضبطة وبكل الوجوه الامر لوليه فى ٤ نيسان ٧٩ مالية (٣)

جزمات ومراكيب :

بتاريخه حضر لهذا المجلس السيد مصطفى الخليلى والسيد يوسف بيضون من صيدا وتعهدا على انفسهما بانهما يقدما ما يلزم من الجزمات والمراكيب الى الضبطية الموجودين فى مركز المتصرفية جزمات قرمز بساق للركبة و مراكيب قرمز ايضا ويكون شغل مناسب حسب المسطرة التى قدماها انما الجزمات تكون اعلا عن المسطرة التى احضراها باصبعين وثمن كل جزمة واحدة اثنين وثلاثين غرش والثمن يقبضوه من الخزينة عملجورك وتعهدا بتقديم ما يلزم حسب صدور الامر المتصرفي ويحضروا المطلوب لمركز المتصرفية واذا صار لزوم لدفع جمرك على المطلوب منهم من جزمات ومراكيب فيصير دفعه من الخزينة وبناء على تعهدهم حررهذا البيلك فى ٢١ شوال سنة ٧٩

المقر بما فيه يوسف بيضون من صيدا المقر بما فيه مصطفى الخليل من صيدا

بناء على اقرارهما بما هو محرر اعلاه فيلزم عليهما ايفاء ما هما متعهدان به ولذلك تحرر هذا الكونطراطو من مجلس الادارة الكبير لتعرض لاعتاب دولته وبكل الوجوه الامر لوليه فى ٢١ شوال سنة ٧٩ وفى ٢٨ اذار سنة ٧٩ (٤)

==========

١) المحاضر ××× ١ = ١٧٣
٢) " ١ = ٥٠١
٣) المحاضر ١ = ٢٢٣
٤) " " ٢١٢

النتيجـة :

ان بحث نتيجة تنفيذ البروتوكول واثره على الحياة اللبنانية العامة يتوقف الى حد بعيد على معرفة غاية واضعيه ، ولما كانت الغاية مشكوكا بها توجب افتراض الوجهين : المصلحة اللبنانية او المصلحة الخاصة .

المصلحة اللبنانية :

على الرغم من بعض مظاهر التحسين التي ادخلت على الحياة اللبنانية العامة الا انني لم استطع لمس الميزات الفعلية التي كانت للبروتوكول بالنسبة الى البلاد العثمانية المجاورة وحتى تلك المظاهر لم تكن على الغالب سوى نتيجة الاغتراب والبعثات العلمية والصحية الاجنبية التي وجدت فيه مجالا واسعا لاعمالها لم تجده بالولايات الاخرى . وارى ان مفاسد البروتوكول قد طغت ، بالتطبيق خاصة ، على محاسنه وذلك للاسباب التالية :

١ "= الدكتاتورية المستترة :

ادخل النظام الدكتاتوري المستتر الى لبنان بشخص متصرفه وصلاحياته شبه المطلقة ، فكان المتصرف ، "الذي يعني اسمه" كما قال يوسف كرم "باللغتين العربية والتركية الشخص الذي يتصرف بالامور كيفما شاء ولذ له هواه دون رقيب "(١) يستغل صلاحياته اقصى حدود الاستغلال ، فاعتاد اللبنانيون على ذلك النوع من الحكم وبدت آثاره عليهم حتى بعد مرور ما يقرب من قرن كامل .

٢ "= افساد فكرة النظام التمثيلي :

اتبع الحكام الطريقة غير المباشرة لانتخاب اعضاء مجلس الادارة الكبير اي طريقة الناخبين الثانويين بعد ان افسدوهم بحيث جعلوا منهم موظفين مأجورين يأتمرون باوامرهم عدا عن تعليق الاقرار بصحة انتخابهم على أولئك الذين هم من صنع ايديهم انتخابيا . . . وهكذا حتى اصبح كل من الناخبين الثانويين واعضاء المجلس المنتخبين دميا يحركونها كيف يشاؤون .

ومجلس الادارة على الرغم من صفته الاستشارية غدا العوبة بايدي الادارة كما قال عنه يونغ لان تلك الصفة الاستشارية الضئية لم تفد شيئا لانه كان يصوت بالموافقة على كل ما يقدمه المتصرف اليه(٢) والامر لوليه .

---

١) كرم ٩

٢) يونغ ١ = ١٤٢

واتهمه صاحب الكنوز باقوال اقلها قوله: "... اذ هو يعتبر امتياز لبنان محصورا بالتسابق الى الوظائف وتعداد المآتم او بتلزيم طريق لانشاء الف متر وعدها الفين ..." (١) وفي مكان آخر "... فقد افقر نفسه وافقر الحكومة اذ افقر الشعب اكراما لافراد ينهبون ويهبون على حساب الحكومة والبلاد .." (٢) ويظهر ان حالة المجلس غير اللائقة قد عمت اخبارها البلاد المجاورة حتى قال في اعضائه الشاعر الطرابلسي المعاصر الطبيب مصطفى الحكيم الميقاتي :

نزلت السوق ابغي لي حمارا فناداني المحسن وهو عا بس
الا تدري بان الكل صاروا بهذا العصر اعضاء المجا لس (٣)

وماذا يتوقع من مجلس يجري انتخابه حاكم غايته الوحيدة من وجوده تنفيذ نظام قد ارغم عليه ؟

ان وضع مجلس الادارة قد اثر على الروح البرلمانية الصحيحة في لبنان الفتى لم يزل يئن من نتائجها .

٣" = التعصب الطائفي :

لقد ازكى البروتوكول في لبنان الروح الطائفية المذهبية ، فالانتخاب والتمثيل والتقسيم الاداري طائفي والقضاء طائفي ، والمساحة والضرائب والوظائف طائفية وكذلك القوة التنفيذية (الضبطية) ، وهذا بعدما كسرت شوكة الطائفية وحدتها بتعديل سنة ١٨٦٤ ، فما اشبه الليلة بالبارحة ...

٤" = مركز المتصرفية :

اما مركز المتصرفية فكان بيروت لتسعة اشهر من كل اثني عشر شهرا اما المحاكم التجارية فكانت بيروت مركزها الدائم ، ولم اسمع بالتاريخ ان بلدا قد اتخذ لنفسه عاصمة له خارج حدوده ليكون لمتصرفية لبنان سابقة . ولا يخفى ان جعل المركز خارج جبل لبنان كان مدعاة الى تكاثر اعمال السمسرة والتدخل في مختلف الشؤون ، عدا "عن ان في هذا النقل مشقة كبيرة ونفقات طائلة على الحكومة وشعبها وموظفيها معا وزد عليه التعرض لما لا يحمد في نقل المسجونين ولفقد الاوراق والسجلات والخلل في الاعمال" (٤) واضاف يوسف كرم على ما اورده صاحب الكنوز قوله : "ليس من صلاحية المحاكم اللبنانية النظر في الامور التجارية لان الخلافات التجارية هي من اختصاص محكمة بيروت حيث تفعل المداخلات فعلها وينتج عنها الظلم المحتم" (٥)

==========

١) كنوز ٩٧
٢) " ١٠٤
٣) تراجم العلماء ١٣٣
٤) كنوز ١٣
٥) كرم ٩

٥"=الاقطاع :

ان الاقطاع وان لم يتغير واقعيا فى البداية اذ اكتفي بتغيير اسم المقاطعجي بالقائمقام او المدير او قائد من قواد الضبطية فاستعاض عن مداخيل ميزاته الاقطاعية بالراتب وعن الرهبة بسطوة الحكومة الا انه لا بد من الاعتراف بفضل البروتوكول على لبنان فى هذه الناحية لان الاقطاع فى النتيجة قد قارب من نهايته لدى موت اكثر "المقاطعجية الموظفين" الامر الذى لم يشاهد فى تلك العهود فى البلاد المجاورة . الا ان هـــذا الحال لا ينطبق على الاقطاع الاكليركي الذى ازداد مع الزمن وبمساندة البروتوكول نفسه .

. . .

المصلحة الاجنبيـــة :

ان انكلترا توخت ابعاد فرنسا عن المسرح اللبناني ما امكن بعد ان انشبت اظافرها في جسمه مما لا يتلاءم مع مصالحها الخاصة وهذا كل ما كانت تبتغيه من البروتوكول ولذلك فهي استعملت وسيلة "توازن القوى" اي ان لبنان اصبح بان ادخلت الدول العظمى فى تلك العهود فى صميم القضية اللبنانية عدا عن مساندتها تركيا . وقد نجحت حتى اصبح صوت فرنسا "الرسمي" موازٍ لصوت اية دولة عظمى اخرى . . . وبداء النضال السافر فى لبنان لحماية مصالح اللبنانيين . . .حتى انتهى بنهاية الحرب الكونية الاولى ليعود مجددا الى المسرح ابان الحرب الثانية . . كما هو معلوم .

اما تركيا فلم تكن تربطها بالبروتوكول الا مظهرا من مظاهر النضال الاوروبي لابتلاعها لذلك طبقته بالظاهر ولغمته بالباطن حتى اصبح "عدمه" خير من وجوده .

. . .

هذه هي الصورة التى تمكنت من استخلاصها من دراستي للبروتوكول وعهد تنفيذه الاول ، ولكنها لا تكون صحيحة اذا لم اشر فيها الى العمل التأسيسي الجبار الذى حققه داود باشا من الناحية الادارية المجردة ومعلوم انه جاء بلادا مفككة متباغضة متناحرة فجرب ان يجعل منها وحدة ادارية هادئة ساكنة فنجح فى مبتغاه . هذا ما خص العهد الاول راجيا ان اكون قد وفقت لتصوير الواقع التاريخي والسلام .

بيروت فى

عبد الرحمن عدره

ه"= الاقطاع :

ان الاقطاع وان لم يتغير واقعيا فى البداية اذ اكتفي بتغيير اسم المقاطعجي بالقائمقام او المدير او قائد من قواد الضبطية فاستعاض الاقطاعي عن مداخيل ميزاته الاقطاعية بالراتب وعن الرهبة بسطوة الحكومة الا انه لا بد من الاعتراف بفضل البروتوكول على لبنان فى هذه الناحية لان الاقطاع بالنتيجة قد قارب من نهايته لدى موت اكثر "المقاطعجية الموظفين" الامر الذى لم يشاهد مثيلا له فى البلاد المجاورة . الا ان هذا الحال لا ينطبق على الاقطاع الاكليركي الذى ازداد مع الزمن بمساندة البروتوكول له .

. . .

المصلحة الاجنبية :

ان جل ما ابتغت انكلترا من البروتوكول هو ابعاد فرنسا ، ذات المصالح الخاصة فى الشرق الادنى عن مسرح السياسة المسرح اللبناني ، فاستعملت وسيلة "توازن القوى" بادخالها دول اوروبا العظمى فى صميم القضية اللبنانية ، وساندت تركيا مساندة سافرة ، حتى اصبح صوت فرنسا الرسمي موازيا لصوت اية دولة اوربية كبرى ، اى ان لبنان غدا منطقة نفوذ "دولية" لا فرنسية . . . وهكذا دام ذلك النضال السافر حينا والمستتر احيانا باسم الدفاع عن مصالح اللبنانيين حتى ظن انه انتهى بنهاية الحرب الكونية الاولى ولكنه عاد الى الظهور الى المسرح العالمي ابان الحرب الثانية ، كما هو معلوم

اما تركيا فلم تر بالبروتوكول الا مظهرا من مظاهر النضال الاوروبي لابتلاعها لذلك طبقت احكامه ، بالظاهر ، ولغمته بالباطن ، حتى اصبح "عدمه" خير من وجوده .

. . .

هذه هي الصورة التى تمكنت من استخلاصها من دراستي للبروتوكول والعهد الاول لتنفيذه ، ولكنها لا تكون صحيحة اذا لم اشر فيها الى العمل التأسيسي الجبار الذى حققه داود باشا من الناحية الادارية المجردة ومعلوم انه تسلم بلادا مفككة متباغضة متناحرة فجرب ان يجعل منها وحدة ادارية هادئة ساكنة فنجح فى مبتغاه .

هذا ما خص العهد الاول راجيا ان اكون وفقت لتصوير واقعه التاريخي والسلام

بيروت فى ١٤ ايلول ١٩٥٢ عبد الرحمن عدره

مصـــــادر البحث

=====

١ = المصادر الاولية :

أ ـ المخطوطات :

١ـ وثيقة المتحف الوطني اللبناني رقم ٧٠٢٩ بتاريخ سنة ١٨٥٩
بقلم الخورى يوسف راجي

٢ـ محاضر جلسات مجلس الادارة الكبير
مجلد عدد ٩٠ /
المجلد الاول ويتضمن جلسات سنى ١٨٦١ حتى ١٨٦٥
من ممتلكات الحكومة اللبنانية (الدوائر العقارية) ومحفوظات المتحف الوطنى اللبناني

٣ـ وثيقة المتحف الوطني اللبناني رقم ٦٦٠٢ بتاريخ ١٨٧٣
كتبها يوسف كرم الى قداسة البابا وملك فرنسا
استنسخها احد ابناء آل الخازن من محفوظات الفاتيكان

ب ـ العربية :

١ـ ثورة وفتنة فى لبنان
المؤلف : العقيقي انطون ضاهر
الناشر : يزبك يوسف ابراهيم
دمشق ١٩٣٨

٢ـ الحركات فى لبنان الى عهد المتصرفية
الراوى : ابو شقرا حسين غضبان
المؤلف : ابو شقرا يوسف خطار
الناشر : ابو شقرا عارف
بيروت مطبعة الاتحاد ١٩٥٢

ج ـ الفرنجية :

Turkey :

Affairs of Syria 1860-1861
Correspodance - Confidential
Printed for the use of the Foreign Office
Vol. I LONDON April 1861
" II " July 1861

٢= المصادر الثانوية :

أ ـ العربيـة : (المؤلفات)

١ ـ كنوز لبنان المرصودة

المؤلف : باحث لبناني مقيم في القطر المصري (يظن انه ابراهيم الاسود)

القاهرة ١٩٠٧

٢ ـ تراجم علماء طرابلس وادبائها

المؤلف : نوفل عبدالله حبيب

طرابلس مطبعة الحضارة ١٩٢٩

(المحاضرات)

تاريخ العرب في العصور الحديثة

محاضرات الدكتور اسد رستم في جامعة بيروت الاميركية ١٩٣٨

تلقاها عبدالرحمن عدره

(الجرائد)

رياض طرابلس الشام

منتخبات من المباحث التي ادرجت في جريدة " طرابلس "

الجزء الاول : سنة ١٨٩٣/xxxxxx حتى الرابع ١٨٩٧

بقلم : الجسر الشيخ حسين

الجامع : البحيري محمد كامل

مطبعة البلاغة طرابلس

ب ـ الاجنبية :

١ـ Corps de Droit Ottoman
George Young
2 vol
Oxford 1905

٢ـ La Question du Liban
M. Jouplin
Paris 1908

٣ـ The Lebanon in Turmoil
Abkarius, Iskandar Yaq'ub
(Translated and annoteted and provided with an INTRODUCTION and conclusion by:
C. J. F. Scheltema
New Haven (Yale Univer. Press)
1920

المصطلحـات :

١" = المحاضر : محاضر جلسات مجلس الادارة الكبير

٢" = كرم : وثيقة وثيقة المتحف الوطني رقم ٦٦٩٢ (كتاب يوسف كرم) الملحق رقم ٢ "

٣" = عقيقي : ثورة وفتنة في لبنان العقيقي

٤" = الحركات : الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية ابوشقرا

٥" = الكتاب او B.B.B : Turkey : Affairs of Syria 1860 - 1861

٦" = كنوز : كنوز لبنان المرصودة (باحث لبناني)

٧" = تراجم العلماء : تراجم علماء طرابلس وادبائها نوفل

٨" = محاضرات رستم : محاضرات الدكتور اسد رستم في جامعة بيروت الاميركية عن تاريخ العرب

٩" = يونغ : Corps du Droit Ottoman G. Young.

١٠ = المسألة لبنانية : La Question du Liban Jouplin

١١ = لبنان في فوضى : The Lebanon in Turmoil - Schéltema

ملاحظة : راجع لائحة المصادر في الاوجه ١٠٣/ ١٠٥

= ١ = ملحق رقم

وجه متسلسل ١ ٢٠٠

ADDRESS OF AN INFLUENTIAL MOSLIM TO HIS CO- RELIGIONISTS IN DAMASCOS.

Praise be to God, who isfree from unfighte-ouness and righteousness is one of his attributs: He made his creatures alike in creating them from the same substance. Now can be acceptable before him but through piety which is founded upon the observation of the law. Let every one come vof ward with his works and compose them with the law. If they are in conformity with it he will be happy, otherwise he will be a great loser. Blessing and peace be upon and Lord Muhammed,who spoke in the nam e of his Lord Most High; saying:"you creatures of God injustice isunlawful even for m e;aet not unjustly against each other" And now, you meen fear God, and know that injustice makes those who comunit it hateful and disliked in this life and leads them to torment in the life to come. Is not he who sheds the blood of a moslem, a Zimmi at a refugee the most unjust man ?Yea is not he that violates a Moslem, Zimmi or a refugee woman the mo qr unjust man ? Yea, is not he who destroys the house of a Moslem, Zimmi or refugee the most unjustman? Zimmi and refugees are like unto us, we, moslems, in all the rights, as it has been related that the lord of man(Muhammed) may God bless and salute him has said about the Zimmies "They have what we have and what is against them is against us " How did the perpetrators of these acts (the massacres at Damascus and lese when) feel justified in commithing them ? How did they think it lawful for them the shed-blood insult women and rob property ? Did they find that in a book revealed after the Qoran or did they rather gather it from the sayings of a apositle sent after the Lord of the sens of Adam ? Say to them :

"Bring forward your evidence if you are right why are you silent ? Are you asleeps or have you been dep rived of your cfdqmx ? May the devil has possessed them and let them astroy Indeed, this evil work is no less thanfulling down the foun-dation of religion and the doers of it can us longer be included among Moslems. whorever says that it is not right to chastise and punish these (evil) doers is one of the deceivers and offenders wake up ye creatures o f God from your sleep and slembers and submit to the decreesof Godand obey your rulus Those who dispised the law of God and disobeyed it and offended the Zimmies shall be punished in this life tocome .

Appindix III 200/201 Turmoil

Published in the LONDON TIMES 6/10/1860-

P R E F A C E

Les questions dont je traite ici étant en même temps ecclésiastiques et civiles, je le soumets au jugement du Saint Siège et de la France.

J'exposerai ici les principaux événements qui sont arrivés en Syrie et aussi au Liban, des événements soit anciens soit modernes.

En outre un devoir sacré m'oblige à rompre le silence que j'ai gardé jusqu'ici sur divers actes de Monseigneur MASSAD, actuel patriarche des Maronites. Sur lesquels j'observais le silence dans l'espoir que Sa Béatitude aurait fini un jour par changer ses projets au sujet du Liban : ce qui m'aurait epargné le regret et la peine de mon entreprise actuelle.

Malheureusement l'attitude de Mgr. Massad s'aggrave toujours davantage. Il s'agit maintenant, d'après mon humble avis, de la ruine ou du salut de mes corréligionnaires Libanais.

(Nota bene . - Cette première page et les suivantes sont déchirées, et seulement une partie est lisible. J'ajoute ces quelques paroles).

---------- à rétablir coûte que coûte la
----------je me permets de révéler les
---------- ce n'est que pour montrer
---------- je suis bien persuadé que la
---------- (France) ce ne voudront jamais
---------- bien général, autant que cela dépendra d'elles.

=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=

M E M O I R E

que J O S E P H K A R A M

à l'honneur de présenter

AU SAINT SIEGE ET A LA FRANCE

I

Evénements passés.

A la suite des dissensions surgies dès quelques siècles entre les anciens Grecs de Constantinople et la Sainte Eglise Romaine, les chrétiens d'Orient se sont divisés en deux parties. Le partit de ceux qui sont restés fidèles au Pape fut appelé Mirdite, c'est à dire rebelles, et le partit de ceux qui suivirent les empereurs fut appelé Melquite (Melkite), à savoir réaliste.

De longues luttes eurent lieu entre ces deux parties. Les Mirdites purent se maintenir dans leur principauté, qui s'étendait d'Antioche jusqu'à Jaffa, et durent repousser souvent les invasions des Musulmans devenus les maitres du reste de la Syrie.

Quant les empereurs turcs se furent établis à Constantinople, les mirdites se sont mis à leur disposition pour d'efendre l'empire menacé par les musulmans de l'Egypte. Ils ont été mal récompensé de la bravoire qu'ils montrérent.....
..... entendus avec les Egyptiens ont pris.....
..... des milieux de Mirdites, les.....
..... l'empire, les partagèrent.....
..... des massacres....

..... se sont réunis et se défendirent dans une province de la Turiquie Européenne, où ils résident encore de nos jours en restant fidèles à la foi catholique romaine.

Les Musulmans ont attaqué après les Mirdites au Liban et leur firent subir de graves pertes.

Lorsque les Croisés attaquaient les Musulmans dans la Terre Sainte et quant les Mirdites se sont retirés, appelés d'alors Maronites, ils durent prendre, après des combats acharnés, les provinces de leur principauté, sauf le Liban où ils se sont défendus presque miraculeusement.

La résistence des Maronites décida l'empire ottoman à une sorte de paix. Le gouvernement du Liban fut confié à une dynastie musulmane appelée Beth-Mah qui devait payer un tribut au sultan et laisser aux Maronites l'administration civile du Liban.

Les princes de cette dynastie se sont conduits avec sagesse. L'Emir Fakr-Eddin-Mahen, dernier prince de cette dynastie, gouverna

dignement la Syrie. Mais il fut accusé d'aspirer à l'indépendance. Il fut assailli par le sultan Sélim et conduit à Constantinople où il fut exécuté.

L'armée turque, en profitant de cette occasion encercla le Liban pour y massacrer les chrétiens. Mon grand-père Abou-Karam, chef du district de Ehden prit le commandement des Maronites et attaqua les Turcs... qui à la suite de quelques combats.....
DEMANDERENT DES RENFORTS ET.....
se rendit à Tripoli, dans laquelle.....
nouvelles troupes. Mon grand-père.....
condition que les troupes.....
Après d'attaquer les.....
étant signée mon grand-père se rendit à Tripoli. Le chef de l'armée turque l'invita alors à professer la religion musulmane en lui promettant le gouvernement du Liban. Abou-Karam repoussa cette proposition à diverses reprises et fut condamné à mort et exécuté dans cette ville-là.

Les Maronites confièrent alors le gouvernement de la principauté à la famille musulmane de Chahab. Ceux-ci se sont battus souvent les uns contre les autres mais ils finirent par abjurer l'islamisme et s'approcher du rite maronite.

Ibrahim-Pacha, chef de l'expadition égyptienne, qui avait usurpé la Syrie et l'Emir Bechir-Chahab, alors prince du Liban, ont abusé de la soumission des maronites pour les désarmer et les conduire à la misère; et ceux-ci n'ayant d'autres armes que leurs instruments de travail, se sont révoltés en masse contre les forces réunies de l'Egypte, de l'Emir Béchir et des Druses.

Le Sultan Abdul-Megid profita de cette circonstance et obtint de l'Angleterre et de l'Autriche que l'on envoyat des armes et des munitions aux Maronites lesquels.....
.....
..... certainement de leurs adversaires, les
..... du Liban et ont abandonné.....
..... la Sublime Porte.....
..... de leurs services. Elle.....
.....à l'ancienne protection.....
..... établie par Louis XIV et par Louis XV)
accepter ses secours. Cette proposition fut vigoureusement rejettée par les Maronites et la Sublime Porte divisa la principauté du Liban en deux Caimacam: l'un Maronite, qui aurait les districts mixtes du sud.

On sait que cette politique eut pour but dedonner aux druzes une certaine prépondérance injuste pour diminuer ainsi l'influence de l'Eglise catholique et de la France et finalement pour s'en servir comme des instruments de tous les désordres et de toutes les violences qui eurent la plus abominable manifestation dans les massacres de 1860.

.../...

II

Raisons qui m'ont poussé à découvrir les erreurs principales de Monseigneur MASSAD.

C'est admis généralement que l'on doit en cas de nécessité choisir de deux maux le moindre. Or, dans la situation actuelle des Maronites, il vaut mieux, d'après mon avis, qu'on puisse les blâmer à cause de l'erreur de leur patriarche plutôt que faire ignorer à la Sainte Eglise et à la France la cause de leurs malheurs. Il me semble aussi préférable que le monde officiel puisse mettre cette erreur sur le compte des Maronites.....
en les considérant dégénérés et comme.....
subire toujours une domination.....
déjà fait de 1860 jusqu'à.....
Malgré tout cela.....
la Sante Eglise et .....
Massad, qu'après avoir épuisé tous mes humbles moyens pendant dix sept ans, sans avoir jamais réussi à persuader le patriarche à modifier ses dispositions à l'égard des Maronites.

D'autre par la Sainte Eglise et la France croient que Mgr. Massad s'intéresse au bien général; elles le consultent toujours au sujet des affaires des Maronites et les malheurs ne font que s'aggraver.

On voit donc comment la force des circonstances m'a imposé la présente résolution. Toutes les personnes animées des sentiments de la justice et de l'amour de la patrie ne sauraient que l'approuver.

En outre, puisque l'Eglise est fondée sur la vérité, celle-ci ne peut avoir d'autre but dans ses recherches que la vérité. C'est justement cela qui m'autorise plus que toute autre chose à établir la réalité des faits avec une véritable simplicité chrétienne.

III

Actes de Mgr. MASSAD et principaux effets de ces actes.

Voilà comment les actes de Mgr. Massad ont permis à Kourchoud-Pacha d'accomplir les massacres de 1860 et de causer ainsi la perte de l'autonomie qui restait encore aux maronites.

Voulant, d'après ce que l'on disait, gouverner civilement le pays..... Mgr. Massad autant par ses paroles que par son....
.....
les habitants de Kesrouan à se révolter.....
de la famille Khasen. Celle-ci.....
très pacifique et a..... église maronite.
Les principaux..... à traiter souvent avec le patriarche, excitèrent les citoyens à confisquer les biens des chefs et à les

.../...

chasser de leurs demeures les uns après les autres.

Le patriarche qui avait l'habitude de punir les opprimés maronites par des peines et des censures ecclésiastiques, s'est abstenu cette fois de le faire; au contraire, il se montra en général très favorable au mouvement des insurgés. Et cela fit croitre l'esprit de dissension entre les chefs et les habitants dans tous le Liban.

Kourchoud-Pacha, l'auteur des massacres, flattait d'un côté le patriarche et de l'autre il engageait les Musulmans, les Métualis et les Druzes qui habitaient le Liban et ses alentours à signer des traités d'alliance contre les chrétiens.

Devant un tel danger, les prêtres, les chefs et les notables des cinq districts du nord me chargèrent de prier le patriarche, en leur nom et dans le mien, de daigner se servir de son pouvoir pour juger selon les lois de l'Eglise, les discordes surgies entre les chefs et les habitants de Kesrouan, comme l'y autorisait également l'autonolie du Liban. Versant en effet une somme d'argent à la Sublime Porte, celle-ci ne permettait à ses agents de se mêler à nos affaires internes.

Arrivé au patriarcat, j'y trouvai des chefs et des notables de Kesrouan qui priaient se Béatitude de juger la dissension. J'ai profité de l'occasion ..... patriarche l'objet de..... ..... rappeler aux deux partits..... touts les chrétiens du..... je leur manifestai..... ..... du nord de faire respecter les lois de l'Eglise comme aussi le droit des gens, afin que personne ne pût troubler la tranquillité du pays.

Las finalement de leurs dissensions qui n'avaient aucune cause raisonnable, les deux partits témoignèrent leur reconnaissance à leurs frères du nord et leur parfaite soumission au jugement et même aux conseils que le patriarche voudrait bien leur donner. J'ai prié Sa Béatitude de se prononcer à leur sujet, afin que tous ensemble nous puissions prévenir les dangers qui menaçaient de l'extérieur.

Malheureusement Mgr. Massad déclara qu'il ne pouvait rien dire à ce sujet. Cette réponse ne permettait plus de douter que le patriarche désirait coûte que coûte la chute des chefs.

En voyant alors tout le danger de la situation, je me suis décidé de me rendre à Beyrouth pour prier Mr. Bentivoglio, alors consul général de France en Syrie, de bien vouloir intercéder auprès du patriarche, afin de rétablir entre les Maronites une paix si nécessaire.

Hélas! le consul français, qui connaissait l'intention du patriarche, crut que son intervention serait inutile à ce sujet. Lui aussi était trompé par Kourchoud-Pacha en ce qui concernait les Maronites en général.

.../...

Peu après j'ai appris que le pacha, comme aussi l'émir..... Druze devenu chrétien et Caimacam..... avaient déjà mis leur conspiration..... ..... persuadèrent les chefs qu'ils devaient se défaire du,..... se maintenir à leur poste, et, en même ..... les habitants à massacrer les chefs pour conquérir la liberté.

On m'assura que l'action devait commencer d'un moment à l'autre.

Prévenu d'un danger si grave, je quittai Beyrouth pendant la nuit afin de gagner le Kesrouan le plus toôt possible et de prévenir le mal en tant que cela dépendrait de moi. A mon arrivée, j'entendis des coups de fusil dans l'intérieur du patriarcat. Quoique je n'avais que quarente compagnons armés, j'ai avancé en toute hâte et j'ai trouvé que quatre membres de la famille Khazen suivis par des hommes armés avaient pénétré dans le patriarcat. On disait que leur intention était d'assessiner le patriarche; mais selon toutes les apparences ils ne voulaient que l'intimidre afin qu'il cessat d'encourager les habitants insurgés contr eux. Parce que autrement, étant déjà dans le patriarcat, ils auraient pu accomplir le délit dont on les accusait. D'autre part une foule des habitants, eux aussi armés, s'efforçaient de s'emparer des chefs.

Devant une telle tragédie j'ai dû mépriser le danger et après avoir dispersé la foule, je conduisais les chefs en dehors du Kesrouan. Je revins après chez le patriarche dans la même journée. Mgr. Massad était alors malade. Néanmoins je l'informai que le pacha avait préparé une conspiration à Beyrouth et qu'il employait tous les moyens (pour terroriser ??)... Les chrétiens de la Syrie..... ..... les inclinations de ce fonctionnaire..... comme on avait eu connaissance..... à évidence finalement..... par devoir suprême..... pour l'union des Maronites.

Mgr. Massad, après avoir béni la Providence, me fit à ce sujet les promesses les plus satisfaisantes.

En croyant que la paix serait bientôt rétablie au sud du Liban, je me suis rendu au nord et m'efforçais d'éteindre les liens de l'union. Mgr. Massad oublia bientôt ses promesses et les membres les plus pacifiques et même les vieillards de la famille Khazen furent tous chassés du Kesrouan. Leurs maisons et leurs biens furent saccagés par les habitants, lesquels les confisquèrent aussi, sous prétexte que les autre membres de cette famille dont je viens de parler, avaient osé menacer le patriarche. On assassina même un membre de la même famille.

Mgr. Massad, je le répète, avait l'habitude de condamner toute sorte d'oppression. Mais, malgré cette habitude et le devoir de bon pasteur, n'a absolument voulu exercer le pouvoir qu'on lui reconnaissait, pour empêcher ou condamner les violences que les habitants du Kesrouan commettaient sous son propre nom contre ses

chefs légitimes. Je crois donc que le Saint Siège et la France voudront bien juger de sa responsabilité en ce qui regarde les violences comme aussi les conséquences qui en sont résultées.

Les Khazen, se voyant tous ainsi sacrifiés, se sont réunis à Beyrouth, où ils se sont mis à la disposition de Kourchoud - Pacha et de l'émir Béchir.

Ces deux fonctionnaires, saisissant cette occasion favorable à leur conspiration, réussirent à exciter presque tous les chefs maronites contre le patriarche et à les réunir avec les (chefs druzes) au Han-el-Moudeirj, où ils persuadèrent les mêmes chefs que les projets du patriarche menaçaient tous les chefs, soit chrétiens soit druzes.

Ils décidèrent de signer un compromis par lequel chacun des deux partits s'engageait avec serment à employer tous les moyens pour empêcher ses corréligionnaires de quitter le territoire pour défendre leurs compagnons attaqués chez eux par l'autre partie, en laissant à Kourchoud-Pacha le soin d'administrer la justice: ce qui l'autorisait à faire massacrer les chrétiens un à un.

Cet acte me fut présenté par un envoyé du pacha avec l'ordre de le signer. Il ajoutait que autrement je serais responsable des troubles qui pourraient surgir dans le pays. J'ai refusé de signer, en déclarant que ma résolution était de défendre mes corréligionnaires où qu'ils se trouveraient. Je rejettai aussi la responsabilité sur ceux qui ne voudraient pas respecter les lois.

En outre j'ai envoyé les copies de tous ces documents à Mr. Bentivoglio, en lui faisant remarquer que les massacres ne pouvaient tarder et le priant de bien vouloir veiller à la sureté publique.

De son côté le pacha, persuadé que ni les précédentes promesses qu'il m'avait faites, ni les dernières menaces qu'il m'avait adressées, n'auraient pu me faire négliger mon devoir sacré promit aux Druzes de me faire attaquer au nord du Liban pour m'empêcher de porter secours de là à mes corréligionnaires du sud. En effet, les chefs musulmans des districts de Tripoli, aidés par un d'étachement de soldats turcs menacèrent le nord quand les désastres du sud..... avec une vitesse incroyable.

Les chefs marnites des districts mixtes, menacés par l'attitude du patriarche, comme j'ai indiqué, et trompés par le pacha qui leur avait manifesté l'intention d'ouvrir une route aux druzes soutenus par son armée, afin de pouvoir pénétrer dans le Kesrouan et mettre un terme à la révolution de ce ~~pouvoir pénétrer~~ district, comme aussi aux desseins de Mgr. Massad, sont restés fidèles à leur serment et empêchèrent, soit pas astuce soit par force à leurs corréligionnaires de se réunir et de se défendre tous ensemble.

.../...

Ainsi les Druzes, tous unis et si bien appuyés par les troupes du pacha qui les suivait de près, n'avaient qu'à mettre à feu et sang, les uns après les autres, tous les villages qui se trouvaient sur leur chemin.

De mon côté, dès ce que ce mouvement fut connu, mouvement dont la gravité ne pouvait être dissimulée, j'ai confié la défense du nord à mes amis, et, conduisant à mes propres depenses quatre cents hommes, quatre cents combattents, je suis arrivé après une marche forcée de deux jours et une nuit à Bekfaya, village principal du district mixte de Matten. Les Druzes quiétaient déjà arrivés à ces portes, se sont rétirés sans combat et ainsi les désastres de ce district ont cessé.

Le fameux chef des Druzes, Hussein-Talhouk, se rendit pendant la nuit à Hazmié, où il trouva le pacha avec ses troupes et lui annonça mon arrivé à Bekfaya. Il ajouta que les Maronites avaient menacé de se réunir et que les Druzes tous seuls ne pourraient continuer la lutte. Le Pacha lui assura que, si Karam attaquait les Druzes, il aurait contre lui les soldats et les canons du gouvernement.

Au commencement de la journée me sont arrivés un ordre du pacha, un autre de l'émir Béchir et une lettre de Mr. Bentivoglio, m'invitant à me retirer vers le nord, puisque, disaient-ils, les événements du sud ne me regardaient pas personellement. J'écrivis au pacha en lui assurant que ces événements me touchaient assez et que je ne voulais nullement me retirer.

Le pacha fit alors appel aux consuls généraux des puissances. Il leur montra ma lettre et me donna raison en leur présence. Il dit en effet les Druzes voulaient attaqués Zahlé, ville des chrétiens libanais, séparée du reste du Liban par une chaîne de montagne qui la dominent. Il ajouta qu'il était disposé à envoyer des soldats pour défendre cette ville, dans le cas où les consuls généraux voudraient l'assurer de ce que moi je n'abandonnerais pas Bekfaya pour aller attaquer les Druzes. Les consuls généraux acceptèrent cette proposition et je reçus aussitot une lettre de Mr. Bentivoglio qui me la faisait connaitre. Il m'informait que l'idée du pacha était changés du noir au blanc, qu'il avait déjà envoyé des troupes pour la défense de zahlé, comme aussi des chrétiens qui se trouvaient alors dans les districts mixtes du sud. Il ajoutait que, si je quittais Bekfaya pour me rendre a Zahlé ou à n'importe quel autre androit ou il y avait des Druzes, j'aurais contre moi, non seulement le gouvernement de la porte, mais aussi tous les gouvernements de l'Europe.

Je n'ai pas été trompé par la ruse du pacha. Mais que faire ? Prendre, contre la volonté de l'Europe, l'offensive dans une lutte contre l'autorité ? Cela aurait été deraisonnable. Rester immobile alors que les soldats du pacha pouvaient amener les druzes a zahlé plutot que la défendre ? Cela était incompatible avec les sentiments d'humanité.

.../...

Mais ainsi entre ces deux graves difficultés, j'ai répondu à Mr. Bentivoglio que si les Druzes ne reprenaient pas l'offensive contre les chrétiens, je serais resté sur le territoire de Bakfaya. Vite me suis-je établi avec huit cents combattants à Mar-Chouwaya, à l'extremité de Zahlé. J'ai en voyé à cette ville l'Emir Daoud-Mourad avec deux cents hommes, comme aussi deux cavaliers chargés de revenir au galop pour me faire savoir si les druzes se trouvaient aux alentours de la ville.

Une distance de six heures de marche sépare Zahlé de Mar-Elias-Chouwaya.

Les deux cavaliers sont arrivés à leur destination, mais quelques minutes après les routes furent barrées. L'Emir Daoud et les habitants de Zahlé se voyant attaqués par les soldats du pacha d'un côté et par les Druzes de l'autre, sauvérent leurs familles en se dirigeant du côté du Baalbek, afin de regagner plus tard le Liban.

Atrois heures du matin on vint m'annoncer la lutte. Trois heures après je suis arrivé à Zahlé d'où les Druzes avaient disparu. Les soldats, qui mettaient le feu au reste des maisons, se sont rétirés alors dans leur campement situé au-delà de la ville.

En voyant les flammes, mes soldats et compagnons voulaient absolument assaillir le camp. Je les arrétais afin de ne pas fournir au pacha un prétexte contre les chrétiens des autres districts mixtes, dominés déjà par quelques détachements de soldats. Ceux-ci néanmoins désarmérent les chrétiens de Deir-El-Kamr et de Hasbaya-Rachaya et les livrérent un a un aux Druzes, lesquels les massacrèrent avec la plus grande cruauté qu'on puisse concevoir.

Les notables des Druzes aux-mêmes regrettèrent ces actes de sauvagarie que l'on voudrait attribuer à courage.

C'est donc bien clair que les Druzes n'ont été que de misérables instruments de la barbarie du Pacha et de ses troupas; que les chefs maronites désiraient en finir n'importe comment avec les caprices de Mgr. Massad; et que finalement si, malgré les dissensions surgies entre nous. Nous n'avons pas pu sauver nos frères de l'extrême sud et ceux de Damas, cela arriva parce que les agents trompés par le Patriarche nous ont lié les mains.

Cependant après l'arrivée de l'expédition francaise en Syrie et le rétablissement de la surete publique, la France ne pouvant pas croire que les abus de Monseigneur Massad, et la chute des chefs maronites et de quelques personnages européens eusseut causé les désastres, Jugea que les Maronites étaient dégénéres et qu'ils ne pouvaient conserver leur autonomie. C'est pourquoi elle a préfére pour nous la constitution actuelle du liban.

DEFAUTS DE LA CONSTITUTION DE 1860

La France a juge cette constituion selon les apparances

.../...

extérieures, tandisque son fond est une source d'équivoques et d'injustices.

Cette constitution donne au Liban un gouverneur soi-disant catholique, non indigne et constitutionnel. Mais il s'appelle Moutsarref, ce qui veut dire en arabe et en Turc absolu: titre qu'on ne pourrait jamais donner à un gouverneur constitutionnel; puisque, étant absolu, il viole la constitution selon sa volonté; étant constitutionnel ne doit être absolu.

La constitution donne cnore à chaque communaute chrétienne un Moudir, c'est nombreux, se donnent eux-mêmes ces Moudirs. Mais les Druzes n'en ont qu'un seul. Or L'Administration particulière des Chrétiens les divise tellement qu'ils ne peuvent jamais se réunir, tandisque celle des druzes leur conue l'union et la force dont la politique se sert à caprice contre les Chrétiens.

Il fut encore remarquer que les districts mixtes du Sud, où le sang des crétiens a fait devenir rouge la terre et où les chrétiens survivants son encore aussi nombreux que les druzes, ont été soumis à l'administration du moudir druzes. La Constitution a accordé au Liban trois triounaux mixtes, il en dispose comme il lui plait. En outre ces trois tribunaux ne peuvent nullement juger les causes commericales qui sont les plus nombreuses au Liban. Ces causes doivent être juger à Beyrouth, d'où surgissent des milliers d'occasions d'abus et d'injustice. De plus elle accorde au Pacha une milice de deux milles cinq cents hommes. Les revenus du Liban n'étant pas suffisants, la Porte s'est chargée de payer au moutsarref un traitement d'un demi million de france qui lui enlève toute indépendance et l'oblige à executer les ordres arbitraires qui lui soient donnes.

Ceux-ci sont defauts principaux de la constition. Neanomoins la France l'ayant acceptée pour le Liban, les maronites s'y sont soumis. Mais voilé que Mgr. Massaad ayant peut être reconnu où s'ayant aperçu des tords qu'il a causés aux maronites, s'est mis d'accord avec le Moutsarref, lesquels violent la constitution et menent au comble les malheur des maronites. Les faits suivant le prouvent.

V

ACTES DE MGR. MASSAAD POUR AIDER LES RUSES

de DAOUD PACHA

Daoud Pacha premier moutsarref du Liban m'accusa injustement et le commissaire provisoire de la Syrie, Fouad Pacha, en prit actes pour me conduire à Constantinople sans aucun forme de procés. Mr. Moustier, alors ambassadeur de france en cette capitale; m'assura qu'au terme de son mandat Daoud Pacha serait rappele du Liban. C'est pourquoi j'ai engagé ma parole d'honneur à rester en Egypte jusqu'au terme préscrit, qui devait finir après trois ans environ.

Ce terme étant déjà près de s'accomplir, j'ai reçu dans une lettre un billet de Mgr. Debs, alors secrétaire du patriarche et maintenant Archeveque de Beyrouth. Le secrétaire me déclarait par cette missive que, si je desirais cotenir l'appui moral du Patriarche, je devais m'engager par écrit à suivre ses conseils futurs. J'écrivis alors au secrétaire en lui exprimant mon grand regret de voir que le Patriarche doutait ainsi de ma veneration. J'ai ajouté que les conseils de sa béatitude ne pouvaient ne pas être d'accord avec les lois de la sainte église pourlesquelles je paraiesse la plus grande veneration, et que le Patriarche n'avait aucune raiso raison de m'exiger un tel engagement, le même secrétaire m'écrivit un autre billet par lequel il me plaçait entre ces deux decisions, c'est à dire ou de prendre l'engagement qu'il m'avait déjà proposé, ou de ne plus compter en rien sur l'appui de Mgr. Massad.

Je me suis decidé alors à lui écrire que je ne compterais jamais plus sur cet appui et que je ne prendrais jamais un semblable engagement.

Le Patriarche persuade alors que je suis très loin de me soumettre à ses projets, déjà assez connus, et croyant d'après ce qu'il semblait, que le Moutsarref étant étranger au Liban, devait bon gré mal gré le satisfaire dans ses exigeances, s'empressa de gagner la bonne grace de Daoud Pacha et d'essayer de me soumettre au caprice du motsarref. Pour cela contrairement à la déclaration faite entre lui et moi par l'entremise de son sécrétaire, Mgr. Massade tacha d'apparaitre aux yeux de Mr. Oustrey, alors consul général de France en Syrie, comme interesse à mon sort, et, après avoir qualifié d'obstination mes décisions dictées seulement par des devoirssacres, il exprima son regret de me voir incapable de gouverner le Liban. Il lui assira finalement qu'il réussirait à me convaincre d'accepter ce que j'avais refusé à maintes reprises, à savoir, une charge sous le commandement de Daoud Pacha, au cas où il serait accorde à celui-ci un mandat plus long que le premier.

Mgr. Massad était bien libre de demander un nouveau mandat pour Daoud Pacha. Mais en m'accusant sous l'apparence d'amitié,il a permi que l'on soit étonné de sa manière d'agir. En outre, en faisant au gouvernement français des promesses sur ce qui me coucernait, promesse qui pouvait être d'accord avec la décision déjà prise entre lui et moi par l'entremise de son secrétaire(comme je viens de le rappeler) a, me semble-t-il, trompe la France à mon égard et prit la responsabilité ces desastres que ses prétentions ont causés.

Or, Mr. Outrey, se fiant aux affirmations du patriarche, est alle à constantinople, d'où il obtint pour Daoud Pacha un mandat de neuf ans. de mon côté, voyant la promesse de Mr. Moustier évanuie et que mon partit était, d'après le Patriarche, celui d'accepter malgré moi, une charge sous le commandement d'un Pacha, dont l'injustice était déjà proverbale, je me suis résigné à solliciter du gouvernement français qu'il demandât pour moi à la

...

sublime Porte le changement de mes charges au Liban contre d'autres ailleurs pour pouvoir m'y établir. Mais le gouvernement français, qui m'était au fond favorable n'approuva pas ma demande. Croyant que le but du Patriarche était mon propre interet, me declara finalement son desir de me voir rentrer au Liban pour accepter un emploi sous le commandement du Moutsarref. - Me soumettre au pouvoir l'égitime du Pacha, c'était chose possible pour moi. Mais d'accepter un emploi sous son commandement m'était impossible, était donné qu'il n'aurait respecter ni la constitution ni aucune loi. J'aurais été obligé en réalité ou à trahir mon chef ou ma conscience. C'était pourquoi j'ai supplie de nouveau le gouvernement français de daigner acceder à ma premiere demande.

Mais grace aux precedentes affirmations de Mgr. Massad, Mr. Outray m'accusa d'obstination. Il me fit savoir que ma demande ne pouvait être exaucée et que je ne pourrais rentrer rentrer au Liban, si ce n'est pour accepter un emploi sous le commandement de Daoud Pacha. Entre-temps pour témoigner au consul général mon respect pour la France, je le priai de m'accorder un poste dans la chancellerie française. Malheureusement Mr. Butrey, ayant déclare à Paris et Constantinople que je Patriarche qui lui avait l'assurance de m'amener au service du Pacha, ne voulut consentir à d'autre solution qu'à celle de Mgr. Massad.

Je ne pouvais me resigner ni à perir de faim et de misére à l'étranger ni à servir ou me livrer au caprice. J'ai exposé donc en resime à Napoléon III comment les choses se trouvaient et me suis rendu au Liban, où j'ai déclare à Mr. Outrey, au Pacha et au Patriarche que j'étais dispose à temoigner ma soumission au pouvoir régulier du Pacha et me defendre contre l'opression.

On me laissa tranquille pendant deux ans, au cours desquels j'ai montré non seulement mon exemplaire soumission au pouvoir regulier, mais aussi le grand interet que je prenais à la tranquilite de mes citoyens, comme aussi au triomphe de tous les ordres légaux du Pacha.

Mais le moutsarref ne se contentant pas d'administrer legalement le Pays fut toujours mécontent de ma decision de ne pas accepter un emploi sous ses ordres. Il finit par réunir des soldats et pénétra à l'improviste au Kesrouan où il commit d'évidentes injustices. Je le priai alors de daigner faire justice à l'égard de quelque personnage qu'il avait mis en prison sans aucune forme de procés. Il me répondit, par une lettre en français, qu'il avait exaucé ma demande. Il me chargea aussi de la même lettre de calmer les esprits des habitants parmi lesquels une certaine agitations était manifestée.

.../...

Moi étant interressé plus que le moutsaref, lui-même, à la tranquilite de ma patrie, je me suis rendu chez Naher-Ibrahime avec un certain nombre des chefs de vieillards et de notables du Nord du Liban, avec l'intention d'aller le voir à Jounieh, où il se trouvait avec ses troupes. Nous desirions lui temoigner notre soumission et nous assurer de sa loyauté.

Le Pacha m'accusa vite d'avoir l'intention de l'attaquer et me manifesta de ce que moi je restasse là où j'étais arrivé, afin de decider la maniere de me recevoir. Immediatement après il appela d'autres troupes qu'il avait preparées à Beyrouth et me fit assaillir de bon matin par un detachement de cavalerie.

Après avoir provoqué notre assemblée, dans laquelle se trouvait ces nommes armés, selon l'usage suivi par celui qui accompagne les chefs Libanais, les cavaliers se sont retires. Le petit nombre de nos compagneons les ayant poursuivis, les troupes placées en embuscade dans differents endroits se sont manifestées et moi je me suis retiré au Nord.

Le Pacha s'empressa de m'accuser de ce fait que lui-même avait prepare et demanda à la sublime porte de nouvelles troupes qui lui ont été envoyées. trés volontiers. Il invitales libanais à rester tranquilles en leur assurant qu'il n'avait aucun projet contre eux et qu'il vaulait seulement me prendre vivant ou mort, comme rebelle d'après son avis.

Les maronites ne pouvait ignorer les faits, mais moi voyant que le moutsarref, grâce à Mgr. Massad, avait trompe la France à mon égard et que les habitants du Liban ne pouvaient me defendre longtemps contre les forces de l'Empire Ottoman, je priai les susdits habitants de rester obeissants aux ordres du Pacha, et, prenant avec moi trois cent cinquante compagnons, je me rendis à Benaché, petit village à l'extremité sud, d'où je désirais gagner le desert, la mer atant déjà fermée pour moi.

Emin-Pacha chef militaire qui me poursuivait, avait sous ses ordres un détachement de soldats reguliers, la milice du Moutsarref, un détachement de cavalerie bulgare, en tout neuf milles hommes, il m'écrivit d'aller le trouver et le voir à l'archeveche de tripoli, situé à proximité de Bénache. La nous nous sommes trouvés le Pacha me proposa de témoigner ma soumission au Moutsarref.

-- "Ma soumission au pouvoir légal, ai-je répondu, au pouvoir du gouverneur est toujours assurée. La preuve en est que je suis pret à me rendre chez le Moutsarref, s'il veut m'accorder un jugement regulier, devant un tribunal quelconque, et je m'engage à accepter la sentence quelle qu'elle soit qu'on pourrait prononcer à mon sujet."

Le Pacha militaire, surpris de se voir oblige de suivre un homme soumis au pouvoir et aux lois de sa patrie, hésita et douta, parait-il de la sincerité de mes paroles. Il me demanda alors un écrit pour temoigner la cer...

titude de susdite soumission. Je lui livrai immédiatement l'écrit qu'il me demandait. Je lui ai présenté aussi mon épée en témoignage du respect que j'ai pour la puissance militaire de l'Empire.

Emin-Pacha m'a promis d'aller à Tripoli afin de demander par télégramme au Moutsaref de m'accorder un jugement régulier. Il se rendit en effet à Tripoli; mais de très bon matin la milice du Moutsaref, composée de Druzes et des chrétiens, m'attaqué à Bénaché. Emin-pacha et les détachements des soldats et des Bulgares, arrivèrent un peu plus tard. La bataille dura toute la journée. Au coucher du soleil, les survivants des troupes du Pacha furent mis en fuite et un certain nombre parmi eux gagnèrent Tripoli pendant la nuit.

C'est alors que Derviche Pacha SERASCHIERE et Hussein-Pach FARIK sont venus de Constantinople avec de nouveaux détachements de troupes. Aux chefs militaires de la Syrie fut donné l'ordre de m'encercler de tous côtés et de me prendre cette fois plutôt mort que vivant.

Bref, pendant treize mois suis-je mis dans un cercle de fer et de feu. Seule la providence divine pouvait conserver l'honneur à mes compagnons dans une lutte aussi sanglante. Mes chers compagnons, encerclés par quelques groupes de musulmans et de métualis habitants de la Syrie, unis aux troupes de SERASCHIERE, ne faisaient que renouveler leur confiance en le tout-puissant auquel témoignaient de plus en plus leur résomution d'observer ses commandements jusqu'au dernier soupir et de préférer une mort honorable dans une défense légitime, plutôt que se rendre à discrétion à un Pacha ennemi des lois.

De mon côté désirant toujours épargner le versement de sang et n'ayant plus assez de provisions, j'ai renvoyé le plus grand nombre des miens et j'ai taché d'éviter les combats autant qu'il m'était possible. J'ai trompé les détachements des soldats en me transportant d'un côté à l'autre dans un certain espace du territoire. Grâce au tout-puissant, toutes les fois qu'une rencontre se présentait, nos persécuteurs étaient mis en déroute, sauf une seule fois où je me trouvais avec soixante de mes compagnons, entourés dans une vallée par quelques milliers de soldats turcs. Nous nous retirâmes alors en nous ouvrant un passage à travers les troupes. J'ai cru alors préférable de renvoyer tous mes compagnons, sauf quatre lesquels je suis resté caché à tout regard humain pendant quarante jours, en recommandant aussi aux autres de ne pas me rechercher.

Daoud-Pacha qui avait promis aux habitants de respecter leur neutralité commettait contre eux des injustices incroyables. Il voulait les forcer à me combattre et m'attaquer; et finalement à me rechercher avec ses troupes. Il en gagna quelques-uns sans conscience et les mit à ma recherche avec un certain nombre de Métualis, secte de Musulmans. Ils étaient au nombre de trois cents

hommes environ. Ils ne se contentaient pas de me rechercher; ils saccageaient les petits villages. C'est ce qui me décida à me laisser découvrir. Moi j'étais alors au dehors du Liban et avais déjà huit compagnons. Nous marchâmes pendant la nuit et nous nous sommes installés dans la ruine de ma maison, à Ehden, que Daoud Pacha avait déjà incédiée. Ceux qui me recherchaient, devaient naturellement passer à Ehden, déjà abandonné par ses habitants, lesquels durant l'hiver se rendaient à Zghorta, près de Tripoli. Au commencement de la journée, les hommes du Pacha sont arrivés et un petit combat fut engagé. Les Métualis rentrèrent dans le district de Danié, hors du Liban, poursuivis par deux de mes compagnons. Les autres s'éparpillèrent en nous laissant un blessé et quatre prisonniers.

Moi je gardai toujours l'espérance que la France aurait découvert tôt ou tard les intrigues employés contre moi et que celle-ci obligerait le Pacha à respecter le droit des gens.

Ainsi donc, pour empêcher mes compagnons de se réunir autour de moi et provoquer ainsi de nouveaux combats avec les troupes réguliers campées entre Ehden et Zghorta, je me suis retiré pendant la nuit dans ma chachette à huit compagnons qui avaient soutenu le petit combat. Mais le Moutsaref, sans jamais perdre du temps, se mit à me poursuivre avec sa milice un nouveau chef métuali et quelques autre chefs chrétiens qu'il avait déjà trompé.

Persuadé alors que ces luttes ne pourraient terminer qu'avec ma ruine ou avec celle du moutsaref, je renonçai à tout fuite. J'appelai les chrétiens que j'ai trouvés sur mon chemin et les invitai à venir mourir dignement ou à faire respecter les lois. Arrivé à Edjbeh, j'ai donné quelques petites leçons administratives à quelques chrétiens de mauvaise conduite. Je me suis trouvé en ce temps là entre deux corps armés que le Pacha avait organisés contre moi: l'un sous les ordres d'un Bey soit disant chrétien, l'autre sous les ordres d'un Bey Métuali; forts, chacun de trois cents hommes environ. Je me suis décidé à ne plus leur laisser le temps de se réunir contre moi.

Profitant donc de leur position: l'un à ma droite, l'autre à ma gauche, j'attaquai au tomber de la nuit le métuali qui dut se réplier sur Tripoli avant que les troupes régulières eussent pu lui apporter secours, et à l'aurore je suis allé chercher. Celui-ci s'était déjà retiré lui-même en désordre.

J'avais alors cinquante compagnons et bien vite j'ai pu marcher avec deux cents hommes environ contre la milice du Pacha. Mais, sachant que le Pacha était près de Beyrouth avec pu de forces, j'ai trompé la milice en feignant de me diriger contre et étant mon grand intérêt d'épargner le sang de libanais j'ai traversé durant la nuit les districts du Nord pour venir chercher son Exeellence le Pacha. Arrivé à Kesrouan, mes compagnons se sont multipliés. La milice du Pacha arriva à Ghazir, et j'ai attendu pendant deux jours. La milice resta immobile.

Ayant plus d'intêret à rencontrer le Pacha qu'à livrer des combats inutiles, j'ai passé au district de Matten, où quelques

employés du Pacha voulurent me barrer la route, me manifestant leur volonté àce sujet. J'ai continué mon chemin en les laissant tranquilles. J'arrivai à Beit-Chébab et j'ai vu que la milice du Pacha me suivit de loin. Celle-ci vint camper dans le Kesrouan, en face de Bekfaya, où se trouvaient les employés du Pacha auquels les habitants de ce Chef-lieu déclarèrent qu'ils m'étaient favorables.

Au même moment, on vient les prévenir que j'étais près de Bekfaya pour les attaquer pendant la nuit, afin qu'ils ne pussent se réunir le lendemain avec la milice. A cette nouvelle laissèrent-ils la ville et j'y entrai sans coup férir.

Le matin, à l'aurore, j'ai reçu une lettre de Mr. des Essarts qui m'invitait à éviter absolument un combat avec la milice et à rentrer à Kesrouan pour le rencontrer chez le Patriarche. On m'informe le même jour que Daoud Pacha s'était déjà réfugié à Beyrouth et que Mr. Altap, Chef de la Milice, devait recevoir au même temps une lettre du Consul Général dans le même sens de celle que j'avais reçue.

La lutte était déjà commencée, entre la milice et les hommes auxquels j'avais confié la surveillance de la route. J'ai laissé alors ma suite à la proximité de Bekfaya et suis allé au galop pour les retirer. Après avoir réuni mes compagnons hors du Théatre du combat, je me suis rendu vers le Kesrouan par un autre chemin que celui où la lutte avait commencé.

Om m'assura plus tard qu'après mon départ la milice avait massacré une femme et un vieillard dans une maison de campagne près de laquelle le combat avait eu lieu. A la suite de ce fait les chrétiens du Liban en général prirent les armes à ma faveur. Je parlerai plus tard de ma rencontre avec Mr. Massad pendant cette défence de treize ans.

On a déjà remarqué que Mgr. Massad avait trompé la France à mon sujet et fut ainsi la cause fondamentale des désastres, lesquels je ne pourrais mentionner entièrement dans ce résumé. Grâce à lui, le Moutsarref, sous le nom de gouverneur chrétien, put causer au nord du Liban le mal que son collègue, Kouchid-Pacha, auteur des massacres, n'avait pu que faire.

Le prélat avait obtenu, en échange des services qu'il avait rendus au Moutsarref, des offrandes particulières et des salaires pour ses parents pour sa suite, comme aussi la nomination de son frère à la charge de moudir au lieu des chefs pacifiques au Kesrouan. C'est pourquoi il croyait imprudent de rappeler au Pacha les lois du Pays. En outre lui ayant engagé la France à donner au moutsarref le nouveau mandat, devait non seulement garder le silence sur les folies du Pacha, mais aussi justifier sa conduite. La France, qui connaissait le Prélat comme Chef de l'église maronite, le croyait intéressé plus que personne au bien général. C'est pourquoi elle rejetait toujours les plaintes du peuple. Elle attendait que le Patriarche se prononçat sur les faits. Ainsi Mgr.Massad, après avoir été le germe des causes principales des désastres devint

le plus intéressé à cacher les injustices qui se commentaient au Liban.

Ce n'est pas tout: Le Prélat avait certainement besoin d'un stratagème pour dissimuler, devant les maronites, son amitié avec leur opresseur. Ce stratagème fut pour Mgr. Massad de se montrer à leurs yeux comme effrayé de la sauvagerie du Pacha et de l'indifférence du gouvernement Français. Il prit donc le parti d'éloigner les maronites de la France. Ceci lui permettait aussi de mieux les assujettir à ses propres desseins comme encore au caprices de son ami le Moutsarref.

A la suite de cette tragédie un fait très curieux se produisit. Daoud Pacha, soit pour donner au Prélat un prétexte meilleur, soit qu'il se méfiait de lui l'accusa d'être satisfait de ma résistance et lui adressa les menaces les plus brutales. Il m'accusa aussi auprès des gouvernements non catholiques d'être l'ami intime du clergé et d'avoir pour but l'intérêt politique de Mgr. Massad. J'ai l'honneur de confirmer la première partie de cette accusation et de nier la deuxième. Mais ce qui rendait ridicule la ruse du Pacha et que le Patriarche, m'annonçant lui-même la gravité de ces menaces et la faisant connaître de tout le monde, m'invitait à suivre les conseils de Mgr.Valerga ex-Patriarche de Jérusalem, lequel était d'accord avec Mgr.Massad à me persuader de me rendre à discrétion au Moutsarref. Personne donc ne peut ignorer que, m'invitant ainsi à la suite des menaces assez brutales, Mgr.Massaad aurait une crainte assez plus blamable que les menaces. En supposant qu'il voulut préférer sa sûreté à son devoir de dire la vérité, il devait abandonner le Liban pour se rendre à Rome ou à Paris.

Mais aider un gouverneur constitutionnel à violer la constitution, et livrer ainsi le pays à une tyrannie sans nom, justifier les délits et inviter sous le poids de prétendues menaces, ces qui demandaient que les lois fussent reconnues à se livrer au moutsarref rebelle et trompeur, n'est pas d'accord ne convient point au caractère d'un prélat, pas même à celui d'un simple croyant. Qu'on se rappelle que moi j'avais publié des plaintes contre l'attitude de Mgr. Valerga, ex-délégué apostolique de Syrie, et que la délégation apostolique publia, dans le journal "l'Univers" de 29 Juillet 1872, un communiqué qu'il appelle rectification. Ce communiqué contient les lignes suivantes:

"Se déclarent, il parle de moi, disposé même à abandonner le Liban pour un certain temps pour le bien et l'intérêt de la Paix et de partir volontairement pour l'Europe, en témoignage de sa soumission, il promettait de se montrer obéissant en tout ce qui serait convenable selon l'esprit de la religion catholique".

Le communiqué disait encore:

Mgr.Valerga demanda quelles étaient les instructions qu'on avait au sujet de Joseph Karam. Daoud Pacha répondit de le prendre vivant ou mort".

Il ajoute encore:

"Que faire dans cette situation ? Il faut télégraphier à Constantinople, au gouvernement Ottoman et à l'ambassadeur de France. A la question posée, c'est à dire, si on pouvait permettre à Joseph Karam de se retirer, on reçoit une réponse négative. L'ambassadeur de France de son côté répond au Consul qu'il doit régler sa conduite sur celle de Daoud Pacha, en ajoutant des allusions graves à la charge de Mgr.le Patriarche maronite".

En effet, le Patriarche afin d'obtenir le nouveau mandat pour Daoud Pacha, avait garanti à Mr.Outrey qu'il m'aurait amener à accepter une charge sous le commandement de moutsarref, comme j'ai déjà raconter, cette garantie mal fondée du moutsarref décida l'ambassadeur à retirer la promesse qu'il m'avait faite, elle l'a déterminé aussi à m'engager à accepter cet emploi. L'ambassadeur ayant pris cette décision, ne voulait plus reculer devant ma résistance. De mon côté, je ne pouvais me livrer au caprice du Pacha que l'ambassadeur ne pouvait connaître à cause des affirmations inexactes de Mgr.Massaad. Cela rendit inutiles toutes mes explications et mes demandes, qui n'avaient d'autres buts que d'obtenir ou l'observance et le respect des lois ou la permission de quitter le Liban. Finalement l'ambassadeur convaincu trop tard que les affirmations de Mgr. Massad manquaient de fondement et que les malheurs quien étaient dérivés étaient insupportables pour le monde, chrétien, ajouta des allusions graves au sujet de Mgr.le Patriarche maronite. Voilà ce qui confirme encore une fois que Mgr.Massad ne pouvait se soustraire à la responsabilité par rapport aux désastres que ses affirmations précédentes ont produit.

On rappelle aussi que moi j'avais eu à me plaindre à Mgr.Valerga, parce qu'il m'avait écrit de suivre ses conseils futurs. Etant Mgr.Massaad le premier qui avait prétendu de moi un seul engagementn tout porte à croire que lui même l'eût inspiré à Mgr. Valerga, afin que mon refus put déterminer le délégué apostolique à ne pas m'accorder l'audiance que je lui ai demandé. En effet, ayant prié le délégué apostolique de ne pas m'obliger à prendre cet engagement, je ne pus obtenir son audiance, ainsi donc, pour couvrir ses erreurs, Mgr.Massaad s'abrita derrière le délégué, pour créer un malentendu dû entre lui et moi et rendre la situation plus difficile que jamais.

En parlant encore de moi la déléguation apostolique a dit:

Profitant de réserve contenue dans salettre premiere, il disait avoir voulu simplement faireappel à un tribunal qui le jugeat selon les lois".

Et à la suite de cette demande dont la légalité ne pouvait tromper personne, on m'attribuait de secondes intentions. En effet malheureusement Mgr. Massad avait-il dès le commencement jeté des doutes sur ma cause en donnant à mes demandes relatives aux lois un caractère et un sens qui ne pouvait nullement leur convenir. Il disait hautement que, en invocant les lois à ma faveur contre l'injustice, je me faisait moi même un obstacle au pouvoir

.../...

de mes chefs et même leur juge. Cette prétention est tellement absurde que je n'aurais jamais pu l'imaginer. Le pouvoir étant légitime, trouvait dans l'observance des lois son triomphe. Au reste il, serait bien imprudent de publier des lois, si le peuple et les particuliers ne povaient les invoquer au besoin. Moi donc je ne fais pas du tout juge de mes chefs en les priant de me rendre justice; mais au contraire, j'ai l'honneur de leur rappeler ainsi leur devoir de respecter l'autorité supréme de l'église et de l'Empire qui confirment les lois et qui limitent les pouvoirs de chefs subalternes. J'ai aussi l'honneur de leur recommander en même temps les droits de Dieu et de hommes. Finalement je m'empresse toujours de leur persuader que ne respectant pas les lois, tot au tard tomberont-ils avec le peuple dans le fond de l'abime.

C'est donc évident que si la sainte cause des lois que je soutiens ne plait pas à des chefs capricieux, celle-ci a été et sera toujours la seule base de triomphe de tout pouvoir digne du genre humain. Tout chef honnête doit la soutenir.

La délégation apostolique, après avoir ainsi affirmé la légalité de mes demandes comme aussi les injustices de Daoud-Pacha, a avoué ce qui suit:

"Que les décisions n'ont pas été prises par le seul délégué apostolique mais d'accord avec le patriarche maronite, l'évêque maronite de Beyrouth, le consul général de France et Daoud-Pacha".

Quant au délégué apostolique, ne connaissant pas ni la langue du pays, ni les lois civiles, ni ma cause, il pouvait se fier aux renseignements de Mgr. Massad. Ainsi encore lex-évêque de Beyrouth et Mr. Des Essarts pouvaient suivre les conseils du patriarche maronite en ce qui me concerne. Mais Mgr. Massad ne pouvait ignorer la réalité des faits déjà éclaircis, ni les services que je lui avais rendus, ni les torts qu'il m'avait causés en toute circonstance commit, me semble-t-il, une erreur très grave en prenant des décisions d'accord avec Daoud-Pacha, qui voulait se saisir de moi n'importe comment, vivant ou mort.

En voulant me prendre, le prélat désirait naturellement perdre avec moi la cause des lois que je soutenais et perdre ainsi les droits des Maronites.

J'espère que le Saint-Siège et la France ne voudront pas fermer les yeux sur les desseins d'un prélat qui, en pleine connaissance de cause, prenait des décisions si dangereuses et incompatibles avec sa mission spirituelle.

.../...

VI

MA VISITE ET LA CONFERENCE AVEC Mr. DES ESSARTS AU PATRIARCAT DES MARONITES.

J'ai dit ci-dessus que Daoud-Pacha eut finalement à se réfugier à Beyrouth et que Mr; Des Essarts désirait parler avec moi au patriarcat des Maronites. C'est là que nous nous rencontrâmes. Et ce fut là que Mr. Le Consul général m'assura en substance que, si je désirais mon attachement à la France et accepter momentanément la sienne en Algérie, elle s'empresserait de faire, entre Daoud-Pacha et moi, la justice que j'avais toujours réclamée. Il désirait aussi que le moutsarref rentrât au Liban pour y gouverner régulièrement selon la constitution, jusqu'à ce que la justice promise fut faite. En outre il me promit que la France veillerait spécialement pendant ce temps sur mes compagnons, sur mes compatriotes et sur mes biens.

Cet accord ayant été conclus, je me suis rendu avec le consul général à Beyrouth, d'où je me suis embarqué pour l'Algérie. J'ai été bientôt informé que Daoud-Pacha avait porté l'arbitraire au comble au Liban et qu'il poursuivait spécialement mes compagnons. Personne ne parlac et plus ni de justice ni des lois. Le patriarche, témoin de ce qui avait été convenu, s'est mis d'accord avec Daoud-Pacha et plus abec Franco-Pacha et après encore avec son ami Daoud-Pacha et plus avec Franco-Pacha et après encore avec son ami actuel Rustoum-Pacha pour employer tous les moyens afin de m'interdir le retour au Liban, à moins de m'être rendu absolument à la volonté du Pacha, de ne plus parler ni de la constitution ni d'aucune loi. Ce fut le prélat seul qui m'infligea hautement cette condamnation. C'est lui-même qui l'a manifesté sous un prétexte trompeur à Mr. le Comte de Vogué, ex-ambassadeur de France à Constantinople. Je parlerai plus tard de cette manifestation.

Je crois utile de montrer ici comment le prélat et le moutasarref entendaient continuer leurs injustices. Ils annoncent partout que, après mon départ du Liban, les Libanais sont restés parfaitement tranquilles. Ceci est très vrai. D'abord ceux qui reposent dans les cimetières sont bien plus tranquilles que les survivants, mais leur tranquillité n'est pas le résultat de leur félicité; c'est la mort. En outre les Libanais, voyant les atrocités commises contre moi, m'accusant d'avoir prié le moutsarref de respecter les lois du pays, et voyant aussi que toutes leurs plaintes contre les injustices ont été rejetées, grâce à Mgr. Massad, ont dû céder à la force. Mais ils ne pourront jamais perdre de vue ni leur droits, ni les circonstances qui leur permettaient de les revendiquer.

.../...

VII

VOYAGE DE Mgr. MASSAD EN EUROPE; SON RETOUR AU LIBAN ET QUELQU'UN DE SES FAITS

Après avoir passé par Rome, Mgr. Massad est arrivé à Paris, où il demanda une audience à Napoléon III. L'empereur des Français, qui connaissait déjà avec quelle bravoure mes compagnons d'armes avaient repoussé des forces très supérieure en nombre, et sachant donc que les Maronites n'étaient pas dégénérés, invita immédiatement le patriarche à aller le voir. Il l'encouragea aussi à demander les reformes qu'il croirait convenable au Liban, en lui promettant son aide Mgr. Massad demanda quelques jours pour réfléchir. Au lieu de profiter des bonnes dispositions de l'empereur en faveur du bien général, il lui adressa après deux jours de réflexion une note par laquelle il demandait une décoration pour lui et une protection spéciale pour le clergé maronite. Cependant ce clergé, dont la vertu est incontestable, n'a jamais voulu trouver sa consolation que dans le bien général du peuple.Quant à l'empereur, étonné du résultat de la réflexion de Mgr. Massad, lui répondit que la décoration lui serait envoyée au Liban, non conférées à Paris.

Quelques jours après Mgr. Massad fit son appatrition à Constantinople. Les décorations ottomanes brillaient sur sa poitrine et sur celle de ses compagnons. Enchanté alors de ce grand résultat de son voyage, adapta ses idées à la politique de la Sublime Porte et rentra au Liban où il s'est mis plus qu'avant à la disposition du moutsarref. Franco-Pacha chassa alors, malgré la constitution, les religieux arméniens catholiques de leur monastère situé à proximité du patriarcat maronite, pour y instaler des religieux dissidents. Mgr. Massad, au lieu de reconnaitre son tort d'avoir condamné mes demandes précédentes relatives à l'observance des lois et de protester, lui aussi contre l'injustice, regretta de voir les habitants du Kesrouan se rappeler de moi. Il chargea son ami intime, Mgr. Jean évêque de Baalbek qui réside au patriarcat maronites, de rappeler aux mêmes habitants les dommages qu'ils avaient subis pendant ma précédente défense et de les appler sur ce qui regarde l'expulsion arbitraire des religieux catholiques. Mgr. Massad avait probablement oublié que ces dommages ont été subis par mes amis, par mes compagnons et par moi, dommages causés au reste par les ennemis des lois, dommages dont Mgr. Massad avait bien profité.

Voilà le fait auquel j'avais ci-dessus fait allusion: Mr. de Vogué, exambassadeur de France à Constantinople, s'était ému de la situation des Maronites et de mienne. Ainsi intéressé au bien des Libanais, chargea Mr. Ganem, interprête de la chancellerie française en Syrie, de demander au patriarche s'il ne serait convenable que je rentrasse au Liban. A cette demande ,Mgr. Massad répondit que non. Cette réponse a la valeur d'une condamnation, elle a donc le droit d'espérer que le Saint-Siège daignera l'inviter à justifier sa condamnation ou bien à la retirer et à réparer les

dommages qui en sont dérivés.

Mgr. Massad a déjà essayer de se justifier, mais sa justification est, me semble-t-il, à désapprouver plus encore que la condamnation elle-même. Il prétend que si je rentre au Liban contre la volonté du Moutsarref, des troubles pourraient surgir. Cette même affirmation est la cause des troubles. Elle a encouragé les moutsarrefs à violer la constitution dans tous se spoints. Elle qui abolit au Liban les lois divines et humaines afin d'y faciliter le cours des injustices et la succession des désastres. Il faut encore remarquer que Mgr. Massad, pour se justifier, se montre ouvertement favorable à des actes arbitraires.

Un prélat ou un juge ne peut condamner quelqu'un que selon les lois acclésiastiques ou civiles. Mgr. Massad daigne donc déclarer laquelle de ces lois a-t-il respecté en me condamnant à abandonner ma patrie aux caprices d'un moutsarref. Si la loi de la force été quelque fois celle du caprice des conquérants, celle de l'équivoque ne plait à personne.

Si le digne ambassadeur demanda à Mgr. Massad son avis à mon sujet, ce fut parce qu'il croyait de trouver en lui un juge juste. Si la France a respecté jusqu'ici les jugements du prélat en ce qui regarde les Maronites, cela tient à ce qu'elle le croyait rempli de zêle et de perspicacité.

Or, si la Sublime Porte croit avoir un intérêt à imposer aux Maronites un caprice si repoussant, le Saint-Siège et la France n'ont jamais voulu s'en rendre responsables ou complices. Mais, si les injustices se sont aggravées tellement au Liban, cela provient des déclarations et des affirmations gratuites de Mgr. Massad .

Je site le fait suivant pour prouver comment Mgr. Massad, après s'être efforcé à abolir les droits civils des Maronites, s'est empressé de détruire les oeuvres de piété et charité.

Le défunt Michel Toubia, dont la richesse est reconnue en Syrie, n'ayant pas de descendants, s'est intéressé aux besoins de pays. Il chargea le patriarche de veiller à un collège de médecine, auquel ce même défunt avait légué par son testament le tiers de sa fortune, Mgr. Massad accepta le testament, mais le collège a été abondonné et la grande fortune du défunt a disparue.

.../...

VII

Actes de Mgr. MASSAD qui concernent les affaires ECCLESIASTIQUES.

Avant de mentionner les actes fondamentaux de Mgr. Massad concernant les affaires de l'Eglise maronite, je dois témoigner que presque, tous, le clergé et les havitants du Kesrouan sont doués d'un caractère très conciliant. En conséquence ils n'ont nullement le désir comme ils n'ont aucun intérêt à s'unir contre leurs frères du sud et du nord du Liban pour concentrer dans leur petit distrct tous les droits ecclésiastiques de l'Eglise Maronite.

Mais malheureusement, Mgr. Massad et Mgr. Jean pratiquent une sorte de politique suivie déjà depuis quelque temps, politique dont le but n'est autre que de donner au Kesrouan la place qui est réservé à Rome dans le monde catholique. Mais Dieu n'ayant pas favorisé Rome pour l'intérêt des églises dont les langues, la nationalité et les coutumes diffèrent, l'a douée d'un esprit maternel et juste; tandisque Mgr. Massad a choisi le Kesrouan pour centre d'ambition d'une seule église petite, il en a fait une source de malheurs et de ruines spirituelles. Ceci est confirmé par des faits que personne ne peut ignorer.

Le but fondamental de cette politique est de consacrer la plupart des évêques maronites entre les prêtres du district du Kesrouan, afin que le patriarche pût toujours être élu de ce district même. Voilà pourquoi ils ont érigé trois diocèses dans ce district si petit; tandis qu'il n'y en a qu'une pour trois ou quatre autres districts. Le patriarche, ayant le droit d'avoir chez lui deux évêques pour le consulter dans les affaires de l'Eglise Maronite et afin que le droit canonique soit toujours en vigueur, il les choisit parmi les prétres du Kesrouan, ce qui donne à ce district cinq évêques, ou la pluralité de tous les évêques présents des Maronites. En outre il enlève aux évêques choisis le but de leur résidence au patriarcat en les nomant l'unvicaire temporel afin qu'il s'occupe des rentes, et l'aut re vicaire spirituel pour qu'il exécute exactement les ordres de son chef.

Cette politique ne permettant pas de respecter le mérite des prêtres, a dû se transformer, croit-on, en une sorte de simonie, basée sur la partialité maintenant rappelée. Cette déplorable politique, étant soutenue par le chef de l'Eglise Maronite, n'a pas tardé à se développer et à se propager, en sorte que les faits préjudiciables qu'elle a produite sont trop nombreux pour que je puisse les mentionner dans ce résumé. C'est pourquoi je me borne à en décrire le développement principal.

L'esprit de cette politique, après avoir causé la division entre le clergé, a divisé aussi les Maronites sur leurs intérêts

.../...

civils et les a rendus presque incapables de se reconnaître comme fils d'une même patrie et membres d'une seule Eglise et d'une seule nationalité.

Ce fait suffit pour prouver la gravité des malheurs que cette politique produit. En outre, malgré les intérêts les plus essentiels du salut des âmes et quoique la majorité des évêques soit déjà assurée au Kesrouan, le patriarche ne consent qu'avec la plus grande difficulté à consacrer des évêques pour les diocèses vacabtes qui existent en dehors du Kesrouan, voulant ainsi amener les diocèses vacabtes qui existent en dehors du Kesrouan, voulant ainsi amener les diocésains à élire un évêque du même Kesrouan. Il arrive a cause de cela que la consécration des évêques est presque toujours retardée de quelques années, pendant lesquelles les ruines spirituelles s'accumulent. Le seul profit qui en résulte c'est que le patriarche s'occupe durant les années du siège vacant de l'administration directe des propriétés ecclésiastiques des diocèses en question.

Cette mesure a toujours servi à grossir la caisse du patriarcat au détriment des jeunes gens laissés dans l'ignorance de la doctrine chrétienne, tandis que le Seigneur a commandé à ses disciples de donner gratuitement ce qu'ils avaient reçu gratuitement.

Grâce aux missionnaires latins, comme aussi au père Jean Habib du Kesrouan qui a formé à ses propres dépenses une société de missionnaire maronites, les habitants de quelque village du Kesrouan même et ceux des autres districts peuvent écouter au moins quelque fois la parole de Dieu.

On rappelle que au temps de la dissension surgie entre le Saint-Siège et une partie des Arméniens catholiques, les diocèses de Damas et de Beyrouth étaients vacants avec celui de Ehden, dont la vacance date déjà de longtemps. Mgr. Massad retardait alors la consécration des évêques des diocèses, sous prétexte de ne pas vouloir ni déplaire à Rome, en les consécrant selon les anciens usages de l'Eglise maronite, ni causer la perte de mêmes usages en les consécrant selon les nouvelles reformers que Rome avait choisi.

Je me trouvais alors dans cette capitale du monde catholique et, pour épargner à Mgr. Massad cette difficulté, j'ai sollicité la Sacrée Congrégation de la Propagande à demander du Saint-Père l'ordre qui autorisât le patriarche à consacrer ces évêques-là selon les anciens usages de l'Eglise maronite. Le Saint-Père daigna donner cet ordre. Les évêques furent consacrés sauf celui de Ehden. Le bien spirituel fut rétabli à Beyrouth et à Damas. Un différend fâcheux fut ainsi évité, mais Mgr. Massad fut le seul mécontent. Il me fit savoir par une personnalité ecclésiastique que j'avais agi très mal en demandant l'autorisation de Sa Sainteté, qui pourrait, d'après Mgr. Massad, porter dommage et faire tort plus tard à nos usages, usages que je défends plus que personne, mais à Rome et non ailleurs.

.../...

Au reste le diocèse de Tripoli est déjà vacant depuis trois ans, sans que le patriarche veuille consacrer un évêque, ni selon les usages anciens ni selon les nouvelles reformes. Les ruines spirituelles de ce diocèse sont déjà incalculables. Mais les diocésains devaient subir cette peine, parce qu'ils ne voulurent fermer les yeux sur le mérite du Père Joseph Essémani, élève de Rome, rempli de zèle, qui a construit, on ne sait comment, une grande église dans la même ville, pour élire comme évêque un prêtre du Kesrouan dont la vertu principale est d'être le parent de Mgr. Jean.

Quant au diocése d'Ehden, dont l'évêque a le titre d'évêque de Harca, le patriarche prétend que Rome lui a interdit la consécration. Mais ne pouvant jamais croire que le Saint-Siège veut priver les fidèles de leurs chefs ecclésiastiques en faveur d'une politique qui ne saurait jamais être conforme à la clémence du souverain Pontife, je n'insiste pas sur la déclaration de la cause d'une telle mesure ou bien sur l'autorisation au patriarche de la déclarer lui-même.

On sait que Kanoubin, monastère situé dans la vallée appelée Vallée des Saints, au nord du Liban, où se trouvent presque toutes les possessions du patriarcat, fut autrefois le siège du patriarcat des Maronites. Mgr. Massad et son prédécesseur ont fini par choisir, au lieu de ce patriarcat vénérable, un couvent situé au Kesrouan, appelé Bkerké, et lui ont donné le nom de patriarcat.

Ce couvent fut construit par une religieuse nommée Hendié, qui se fit passer par sainte mais fut condamnée par Rome.

Voilà le fait qui donna origine à ce changement. Les évêques, dont la majorité étaient du Kesrouan, se sont réunis pour élire le patriarche à Bediman, monastère situé à Proximité de Kanoubin, où les patriarches résident pendant l'été. Une trentaine ou une quarantaine d'hommes ignorants d'une ville appelée Bécharré, se rendirent à Bediman, où ils se mirent à crier qu'il serait absurde de nommer toujours un patriarche du Kesrouan et que partant ils voulaient avoir comme patriarche l'évêque Joseph Giahgiah qui était de leur ville. Le prélat dont la piété est reconnue s'empressa de les chasser et de leur assurer qu'il ne voudrait jamais accepter d'être leur patriarche. Ce petit groupe de quelques imbécilles resta aux alentours, en criant qu'ils ne reconnaîtraient pas un patriarche de Kesrouan. Moi j'étais alors très jeune, et entre-temps j'ai pris avec moi une quarantaine de tous jeunes gens armées et, marchant durant la nuit, je suis arrivé de très bon matin à Bediman. Je chassai des alentours les imbécilles en question. Quelques heures plus tard arriva mon Père, comme aussi quelques notables du nord de Bécharré. Ils menacèrent les auteurs de cette manifestation et témoignèrent leur respact pour la parfaite liberté des évêques. Ceux-ci, après avoir élu patriarche Joseph Khazen du Kesrouan, se rendirent avec lui au même district. Peu après ils donnèrent le nom de patriarcat au couvent que Hendié avait bâti, disant que leur sureté pouvait être menacée au nord. Mais le même patriarche, Joseph Kazen, continua tous les ans à passer l'été à Bediman, où tous les maronites du nord venaient lui offrir

leurs respects : ce qui confirme la nullité de cette affirmation. Que les auteurs de la funeste politique aient ou non poussé quelque ignorant de Bécharré à se montrer effrontés et inconsidérés, leur erreur n'a jamais eu de gravité et a été immédiatement réprouvée par tous les Maronites du nord. Ce fait donc ne peut, me parait-il, justifier le changement du patriarcat. Mais cela n'est que l'esprit de la politique déplorable qui se sert de tous les moyens en faveur de l'absurde partialité que j'ai déjà déclarée plus haut.

Au reste, moi n'étant pas une personnalité ecclésiastique, je ne pourrais avoir ni ambition ni jalousie en ce qui concerne les affaires ecclésiastiques . Mais, comme enfant dévoué de la Sainte Eglise, je souhaite le triomphe de sa haute mission, dont le but n'est autre que la gloire de Dieu comme aussi le lut des âmes. Le Saint-Siège étant le seul juge de ces faits et connaissant sa propre responsabilité devant Dieu, ne saurait jamais, j'en suis sûre, regarder avec indifférence les injustices qui tendent à détruire le fruit de la religion et à déshonorer l'Eglise Maronite.

La politique de Mgr. Massad va encore plus loin. Elle s'est acharnée plus que jamais contre les ordres religieux des Maronites. L'erreur fondamentale de ces ordres est que leurs possessions ne sont pas soumises directement à l'administration du patriarche.

Voilà comme on traite les ordres dont je parle. C'est vrai que parmi les nombreux religieux dont la piété est proverbiale, il est quelqu'un qui laise à désirer en ce qui regarde la stricte observance de leurs régles. La politique du patriarche encourage ceux-ci à ne pas respecter leurs propres règles. Elle fait retomber leurs erreurs sur les ordres en général. On les accuse de ne pas pouvoir se conduire d'une façon régulière et leur impose des supérieurs du Kesrouan: ce qui donne à cette tragédie un caractère comique.

On rappelle qu'à la suite des troubles que des intrigues avaient causés entre les religieux libanais, le Saint-Siège qui avait assurément remarqué leur détachement et désintéressement du patriarche, chargea à ce sujet l'évêque Joseph Giahgiah de rétablir la tranquillité des religieux en suivant leur propres règles. Ce digne prélat accomplit sa mission avec un succès admirable. Mais il fut accusé d'avoi intrigué en faveur de son parent, le révérend Père Ephrem, que l'ordre avait élu supérieur général, tandisque le prélat avait retardé l'élection de son parent pendant trois ans, après lesquels il dut laisser aux religieux la liberté de leur conscience. Son erreur était, d'après moi, d'avoir eu trop de confiance dans les indications du patriarche qui l'avaient poussé à ne pas répondre promptement à quelque demande que Rome lui avait adressé.

.../...

Le Saint-Siège, de son côté, voulant peut-être faire ressortir la vérité par l'expérience, chargea le patriarche de diriger lui-même les religieux selon leurs régles. Mgr. Massad qui n'a jamais voulu s'exposer directement aux conséquences de ses actes, refusé cette mission ce qui pourrait faire croire qu'il est très peu disposé à suivre les commandements du Souverain Pontife. Le Saint-Père chargea alors de cette mission le révérend Père Louis, alors vicaire de la Délégation en Syrie et maintenat Délégué titulaire. Alors la politique de Mgr. Massad s'empressa à faire une grand coup.

Mgr. Jean, l'ami intime du patriarche et véritable directeur de la politique, se chargea d'interesser le même Père Louis à entreprendre au nom du Saint-Père une série de faits incompréhensibles. Ainsi donc le Père Louis invita le Père Ephrem, supérieur général de l'Ordre, et le Père Laurentios, premier directeur, à venir le trouver dans un monastère, appelé Harissa et situé dans le Kesrouan. Les deux Pères s'y rendirent, et dès leur arrivée, le vicaire apostolique leur demanda les documents qui témoignaient de leur charge. Les ayant reçus immédiatement, il déclara aux deux Pères qu'ils ne pourraient plus accepter de charge ni donner leur suffrage dans les éledtions. Ces deux religieux prièrent le vicaire de leur fournir l'explication de cette condamnation.

"Je vous l'ordonne, dit-il, au nom du Saint-Père, et vous ne devez abandonner ce lieu avant l'élection des nouveaux supérieurs".

Les deux Pères, dignes de tout élogé, répondirent alors": pour témoigner notre respect au Chef de la Sainte Eglise, au nom duquel vous nous donnez ce commandement, nous nous soummettons maintenant".

Le premier pas étant fait, le Père Louis appela au nom du Saint-Père les autres électeurs de l'ordre afin de se réunir pour élire d'après leurs règles de nouveaux supérieurs, exclusion faite des deux pères déjà privés de leurs de nouveaux supérieurs, exclusion faite des deux Pères déjà privés de leurs droits. Puis, au moment où le chapitre se réunissait dans l'église pour la vocation, le Père Louis monta sur les degrés de l'autel et dit aux électeurs:

"Je vous donne, au nom du Saint-Père, le tel Père du Kesrouan comme supérieur général, et tels autres (qu'il designa au nom de quatre), comme vos directeurs".

Les religieux, sauf un petit nombre, sortirent alors de l'église, en disant que le Saint-Père ne pouvait s'être joué ainsi de ses propres serviteurs; que s'il avait cru nécessaire ou convenable de supprimer leurs régles, il l'aurait fait d'une façon régulière; mais que le Père Louis en leur commandant au nom du Saint-Père d'élire d'une manière régulière leurs supérieurs et en leur imposant en même temps, au nom de sa Sainteté, des supérieurs choisis déjà par l'évêque Jean au profit de la politique qui ne connaissait plus de limites,

.../...

leur donnait le droit de protester contre ses actes. Ainsi donc, sans reconnaitre ces supérieurs irréguliers, ils firent appel à Rome. La sagesse a donc prouvé que Mgr. Jahja n'avait jamais intrigué en faveur de son parent et que la funeste politique, dont j'ai fait mention, cause des dangers de toute sorte. Les anciens supérieurs furent rappelés chacun à sa place, et les supérieurs extraordinaires restèrent au Kesrouan.

Or ces faits furent plus ou moins connus à Rome et dans se sagesse et son zéle, le Saint-Père ordonna au Père Louis de se rendre en Egypte, en laissant pour le moment au patriarche le soin de faire dans son propre nom ce qu'il croirait convenable et lui, plairait.

Mais voyez comment le mal se propageait. Rustoum-Pacha était déjà nommé Moutsaref du Liban et avait déjà promis aux grands personnages à Constantinople qu'il profiterait de la première occasion d'engager l'Eglise maronite et se prononcer contre la Bulle Reversurus, quoique celle-ci ne concernait directement cette Eglise. C'est pourquoi la nouvelle du différent surgi entre le vicaire apostolique et les religieux maronites encouragea les adversaires du catholicisme à Constantinople.

Ils attendaient une intervention officielle d'un moment à l'autre. Moi je me trouvais alors dans cette capitale. Mais Mr. De Vogué ex-ambassadeur de France à Constantinople, avec lequel j'étais en bon rapports, étant absent en ce moment-là, je ne pouvais avoir un appui puissant contre le mal qui se développait autant à constantinople qu'au Liban. Il ne resta donc d'autre moyen à employer que de memettre d'accord avec Mr. Baoulaki-Effendi-Haoua, afin d'essayer d'éloigner le mal autant que cela était possible.

Ainsi cet Effendi écrivit au patriarche comme vicaire qu'il était du même patriarche à Constantinople, en le priant de ne pas donner lieu à une division entre les Maronites.

De mon côté,les religieux n'ayant écrit des lettres pour me mettre au courant des faits, j'ai profité cette occasion pour leur écrire que, les religieux étant l'armée regulière de l'Eglise maronite contre l'enfer, ils devaient combattre pour le triomphe de la religion, vaincre le vice avec la vertu; et que en montrant leur fidélité aux régles que le Saint-Siège reconnaitrait ou imposerait, ils devaient se soumettre immédiatement aux commandements du patriarche, afin qu'aucune force étrangère ne pût trouver l'occasion d'intervenir dans nous affaires acclésiastiques.

Cette lettre fut lue publiquement dans l'assembles des réligieux, et, grace à leur piété, ils reconnurent les chefs extraordinaires, comme les désirait le Patriarche. Avec un accord général ceux même chefs laissairent au Ephrem la faculté de ramasser les apprenantes aux supérieur général afin qu'il pût payer les dettes contractées par lui pour construire un college à Rome et un couvent de religieuses à Atou.

.../...

Cette controverse étant ainsi terminée, je me suis occupée à répondre à une brochure écrite en arabe et publiée Constantinople. Cette brochure, publiée sans nom d'auteur, n'apprenait pas la bulle Reversurus et invitait les catholiques d'Orient en général à demander de la Sublime porte la defense les catholiques de leurs droits écclésiastiques, en remarquant l'importance qu'on a donnée à cette honteuse invitation, je me suis empresser de répondre par une autre brochure écrite aussi en arabe. J'y déclarai que, si les droits dont il s'agissait, étant ecclésiastiques, ne devait être discutés que dans l'église; que le gouvernementayant voulu défendre au chef général de l'église d'en changer les usages. Ne devait se permettre de les changer lui-même; que les catholiques n'avaient jamais reconnu un Patriarche officiel, et que si le gouvernement voulut intervenir dans les affaires écclésiastiques des Maronites, il les obligerait à les défendre au prix de leur sang.

Cette brochure fut soumise à un long examen, après lequel son Excellence Saffuat-Pacha, ministre de l'interne et maintenant ministre des affaires étrangères, me déclara qu'il ne pouvait pas en autoriser la publication. J'ai invoqué alors le droit international qui ne permet aps aux uns de publier et j'ai insister auprès du grand Wisir pour obtenir l'autorisation demandée. Haouni-Pacha, en échange de cette autorisation, la promesse de ne plus intervenir dans les affaires écclésiastiques des maronites et qu'il ne persécuterait plus les autres Catholiques d'Orient.

Parce que mes humbles efforts obtinrent ces résultats j'ai eu à subir les persecutions les plus acharnées de la part de Mgr Massad. Il se mit plus que jamais à m'interdire toute intervention en ce qui regarde mes correligionnaires. On ne sait guére pour quelle raisonle consul général de France en Syrie se soit convaicu que moi j'avais pousser les religieux à ne pas se soumettre au Patriarche; tandis que, malgré tout je me soumis personnellement au pouvoir spirituel de sa Béattitude, pouvoir dans lequel je vois et je respecte la main de Jésus-Christ lui-même.

Ceci et celà qui ne m'empêchera pas de découvrir les actes umains et blâmables de Mgr. Massad, je m'engage à faire afin que la vérité soit reconnue et qu'on ne puisse confondre la sainte réligion avec les erreure qu'un Patriarche ou un Evêcque sont capable de commettre, afin aussi que ne se perdent pas dans les ténébres les âmes pour lesquelles Jesus Christ a ouvert la voix de salut au prix de son sang généreux; - ainsi le Consul Général de France aura soin, je l'espère, de mieux se renseigner sur la verité et la réalité des faits

IX

MA SITUATION ACTUELLE EN FACE DE LA SUBLIME PORTE. DERNIERS ACTES DE Mgr. MASSAD

Suivant le developpement des événements, je doit dire que, durant les derniers temps, les injustices de Roustum Pacha m'ont pousser: à prier le gouvernement de la Sublime porte de daigner fair un

procés sur toutes les accusations qu'on fait contre moi et me traiter selon la justice qu'au moins me reconnaitre la liberté légitime afin que je puisse me rendre tranquillement dans ma patrie, et d'être sûr de l'interêt que je porte au maitien de la paix en consequence au triomphe de l'empire. Cette demande n'ayant obtenu aucun resultat, je me suis empressé de m'entendre avec tous ceux qui désirent agir non contre les droits de la Sublime porte, mais plutôt contre les injustices de ses agents.

Mais avant de conclure avec qulqu'un un accord à ce sujet, j'ai prié la France de me permettre de m'y rendre, j'avais alors l'intention de prier le gouvernement de la republique Française de demander justice pour moi, ou bien me garder sa sympathie si je continuai de mon mieux et d'après les circonstances la conduite observée jusqu'alors. Cette demande est restée aussi sans résultat; et, et les danger qui menacent les chrétiens d'Orient s'étant aggravés, j'ai preferé de me rendre en Europe plutôt que de rester à Constantinople.Cette conduite n'a pas plus au gouvernement de la Sublime Porte, et à cause de cela ma situation s'est aggravée davantage.

Au reste avant de quitter constantinople, je me suis empresser à ecrire et adresser une lettre circulaire aux évêques maronites pour les prier de vouloir tenir compte et avoir egard aux circonstances et aux evenements passés et aux conditions presentes, de ne pas negliger le droits que la Sublime Porte reconnait à toutes les communautés d'ourient de se gouverner selon ce même droit, avec le Patriarche et les notables maronites pour ce qui concerne le bien general, afin d'éviter des differends qui pourraient causer ou favoriser de nouvelles difficultés et même de massacres et rendre ainsi un remarquable service au Pacha. Je me suis engagé par cette lettre à ne pas rentrer au Liban au cas où le Patriarche les évêques et les notables voudraient s'occuper du salut du Pause, à moins que ceux-ci et le Pacha ne le désireraient. J'ai ajoute que si au contraire, on ne voudrait permettre aux maronites de se mettte par des moyens légaux à l'abri d'un nouveau désastre, je m'enpressais certainement à faire mon possible, d'accord avec ceux qui s'interessent au droit des gens, en faveur et pour la sureté de mes corréligionnaires.

Ainsi on ne pourra se méprendre sur mes intentions. J'ai desire et je désire encore me rendre au Liban Pour partager le sort de mes corréligionnaires, si le danger qui les menâce devenait plus grave autrement je suivrai le cours des événement à l'étranger.

Voici les raisons qui m'ont décidé à écrire cette lettre aux éveques. Grace à Mgr. Massad, les Maronites sont déjà livrés aux dissensions, justement ils l'étaieint avant les massacres de 1860. En outre cette fois sont-ils privés de tout moyen de defense. Le Patriarche voulant suivre son ancien projet de ne pas accorder aux maronites un chef civil, sefforce de convaincre et d'amener le Moutsarref à m'interdire le retour au Liban. J'avais l'espoir qu'à cause du grave danger qui menace tout les chretiens de Syrie, le Patriarche, en me voyant engager par ma lettre aux évêques à ne pas rentrer dans ma patrie au cas où il voudrait

.../...

s'occuper d'accord avec le Moutsaref du bien général, aurait au moins appuyer lesévêques en ce qui devait convenir au Moutsarref, s'il eut été vraiment chretien;.

Au contraire, Mgr. Massad, prenant ma lettre adresses aux évêques, m'a declaré par l'entremise et non sans la connaissance du gouvernement français que, quoique la Sublime porte reconnait à lui comme aussi aux évêques et aux notables le droit de s'occuper ensemble de leurs interêts ceci, dit-il, est inpossible car ce donnerait l'occasion à des soupçons. Les évêques ont dû se taire pour cette ptétention de Mgr. Massad de peur qu'un different entre eux et le Patriarche de ne continu à accroitre encore les malheurs.

Mais, puisque la Sublime Porte reconnait ce droit, celui-ci ne peut pas fournir l'occasion à des soupçons si ce n'est pour les Druzes, les Métualis et Mgr. Massad, lequel, au Lieu de modifier au moins momentanément ses idées, a profité de tous ces dangers pour refuser aux maronites de droit à leur propre sort, pour mettre endoute la fidelité de leurs évêques et leurs notables, pour exciter de nouveau la discorde entre les religieux et le peuple et pour s'arranger ainsi definitivement la charge et la possibilité d'opprimer de toute maniére les Maronites.

Ainsi donc, si au moment ou le danger d'un nouveau massacre est certain Mgr. Massad ne veut permettre que personne se croit ou ne soupçonne que nous desirons éviter nos malheurs précedents ni calmé par une attitude aussi salutaire que légale les esprits excités contre nous et pas même nous defendre en cas de nécessité, il ne fait que favoriser les massacres.

Si le Moutsarref avait declaré qu'il craint l'union de maronites la France aurait certainement reconnu que l'existance du Pacha gouverneur dans le Liban n'est qu'une cause continuelle de de malheur. Mais la même déclaration ayant été par le Patriarche, que le gouvernement français considéré jusqu'ici comme interessé au bien général, celle-ci a perdu toute sa gravité.

Quant à moi, j'étais vraiment sur le point de croire que par cette declaration, Mgr. Massad se proposait de montrer que les actes arbitraires du Pacha ne permettaient plus au Patriarche, aux évêques et aux notables maronites de s'occuper de leur droit le plus sacré. Mais j'ai, compris bientôt que le but de Mgr. Massad était de concentrer dans sa personne tous les droits des maronites afin de les donner aux échange de la grâce de Moutsarref et aggraver toujours davantage l'horrible situation du Liban.En effet il chargea le superieur extra-ordinaire des religieux de chercher des appuis dans les agents du Moutsarref pour vendre les propriétés du seul covent de religieuses qui existe dans le Nord du Liban, sous pretexte de payer les dettes déjà mentionnées, afin de conserver pour soit même ou plutôt pour ses amis, les rentes destinées au payement des mêmes dettes. Cet acte trouva l'opposition des religieux et des habitants de Nord. Les agents du Pacha intervinrent et de graves hostilités allaient commencer de nouveau-Entre les Maronites. Le superieur ayant ainsi excité les esprits s'en retourné les mains vides auprès du

../...

du Patriarche lequel exigeait jusqu'alors des rentes des propriétés en question.

Maintenant on pretend, je sais bien quoique le Patriarche reçut les rentes dont je parle, le père Ephrem n'a pas payé les dettes. Ce fait étant jusqu'ici inconnu je n'en parle plus. Mais en supposant qu'on le puisse trouver, la faute ne tomberait sur le couvent.Voilà des faits qui ont rapport à la même question.

Le Père Ephrem et le Père Laurentios sont les seuls supérieurs de mes jours qui aient bati contrairement à la fameuse politique du Patriarche, des couvents et des colleges en dehors de Kesrouan. Mgr. Massad leur a montré son mécontentement en differentes occasion et a fuir par les persecuter. On est arrivé à apprendre que l'éveêque Jean exigeait aussi d'eux entre d'autres choses qu'il batisse une maisin à Baalbek après de pouvoir y trouver les commodites dont il jouit au Patriarcat du maronites, si jamais il se fut appelé de visiter son Diocése. Les superieure se sont refusés à abandonner leur constuction utile pour satisfaire les desirs de Mgr. Jean. Dès ce moment le Prélat mit tout en oeuvre pour réunir le couvent et perdre les religieux dont les zéles et la piété sont reconnu de tout le monde. C'est dans la politique de Mgr. Massad et non assurément la question de la dette une petite somme qui a causé de nouveaux desordres les dettes que le Père Ephrem a contracté sont servies à des constructions, utiles, tandisque les dettes dont les amis de Mgr. Jean ont accablé l'ordre, ne servir jamais qu'à leur assurer la protection des: personnages ambitieux.

On ajouté a charge des deux religieux je ne sais pas quelle sorte d'accusation. Mais on pourrait bien accuser pour d'autres leurs accusateurs et, grace au droit canonique, la verité sera tôt ou tard reconnee.

Maintenant tout maronite honnete doit souhaiter que le saint Siège daigne charger un Prelat impartial de revoir non seulement les comptes des religieux, mais ceux de toute l'eglise maronite. Je viens d'apprendre que des personnes attachées aux interêts materiels s'ampresse d'indisposer à Rome quelques personnalités même contre ses victimes, les religieux, mais, puisque ce même empressement exige, de part sa nature, un examen honnête et rigoureux, examen souhaité aussi par ceux qui sont les plus interessée au triomphe de la verité et de la vertué, le Saint-Siège daignera l'ordonner dans peu de temps je l'espere, afin que la verité soit reconnue, la justice soit retablie, et l'on finissé ainsi, par respecter non seulement les intrigues qui sont allées si loin mais les regles et l'esprit de la religion. Car il ne s'agit plus seulement des deux religieux; tous les hommes religieux de Liban, l'Eglise maronites toute entiere les commandement de Dieu et les decrets de son Vicaire sont mise en question.

.../...

Les maronites qui ont pour but d'acquerir la vie eternelle par leur, soumission au pouvoir légal de leur chefs spirituels ne pourront supporter jamais qu'au Liban les lois de le Sainte Eglise par des projets d'ambition qui ont déjà causé des ruines de toute sorte.

L'on peut se demander pourquoi Mgr.Massad après avoir diriger lui-même les religieux, comme le Saint-Siège lui avait ordonné s'est empressé à leur imposer indirectement un superieur général du Kesrouanet de faire surgir ainsi une si grave discorde entre eux et les delegués apostoliques ? Pourquoi il voulu allumer de nouveau la lutte déjà calmée et invité les agents du Pacha à y intervenir ?

Je ne dis pas que Mgr. Massad ait le desir de pousser de quelques maniere le gouvernement à intervenir ou à se meler dans nos affaires ecclesiastiques et spirituelles comme il s'est déjà melé dans celles des armeniens catholiques . Mais le prelat doit avoir certainement un motif qui lui inspire des actions. On serait un bonheur si lui même coulait l'expliquer.

CONSIDERATIONS

C'est bien vrai que les plaintes formulées ci dessus par un laique contre son chef ecclesiastique sont excessivement dignes d'être déplorées; mais d'après mon humble avis, ce qui est encore plus digne d'être regretté ce sont les actes de ce chef qui impose à un fidèl l'obligation d'avertir le monde officiel sur la situation d'un peuple pacifique que ses actes exposent à toute sorte de dangers.

Néanmoins peut-on pretendre que de telles plaintes pourraient donner l'occasion de scandale et que la sainte eglise doit les désavouer ou en diminuer l'importance.Cette pretention est, me semble-t-il, plus grave que les actes mêmes dignes d'être regrettés, car elle les favorise tous les fidèles sachant selon l'enseignement catholique, que des anges des arcanges sont tombés dans le péché au ciel, ne pourront pas se scandaliser d'un défaut humain d'un prélat; sachant aussi que après avoir renié trois fois son divin maitre, le chef des apotres a obtenu le pardon, ne sauraient manquer de respect au pouvoir spirituell du prenat à cause de ses défauts. Mais, comme Jesus Christ, après avoir donné l'exeple, a ordonné aussi à l'homme de pardonner souvent les fautes commises contre lui-même par son prochain, et au juge d'établir la justice en ce qui concerne les droits d'autrui et la discipline générale, le juge donc n'est pas autorisé commis contre les autres et en rendait justice à son avantage personnel.

.../...

Ainsi donc enpriant le Saint Siège d'ordonner ou de permettre lesilen ce sur des erreurs dangereaux qu'un personnage ecclesiastique commet publiquement, on founit, me semble--t-il, une occasion de scandale, d'un scandale le plus funeste. Car, au lieu d'amener le peuple à oublier par un silence injustifiable les actes d'un chef sipirituel qui l'expose toujours davantage à de grave desastres, les ignorants mettent endoute les glorieuses qualités d'innombrables prelats, honneur de la Saint-Eglise, les faibles tombent dans l'indifference, les furibonds la voie du salut et les fervents catholiques gémissent sous le poids des douleurs.

Supposons donc un Patriarche, si digne soit il vienne à soutenir ou à favoriser l'arbitraire et qu'un laique ait recours au Saint-Siège pour faire respecter les lois. Lequel des deux meritera l'approbation de l'Eglise ? Si l'on veut dire que c'est le Patriarche, alors on l'abaisse au dessous de tout société humaine qui avant tout estime ses propres régles. Mais la Sainte-Eglise a rejeté de son sein plusieurs prelats, même des nations, pour conserver intactes les lois divines et temoigner ainsi qu'elle ne préfere aucun interet humain à la gloire de Dieu.

Finalement, si les intrigues et les injustices amenent à la ruine, tout pouvoir civil qui les commets, les mêmes ne pourront jamais contribuer au triomphe d'une puissance spirituelle. Je crois aussi que,lorsqu'un laique vient demander le respect des commandements de Jesus-Christ dont l'Église est l'interprete, tous les prelats dignes de leurs missions doivent manifester les veneration, non ou laique, mais au nom et aux lois de leur divin maitre.

Bref, notre seigneur Jesus-Christ ayant appelé ses frères les pauvres et les petits enfants, personne ne pourrait, d'après men avis, leur enlever le droit de manifester une verité quelconque, ni celui de s'adresser au saint Siege pour demander justice. Que ces droits soient reconnus ne peut qu'être agreables aux personnes ecclesiastiques décidés à pratiquer la vertue. Ceci les pousse à regler toujours davantage leur conduite d'après les commandements de Dieu et les decrets de son vicaire, n'ayant plus a attendre un silence si mal fondé. Ceci evite naturellement, les plus graves desastres spirituels et facilite l'accomplissement de toutes de toutes les bonnes reformes.

Au reste en invocant les lois et le droit canonique, on ne demande que le respect dû aux commandements divins et aux decrets pontificaux, sur lesquels le triomphe de l'Eglise est basé.

Vu l'importance de ces considerations; vu encore l'horrible situation du Liban, les prelats de Jesus-Christ daigneront, j'espere, tenir compte selon leur grande sagesse et loyauté, de mes plaites, œmme aussi de mes devoirs, et honorer par leur bienveillance l'Eglise maronite, afin que celle-ci, puisse reparer ses ruines et prevenir les dangers qui la menacent.

.../...

C O N C L U S I O N

Etant donné l'interêt du Saint Siège à faire valoir les lois et à procurer le salut des âmes, je n'ai pas besoin de solliciter comme une faveur qu'elle daigne faire respecter les droits divins et humains dans l'Eglise maronite. Mais ayant accompli un devoir sacré en declarant les faits qui ont rapport avec ces droits, j'ai l'espoir de voir triompher la mission ecclesiastique dans cette Eglise. Si les actes de Mgr. Massad, en desaccora flagrant avec les regles religieuses, exposent toujours davantage les maronites au danger que j'ai indiqué ci-dessus, le souverain ponctif ne permettra pas, j'eu suis persuadé, que ce prelat les puisse repeter sous la distinctif de patriarche.

Les Maronites n'ont jamais cessé de conserver les bonnes moeurs avec l'esprit de la foi catholique. Ils ont une pleine confiance que le Saint-Sièges cessera jamais de les garder dans la voie du salut. Ils ont un besoin extréme de voir à la tête de leur Eglise un Patriarche qui se soumet le permier aux lois divines et au droit canoniques: ce qui permettra d'inviter ses inferieurs à s'y soumettre.

Les nombreuses occupations des gouvernements de ce monde ne leur permettent, parait-il, de veiller toujours au bien général fondé sur le respect des lois. Mais le souverain Ponctif, connaissant le but de son pouvoir suprême et la responsabilité; devant Dieu; connaissant aussi, maintenant, que l'Eglise maronite est ruiés par les actes de Mgr. Massad, ne saurait la priver d'un acte de haute autorité que Dieu exige de son Vicaire.

Quant aux domages que Mgr. Massad, par ses declarations et par ses condamnations sans fondement, a causé à mes compagnons et à moi même , je me propose tôt ou tard de prier le Saint-Siège de ; bien vouloir donner l'ordre que ma cause soit examiner selon le droit canon: ce que la clemence du Saint-Père ne pourra pas refuser.

D'autre part, la France ayant fait tant de sacrifices pour tirer les Chretiens de Syrie de l'abime des desastres de 1860, ne voudra pas qu'ils soient victimes des desseins de Mgr. Massad.

Un chef, soit ecclesiastique soit civil, pourra mourir d'unmoment à l'autre tandisqu'un peuple est destine a produire des chefs et deffier les siècles.

L'affection des maronites envers la France n'a jamais fait defaut. On nous appelle les français d'orient. Si Les intrigeants d'éloigner les maronites de la France, les personnes honnetes et perspicâces s'empresseront, je l'espere, de disciper leur erreurs et de receuillir les fruits des sacrifices que la France à faite en faveur du Liban.

.../...

Pour que les maronites restent affectionnés à la France celle-ci n'a qu'apprecier un peu mieux les faits et leur reconnaitre les droits les plus sacrés, d'autant plus que les interets des maronites et ceux de la Sublime Porte pourraient se concilier parfaitement, si au lieu de leur imposer a leurs propres de penses un regime intollerable, la sublime porte voulait dans son même interêt leur reconnaitre une forme de gouvernement qui lesmaintiendrait tranquilles: Ce qui d'ailleurs les rendrait très interessés au triomphe de l'Empir.

Voilà quelle est la difficulté insurmontable que la sublime porte a toujours trouvée dans son administration . La loi administrative des musulmans forme elle même et leur impose un systême de gouvernement qui ne pourra jamais convenir à ceux qui ne professent ou n'adoptent pas l'islamisme.

Si donc la sublime porte, voulait constituer une administration fondée sur la loi morale qui laisse à chacun la liberté de conscience et met tous les hommes dans un pied d'egalité en ce qui concerne la vie sociale, elle serait obligée à abolir l'islamisem. Et ceci la met dans l'impossibilité d'unir les peuples d'Orient sous la même loi. Vu cet état de choses, la sublime Porte n'a rien de mieux à faire, parait-il, que de laisser ou accorder l'autonomie à toutes les communités chretiennes.

C'est très vrai que les maronites, prives de tout moyen de defense et plongés dans le desordre, doivent sugir un nouveau desastre. Mais ceci la France ne le supporterait jamais et pourrait être la cause de graves dommages pour l'empire. Quel interêt donc le gouvernement de la sublime porte et celui de la France peuvent-ils avoir à laisser les Maronites dans un danger si inquiéteent pour tout le monde ? Tandisque les maronites munis du soutien moral de la France serait capables d'inspirer à tous les agitateurs de la syrie le respect de l'ordre et de la tranquilité.

Persuadé comme je le suis du desir que le gouvernement français a toujours montré de voir la paix et le droit des gens retablis parmi les Libanais, ce n'est pas à moi d'indiquer les moyen d'obtenir ce resultat. Faut-il reconstituer la principauté des maronites, ou consever dans son intégrité la constitution actuelle afin que les maronites puissent revendiquer comme on leur doit, les droits plus ou moins resteinte que cette constitution leur accorde et prevenir ainsi les dangers dont la Syrie entiers est menacée Voici des questions que je n'ai pas la pretention de resoudre.

En souhaitant un bon succé à la France et un heureux avenir au Liban, je prends respectueusement la liberté de mettre sous les yeux du gouvernement de la republique Française les faits politiques suivants:

1) L'Angleterre defendant la Turquie dans la guerre de Crimée, sut profiter de cette circonstance pour acquerir certains points sur les cotes de la Mer Rouge et etendre son influence en Arabie, comme elle profite aussi des événements actuels pour étendre soninfluence sur l'Egypte, sur le Canal de Suez et sur la Syrie.

2) La Russie quiqu'elle a perdu Sabastopol pendant la guerre de Crimée réussit à etendre son influence dans tout l'Empire Ottoman en se declérant la protectrice des populations opprimées.

3) La France qui sacrifia tant d'hommes et d'argent pour soutenir la Turquie, a fini enfin ces compres, par voir disparaitre sa prepoderance en Orient et voir aussi, tomber les maronites soud une compression qu'ils n'avaient jamais subie. Ce n'est nullement mon droit, je le sais bien, d'être jaloux de la politique Russe ou anglaise. Mais connaissant la generosite de la France, je ne pourrais certainement pas que souhaiter le triomphe de sa politique.

A ce sujet, je me permets aussi que, après avoir fait les depenses de l'expedition en Syrie, la France renonça officiellement, comme on m'assura, à la protection des maronites qui étaient officiellement reconnu, protection donnée et obtenue au prix du sang français et du sang maronite versés ensembles dans la terre sainte, protection qui assurait à la France dans la personne de Maronites tous les droits que ceux-ci ont sur Liban et dans la Syrie.

Plusieurs personnages français, trompés à mon égard m'accusent encore de ne pas avoir accepté, d'apres leur conseil mal fondés, un emploi sous le commandement de Daoud Pacha, c'est-à-dire, de ne pas avoirs soutenu rigoureusement ce qui n'avait d'autre mission que d'absorber ensemble les droits des français d'Occident et d'Orient. Je donnais, il est vrai, temoigner mon respect au monde officiel en me soumettant à la constitution. Ceci je le fis sicrement.

En outre j'avais le desir et; le droit de me reserver une protection si moderée contre des erreurs et des injustices tellement graves, afin que la France put un jour trouver une raison et un motif pour revendiquer les droits que j'ai mentionnés ci-dessus, quand elle le desirerait.

Supposons aussi que cet humble protestation soit une erreur, celle-ci n'a fait tord qu'à moi tout seul et en consequence on voudra bien, je l'espere, me pardonner.

Outre celà, le : desir qu'un grand nombre de Français montre de ce que la France n'intervienne plus dans les affaires des peuples étrangers, ne saurait se realiser, j'ensuis, persuadé au contraire et pourrait avoir comme consequences de l'engager à intervenir plus que jamais. Il me semble en effet que c'est dans la nature des hommes de poursuivre la personne ou la puissance qui ne veut pas faire marcher les affaires. C'est assurement dans l'interêt de la France de n'y pas intervenir actuellement par la force et les armes. Mais, vu que la grandeur et la puissance de la nation Française s'est manifestée dans les desastres qu'elle a subi plus encore que si la fortune de la dernier guerre avait favorisé ses armes, sa politique pourrait lui préparer la voie d'un grand triomphe. Elle n'a qu'a soutenir moralement et en tant que depend d'elle toute cause juste et d'accord avec la dignité humaine, à la quelle les hommes et les nations honnetes se devouent. Et cela conne à la France des partisans resolus qui preferent l'accomplissement de leur devoir a tout interêt matériel.

Finalement pour terminer ce memoire par une consideration qui en fasse ressortir l'importance, je ferais remarquer qu'en même temps que la France, d'après sa glorieuse tradition, prend soin de soutenir, en tant que cela dépende d'elle, le droit des gens, la Providece divine semble lui faciliter l'entreprise. Les Vrais interêts de l'universe se cencilient avec sa haute mission, et toutes les difficultes du temps tournent en faveur de sa politique fondée sur la connaissance des chases et sur le respect de tous; les droits.

=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=:=

To our Glorious Children, exalted andgreatly honoured sheiks, Gentlemen and Eldersof our Nation, the O rthodox, in the Rasheya of the Valley may you remain for ever honoured May there be bestowed upon you the blessings of heaven and I beseech the Creator of the universe that your lives may be preservedand that you may be successful. I desire to see you increase in all gealth and wealth. We declare unto you, my children, with respect to present events occuring among the Druzes, who are correptors upon the earth and the authors of unjust deeds which are notorious and of unlawful acts which are are according to their religion that our Christian people beloved in the Lord their God, have awakened, and so likewise have those who hold high power, and who o versha-dowed by theprovidence of the Virgin, to overcome the Druzes whom satan has prompted to these evil deeds.

Now there has been a general meeting on the mountain of Lebanon of the chiefs of the people of Zahleh,Deir el-Kamar, Kesrouwan Jezzin and the neighbouring pmaced; and they will be as our hand against this nation (the Druzes) small in numbers and weak, in destroying them from out of the land which before was that of your forefathers, the Orthodox nation

Especially because these has come to us a letter from his Holiness, our lord, the exalted Patriarch instructing us to aid the oforesaid people as they may determine; and for this purpose came the letter, that you may every one of you be prepared with all necessary arms, and that you should streng then each other. Here after inform here of your Christian children in your neighbourhood secretly, in order to over come your enemies, the Druzes aforsaid.

It is determined here (at Hesbayya where the bishop resided) that on Monday next if it please God there shall be fighting under the venerated Princes, for it is not unknown to you that they strengthen our power and show real to all our people. Wherefor make yourselves ready and through the blessing of our Severeign Mother of God, the country will be cleared of your enemies in all directions of whose ennity to your religion you need not be informed. May our blessed be for ever upon you.

This letter was sealed withthe episcopal seal which lose in its centre the sentence: "From the humble Sophronuis, Bishop of Tyre and Sidon" while by its side was written : "Glory to God for ever from the jumble among the high-priests Sophronius, Bishop of Tyre and Sidon " At the foot of the letter was the signature :" The author and writer the humble Sophonius Bishop ofTyre and Sidon " pubieshed in the London

TIMES of Sept. 17 1860

To our Glorious Children, exalted andgreatly honoured sheiks, Gentlemen and Eldersof our Nation, the O rthodox, in the Rasheya of the Valley may you remain for ever honoured May there be bestowed upon you the blessings of heaven and I beseech the Creator of the universe that your lives may be preservedand that you may be successful. I desire to see you increase in all gealth and wealth. We declare unto you, my children, with respect to present events occuring among the Druzes, who are corruptors upon the earth and the authors of unjust deeds which are notorious and of unlawful acts which are are according to their religion that our Christian people beloved in the Lord their God, have awakened, and so likewise have those who hold high power, and who o vershadowed by theprovidence of the Virgin, to overcome the Druzes whom satan has prompted to these evil deeds.

Now there has been a general meeting on the mountain of Lebanon of the chiefs of the people of Zahleh, Deir el-Kamar, Kesrouwan Jezzin and the neighbouring pmaces; and they will be as our hand against this nation (the Druzes) small in numbers and weak, in destroying them from out of the land which before was that of your forefathers, the Orthodox nation

Especially because these has come to us a letter from his Holiness, our lord, the exalted Patriarch instructing us to aid the oforesaid people as they may determine; and for this purpose came the letter, that you may every one of you be prepared with all necessary arms, and that you should streng then each other. Here after inform here of your Christian children in your neighbourhood secretly, in order to over come your enemies, the Druzes aforsaid.

It is determined here (at Hesbayya where the bishop resided) that on Monday next if it please God there shall be fighting under the venerated Princes, for it is not unknown to you that they strengthen our power and show real to all our people. Wherefor make yourselves ready and through the blessing of our Severeign Mother of God, the country will be cleared of your enemies in all directions of whose ennity to your religion you need not be informed. May our blessed be for ever upon you.

This letter was sealed withthe episcopal seal which lose in its centre the sentence: "From the humble Sophronuis, Bishop of Tyre and Sidon" while by its side was written : "Glory to God for ever from the jumble among the high-priests Sophronius, Bishop of Tyre and Sidon " At the foot of the letter was the signature :" The author and writer the humble Sophonius Bishop ofTyre and Sidon " pubished in the London

TIMES of Sept. 17 1860

= ٤ = مؤتمر

PROTOCOL OF A CONFERENCE HELD AT
PARIS, AUGUST 5, 1860

PRESENTS LES REPR2SENTANTS, Etc...

Sa majesté impériale le Sultan voulant arrêter, par des mesures prompts et efficaces, l'effusion du sang en Syrie, et témoigner de sa ferme resolution d'assurer l'ordre et la paix parmi les populations placées sous sa souveraineté, et leurs majestés l'Empereur d'Autriche, l'Empereur des Français, la Reine du Royaume uni de la grande Bretagne, et d'Islande, son Altesse Royale le Prince Regent de Prusse et sa majesté l'Empereur de toutes les Russies, ayant offert leur co-operation active, que sa majesté le sultan a accptée, les Représentants de leurs dites majestés et de son Altesse Royale sont tombes d'accord sur les Articles suivants :

ARTICLE I.

Un corps de troupes Européennes qui pourra être porté à 12.000 hommes sera dirigé en Syrie pour contribuer au rétablissement de la tranquillité.

ARTICLE II.

Sa majesté l'Empereur des Français consent à fournir immédiatement la moitié de ce corps de troupes. S'il devenait nécessaire d'élever son effectif au chiffre stipulé dans l'Article précedent, les Hautes puissances d'entenderaient sous retard avec la Porte, par la voie diplomatique ordinaire, sur la désignation de celles d'entre elles qui auraient à y pourvoir.

ARTICLE III

Le commandant-en-chef de l'expédition entera, à son arrivée, en communication avec le commissaire extraordinaire de la Porte, afin de combiner toutes les mésures exigées par les circonstances et prendre les positions qu'il y aura lieu d'occuper pour remplir l'objet du présent acte.

ARTICLE IV

Leurs majestés, etc... etc..., promettent d'entretenir sur les côtes de Syrie des forces navales suffisantes pour concourir au succés des efforts communs pour le maintien ou le rétablissement de la tranquillité sur le littoral de la Syrie.

ARTICLE V

Les hautes parties convaincues que ce délai sera suffisant pour atteindre le lut de pacification qu'elles ont un vue, vixent à six mois la durée de l'occupation des troupes Européennes en Syrie.

ARTICLE VI

La Sublime Porte s'engage à faciliter, autant qu'il dépendra d'elle, la subsistance et l'approvisionnement du corps expéditionnaire.

Il est entendu que les six Articles précedents seront textuellement convertis en une convention qui recevra les signatures des représentants soussignés, aussitôt qu'ils seront munis des pleins pouvoirs de leurs souverains, mais que les stipulations de ce protocole entreront immédiatement en vigueur.

M. Le Chargé d'Offaires de Prusse toutefois fait observer que la distribution actuelle des bâtiments de guerre prussiens peut ne pas permettre à son gouvernement de coopérer dès à présent à l'exéccution de l'Article IV.

(Suivent les signatures).

= ٥ = رقم ملحق

PROTOCOL OF A CONFERENCE HELD AT PARIS AUGUST 3, 1860.

=:=:=:=:=:=:=:=:=

Les plénipotentiaires de..... désirant établir, conformément aux intentions de leurs cours respectives, le véritable caractère du concours prêté à la Sublime Porte aux termes du Protocole signé aujourd'hui les sentiments qui leur ont dicté les clauses de cet acte, et leur entier désintéressement, déclarent de la manière la plus formelle que les puissances contractantes n'entendent poursuivre ni ne poursuivront dans l'exécution de leurs engagements, aucun avantage territorial, aucune influence exclusive, ni aucune concession touchant le commerce de leurs sujets, et qui ne pourrait être accordée aux sujets de toutes les autres nations.

Néanmoins ils ne peuvent s'empêcher, en rappelant ici les actes émanés du Sultan dont l'article IX du traité du 30 Mai, 1856, a constaté la haute valeur, d'exprimer le prise que leurs cours respectives attachent à ce que, conformément aux promesses solennelles de la Sublime Porte, il soit pris des mesures administratives sérieuses pour l'amélioration du sort des populations chrétiennes de tout rite de l'Empire Ohoman.

Le plénipotentiaire de la Sublime Porte prend acte de cette declaration des représentants des Hauts Puissances contractantes, et se charge de la transmettre à sa cour, en faisant observer que la Sublime Porte a employé et continue d'employer ses efforts dans le sens du voeu exprimé ci-dessus.

(Suivent les signatures)

=٦= ق م

٦/١٤٩

PROTOCOL SIGNED BY AALI PASHA AND THE REPRENTATIVES OF THE FIVE POWERS AT CONFERENCE HELD AT PERA JUNE 9, 1861

=:=:=:=:=:=:=:=:=

PROTCOLE : adapté par la Porte et les représentants des cinq Grandes Puissances à la suite de l'entente à laquelle a donné lieu de leur part l'examen du projet de Réglement élaboré par une Commission Internationale pour la réorganisation du Liban. Ce projet de Réglement, daté du 1 Mai, 1861 ayant été, après modifications introduites d'un commun accor converti en reglement définitif, sera promulgué sous la forme de firman par sa majesté Inperiale le Sultan, et communiqué officiellement aux représentants des cinq grandes puissances.

L'ARTICLE, I - a donné lieu à la declaration suivante faite par son altesse Aali Pasha, et acceptée par les cinq représentants : -

"Le gouverneur chrétien chargé de l'administration du Liban sera choisi par la Porte, dont il relevera directement. Il aura le titre de mouchir, et il residera habituellement à Deir-El-Kamar, qui se trouve replacé sous son autor directe. Investi de l'autorité pour trois ans, il sera néanmoins amovible, mais sa revocation ne pourra être prononcée qu'à la suite d'un jugement. Trois mois avant l'expiration de son mandat, la Porte avant d'avoir provoquera une nouvell entente avec les Representants des grandes puissances".

Il a été entendu également que le pouvoir conféré par la Porte à ce fonctionnaire, de nommer sous sa responsabilité les Agents Administratifs, lui serait conféré une fois pourtoutes, au moment où il serait lui-même investi de l'autorité, et non pas à propos de chaque nomination.

Relativement à l'Article 10, qui a trait au procès entre les sujets ou protégés d'une puissance étrangère, d'un part, et les habitants de la Montagne d'autre part, il a été convenu qu'une commission mixte siégeant à Beyrouth serait chargée de verifier et de reviser les titres de protection.

Afin de maintenir la sécurité et la liberté de la grande route de Beyrouth à Damas en tout temps, le Sublime Porte établira un block house sur le point de la susdite route qui lui paraitra le plus convenable.

Le gouverneur du Liban pourra procéder au désarmem de la montagne lorsqu'il jugera les circonstances et le moment favorables.

Peras le 9 Juin, 1861

Signé :

AALI
HENRY L. BULWER
LAVALETTE.
PROKESCH-OSTEN.
GOLTZ.
A. ZOBANOW.

B.B.B. 2 - 313 - 171/1

= V = مترجم

REGLEMENT POUR L'ADMINISTRATION DU LIBAN.

ART. 1èr. Le Liban sera administré par un Gouverneur Chretien nommé par la Sublime Porte et relevant d'elle directement.

Ce fonctionnaire, amovible, sera investé de toutes les attributions du pouvoir exécutif, veillera au maintien de l'ordre et de la sécurité publique dans toute l'étendue de la montagne, percevera les impôts, et nommera, sous sa responsabilité, en vertu du pouvoir qu'il recevra de sa majesté imperiale le Sultan, les agents Administratifs; il instituera les juges, convoquera et présidera le Medjliss Administratif Central, et procurera l'exécution de toutes les sentences légalement rendues par les tribunaux, sauf les reserves prevues par l'Article ?

Chacun des élements constitutifs de la population de la Montagne sera représenté auprès du Gouverneur par un Vékil nommé par les chefs et notables de chaque communauté.

ART. 2ème. Il y aura pour tout le montagne un Medjliss Administratif central composé de douze membres, savoir, deux maronites, deux Druses, deux grecs Orthodoxes, deux grecs Catholiques, deux métualis, et deux musulmans, chargé de repartir l'impôt, contrôler la gestion des revénus et des dépenses, et donner son avis consultatif sur toutes les questions qui lui seront passées par le gouverneur.

ART. 3ème. La montagne sera divisée en six Arrondissements Administratifs savoir : -

1° - Le Koura, y compris la partie inférieure et les autres fractions de territoire avoisinantes dont la population appartient en rite grec Orthodoxe, moins la ville de située sur la Côte et à peu près exclusivement habitée par des musulmans.

2° - La partie septentrionale du Liban, sauf le Koura, jusqu'à Nahr-El-Kelb;

3° - Zahlé et son territoire.

4° - Le Meten, y compris le Sahel Chrétien et les territoires de Kata et de Salima.

5° - Le territoire situé au sud de la route de Damas à Beyrouth jusqu'à Djezzin.

6° - Le Djezzin et le Teffah.

Il y aura dans chacun de ces arrondissements un agent Administratif nommé par le gouverneur et choisi dans le rite dominant, soit par le chiffre de la population, soit par l'importance de ses propriétés.

.../...

ART. 4ème. Il y aura dans chaque arrondissement un medjliss administratif Local composé de trois à six membres, représentant les divers éléments de la population et les intérêts de la propriété foncière dans l'arrondissement.

Ce Medjliss local, présidé et convoqué annuellement par le chef de l'arrondissement, devra résoudre en premier ressort toutes les affaires de contentieux administratif, entendu les reclamations des habitants, fournir les renseignements statistiques nécessaires à la repartition de l'impôt dans dans l'arrondissement, et donner son avis consultatif sur tout toutes les questions d'intérêt local.

ART. 5ème. Les arrondissements Administratifs seront subdivisés en Cantons, dant le territoire, à peu près réglé sur celui des anciens Aghtim, ne renfermera, autant que possible, que des groupes homogènes de population, et ces Cantons en communes, qui se composeront chacune d'au moins 500 habitants. A la tête de chaque Canton il y aura un agent nommé par le gouverneur sur le proposition du chef de l'arrondissement, et à la tête de chaque commune un cheik choisi par les habitants et nommé par le gouverneur.

Dans les communes mixtes chaque élément constitutif de la population aura un cheik particulier, dont l'autorité ne s'exercera que sur ses coreligionnaires.

ART. 6ème. Egalité de tous devant la loi; abolition de tous les privilège féodaux, et notamment de ceux qui appartenaient aux mokatadjis

ART. 7ème. Il y aura dans chaque canton un Juge de Paix pour chaque rite; dans chaque arrondissement un medjliss indiciaire de première instance composé de trois à six membres représentant les divers éléments de la population, et, au siège du gouvernement un medjliss indiciaire supérians, composé de douze membres dont deux appartenant à chacune des six communautés désignées en l'Article 2, et auxquels on adjoindra un représentant des cultes Protestant et Israélite toutes les fois qu'un membre de ces communautés aura des intérêts engagés dans le procés.

Le présidence de Medjliss Judiciaires sera exercée trimestriellement et à tour de rôle par chacun de leur membres.

ART. 8ème. Les Juges de Paix jugeront sans appel jusqu'à concurrence de 500 piastres. Les affaires en dessus de 500 piastres seront de la compétence des medjliss judiciaires de première Instance.

Les affaires mixtes, c'est-à-dire, entre particuliers n'appartenant pas à un même rite, quelle que soit la valeur engagée dans le procés, seront immédiatement portées devant le Medjliss de Première Instance, à moins que

.../...

les parties ne soient d'accord pour reconnaitre la compétence du Juge de paix du défendeur.

En principe toute affaire sera jugée par la totalité des membres du medjliss néanmoins quand toutes les parties engagées dans le procès appartiendront au même rite, elles auront le droit de récuser le Juge appartenant à un rite différent, maisdansce cas même les Juges récusés devront assistés au jugement .

ART.9ème. EN temps criminelle, il y aura trois dégrés de juridiction. Les contraventions seront jugées par les Juges de Paix; les débits pour lesMedjels Judiciaires de première instance; et les crimes par les Medjlis Judiciaire Supérieur,dont les sentencesne pourront être mises à exécution qui après l'accomplissement des formalités d'usage dans le reste de l'Empire.

ART.10ème. Tout procès en matière commerciale sera porté devant le tribunal de commerce de Beyrouth, et tout procès même en matière civile entre un sujet ou protégé d'une Puissance étrangère et un habitant de la Montagne, sera soumis à la juridiction de ce même tribunal.

ART. 11ème. Tous les membres des medjliss Judiciaires et Administratifs, sans exception, ainsi que les juges de paix seront choisis et désignés, après une entente avec les notables par les chefs de leurs communautés respectives, et institués par le gouverneur.

Le personnel des medjliss Administratif sera renouvellé par moitié tous les ans, et les membres sortant pourront être réélus.

ART.12ème. Tous les Juges seront rétribués. Si, après enquête, il est prouvé que l'un d'entre eux a prévariqué, ou s'est rendu, par un fait quelconque, indigne de ses fonctions, il devra être révoqué, et sera en outre possible d'une peine proportionnée à la faute qu'il aura commise.

ART. 13ème. Les audiences de tous les medjliss Judiciaires seront publiques, et il en sera rédigé procès-verbal par un greffier institué ad hoc. Ce greffier sera en outre, chargé de tenir un registre de tous les contrats portant aliénation de biens immobiliers, lesquels contrats ne seront valables qu'après avoir été soumis à la formalité de l'enregistrement.

ART. 14ème. Les habitants du Liban qui auraient commis un crime ou délit dans un autre Sandjak seront seront justiciables des autorités de ce Sandjak, de même que les habitants des autres arrondissements qui auraient commis un crime où délit dans la circonscription du Liban seront justiciables des Tribunaux de la Montagne.

.../...

En conséconce lesindividus indigènes ou non indigènes qui seraient rendus coupables d'un crime ou délit sur le Liban, et qui se seraient évadés dansun autre Sandjak seront sur la demande de l'autorité de la montagne arrêtes par celle du Sandjak où ilsse troivent et remis à l'administration du Liban.

De même les indigènes de la montagne ou les habitants d'autres départements qui aurant commis un crime ou délit dans un sandjak quelconque et autre que le Liban, et qui s'y seront réfugiés, seront sans retard, arrêtés par l'autorité de la montagne sur la demande de celle du Sandjak interessé, et seront remis à cette dernière autorité.

Les agents de l'autorité qui auraient apporté une négligence ou des retards non justifiés dans l'exécution des ordres relatifs au renvoi de coupables devant les tribunaux compétents seront, comme ceux qui chercheraient à dérober ces coupables aux poursuites de la police, funis conformément aux lois.

Enfin les rapports de l'administration du Liban avec l'administration respective des autres Sandjaks seront exactement les mêmes que les relations qui existent et qui seront entretenues entre tous les autres Sandjaks de l'Empire.

ART. 15ème. En temps ordinaire le maintien de l'ordre et l'exécution des lois seront exclusivement assurés par le gouverneur, au moyen d'un corps de police mixte, recruté par la voie des engagements volontaires et composé à raison de sept hommes environ par mille habitants.

L'exécution par garnisaires devant être abolie et remplacée par d'autres modes de contrainte, tels que la saisie et l'emprisonnement, il sera interdit aux agents de police, sous les peines les plus sévères, d'exiger des habitants aucune retribution, soit en argent, soit en nature. Ils devront porter un uniforme ou quelque signe extérieur de leurs fonctions, et dans l'exécution d'un ordre quelconque de l'autorité on emploiera, autant que possible, des agents appartenant à la nation ou au rite de l'individu que cette mesure concernera. Jusqu'à ce que la police locale ait été reconnue par le Gouverneur en état de faire face à tous les devoirs qui lui seront imposés en temps ordinaire, les routes de Beyrouth à Damas et de Saida à Tripoli seront occupées par les troupes imperiales. Ces troupes seront sous les ordres du gouverneur de la Montagne.

En cas extraordinaire et de nécessité, et après avoir pris l'avis du Medjliss administratif Central, le gouverneur pourra requérir auprès des autorités militaires de la Syrie l'assistance des troupes régulières.

.../...

L'officer qui commandera ces troupes en personne devra se concerter, pour les mésures à prendre, avec le Gouverneur de la Montagne, et, tout en conservant som droit d'initiative et d'appréciation pour toutes les questions purement militaires, telle que les questions de stratégie ou de discipline, il sera subordonné au gouverneur de la Montagne durant le temps de son séjour dans le Liban, et il agira sous la responsabilité de ce dernier. Ces troupes se retiveront de la montagne aussitôt que le gouverneur aura officiellement declaré à leur commandant que le but pour lequel elles ont été appelées a été atteint.

ART. 16ème. La Porte Ottomane se reservant le droit de lever, par l'intermédiaire du gouverneur du Liban, les 3,500 bourses qui constituent aujourd'hui l'impôt de la montagne, impôt qui pourra être augmenté jusqu'à la somme de 7.000, bourses lorsque les circonstances le permettront, il est bien entendu que le produit de ces impôts sera affecté avant tout aux frais d'administration de la montagne et à ses dépenses d'utilité publique; le surplus seulement, s'il y a lieu, entrera dans les caisses de l'Etat.

Si les frais généraux strictement nécessaires à la marche régulière de l'administration dépassaient le produit des impôts, le Porte aurait à pourvoir à ces excédants de dépenses.

Mais il est entendu que pour les travaux publics ou autres dépenses extraordinaires, la Sublime Porte n'en serait responsable qu'autant qu'elle les aurait préalablement approuvés.

ART. 17ème. Il sera procédé, le plus tôt possible, au recensement de la population par communes et par rite, et à la levée du cadastre de toutes les terres cultivées.

Arrêté et convenu à Pera, le 9 Juin 1861.

(Signé) AALI
HENRY L. BULWER
LAVALETTE
PROKESCH-OSTEN
GOLTZ
LOBANOW.

B.B.B. 2.- 314/316 - 171 - 2

= ٨ = ق ح

An addition to the Protocol which has been subsequently agrred to by the Representatives of the Sublime Porte and the five great Powers. - Constantinople, June 14,1861 - 2 - 316 - 172 .

=:=:=:=:=:=:=:=:=

Article additionnel au Protocole du 9 Juin, signé à constantinople par les Représentants de la Sublime Porte, de l'Autriche, de la France, de la Grande Bretagne, de la Prusse, et de la Russie, et relatif à la nouvelle organisation du Mont Liban.

Il est bien entendu que le chiffre de 7.000; bourses mentionné dans l'Article 16 du Reglement du 9 Juin, 1861, ne constitue pas une limite absolue, et que si, d'une part, avant d'élever l'impôt de la montagne jusqu'à concurrence de cette somme, il convient d'attendre que la crise causée par les derniers événements ait cessé, il se peut, d'autre part, que l'augmentation de dépenses résultant de la nouvelle organisation nécessite la levée de contributions dont le total, ajouté à l'ancien impôt, dépasserait même le chiffre de 7.000 bourses.

Le Gouverneur devra, d'ailleurs, n'user de cette faculté qu'avec une extrême réserve, et rechercher toujours et avant tout un juste équilibre entre les recettes et les dépenses ordinaires de la montagne .

B.B.B. 2 - 317 - 172

PROTOCOLE DU 6 SEPT.1864 (DUST. IV, PP. 695-735).

(TEXTE OFFICIEL COMMUNIQUE AUX MISSION)

ART. 1er. Le Liban sera administré par un Gouverneur chrétien nommé par la Sublime Porte et relevant d'elle directement.

Ce fonctionnaire amovible sera investi de toutes les attributions du pouvoir exécutif, veillera au maintien de l'ordre et de la sécurité publique dans toute l'étendue de la montagne, percevra les impôts et nommera, sous sa responsabilité, en vertue du pouvoir qu'il recevra de sa majesté Imperiable Sultan, les agents administratifs, il instituera les juges, convoquera et présidera le medjliss administratif central et procurera l'exécution de toutes les sentences légalement rendues par les tribunaux sauf des décisions prévues par l'art.8.

ART. 2èm. Il y aura pour toute la Montagne un Medjliss administratif central composé de douze membres délégués par les mudirats et répartis entre les differents mudirats dans la porpotion suivante:

1° - et 2° Les deux mudirats du Kesrouan délégueront chacun un maronite.

3° - Le mudirat du Djezzin un maronite, un druse et et un musulman.

4° - Le mudirat du metten, un maronite, un grec orthodoxe, un druse et un metuali.

5° - Le chauf un druse.

6° - Le Koura, un grec orthodoxe.

7° - Zahleh, un grec catholique.

Le Médjliss administratif sera chargé de repartit l'impôt, contrôles la gestion des revenus et des depenses et donner son avis consultatif sur toutes les questions qui lui seront posées par le gouverneur.

ART. 3èm. La montagne sera divisée en sept arrondissements administratif savoir:

1° - Le Koura, y compris la partie inférieure et les autres practions de territoire avoisinantes dont la population appartient au rite grec orthodoxe moins la ville de Calmoun située sur la côte et à peu près exclusivement habité par les musulmans.

.../...

2° - La partie sptentrionale du Liban comprenant Djebbet Bécherré, Zavié et Belad Batroun.

3° - La partie septentionale du Liban Comprenant Bélad Djibeil, Djebbet mumeitra, Fetouh et le Kesrouan proprement dit jusqu'à Naher-El-Kalb.

4° - Zhaleh et son territoire.

5° - Le metten, y compris le Sabl chrétien et les territoires de Kata et de Polima.

6° - Le territoire situé au sud de la route de Damas jusqu'à Djezzine .

7° - Le Djezzine et le Teffah.

Il y aura dans chacun de ces arrondissements un agent administratif (Kaimakam) nommé par le gouverneur et choisi dans le rite dominant, soit par le chifre de la population, soit par l'importan ce de ses propriétés.

ART. 4ème. Les arrondissements administratifs (mudirat) seront divisés en cautons (mondiriehs) dont le territoire sera à peu près réglé sur celui des anciens Aselims.

A la tête de chaque cauton il y aura un agent ((mudir) nommé par le gouverneur sur la proposition du chef de l'arrondissement (Kaimmakam) et à la tête de chaque village un cheik choisi par les habitantes et nommé par le gouverneur.

ART.5ème. Egalité de tous devant le loi; abolution de tous les privilèges feodaux et notamment de ceux qui appartiennent au mukatadji.

ART. 6ème. Il y aura dans la montagne trois tribunaux de première instance, composés chacun d'un juge et d'un substitut, nommés par le gouverneur,et de six dépenseurs d'office, désignés par les communautés, et au siège du gouvernement un Medjliss judiciaire supérieur, composé de six juges choisis et nommés par le gouverneur dans les six communautés. Musulmane sunnite et métuali, maronite, druze, grêque orthodoxe, grecque catholique et de six deffenseurs d'office désignés par chacune de ces communautés et auxquels on adjoindra un juge et un défenseur d'office des cultes protestant et israelite, toutes les fois qu'un membre de ces communautés aura des intérêts en gagés dans le proces.

Le tribunal supérieur sera présidé par un fonctionnaire nommé ad hioc par le gouverneur.

Il est reservé au gouverneur la faculté de doubler le nombre des tribunaux de première instance, dans

.../...

le cas où des nécessités locales en auront constaté l'urgence et de fixes en attendant, les localités où devront fonctionner les trois tribunaux de première instance, dans l'intéfêts de la distribution régulière de la justice.

ART. 7ème. Les cheihkes de village, remplissant les fonctions de juges de paix, jugeront sans appel jusqu'à concurrence de PS 200.

Les affaires au-dessus de PS. 200 seront de la compétance des medjliss judiciaires de première instance.

Les affaires mixtes, c'est-à-dire entre particulier n'appartemant pas à un même rite, quelle que soit la valeur engagée dans le procés, seront immédiatement portées devant le Tribunal de ler. instance, à moins que les parties ne soient d'accord pour reconnaitre la compétence du juge de paix du défenseur. En principe, toute affaire sera jugés par la totalité des membres du médjliss. Neanmoins, quand toutes les parties engagées dans le procès appartenant à un rite différent. Mais dans ce cas les juges récusés devront assister au jugement.

ART. 8ème. En matière criminelle il y aura trois degrés de juridiction. Les coutraventions seront jugées par les cheikhs de village, remplissant les fonctions de juges de paix; les délits par les tribunaux de première instance et les crimes par le medjliss judiciaire superieur, dont les sentances ne pourront être mises à exécution qu'après l'accomplissment des formalité d'usage dans le reste, de l'Empire.

ART. 9ème. Tout procès en matière commercial sera porté devant le Tribunal de Commerce de Beyrouth, et tout procès, même en matière civile, entre sujet ou protégé d'une Puissance étrangère et un habitant de la Montagne, sera soumis à la juridiction de ce même tribunal.

Toutefois, autant que possible, et après entente entre les parties, les contestations entre des habitants du Liban et des sujets étrangers pourront être jugées par arbitrage, et, dans ce cas, l'Autorité imperiale du Liban et les consulats des Puissances amis seront tenus de faire exécutér les sentences arbitrales.

Mais dans le cas où les contestations seraient portées devant le Tribunal de Beyrouth faute d'entente entre les parties de soumettre leur different à un arbitrage, la partie perdante sera tenue de payer les fais de deplacement d'après un tarif établi d'accord entre le gouverneur du Liban et le corps consulaire de Beyrouth et sanctionné par la Sublime Porte. Il reste bien entendu que les actes de compromis devront être rédigés le galement, signés par les parties et enregistrés tant au tribunal de Beyrouth qu'au médjliss judiciaire superieur de la montagne.

9
09

ART. 10ème. Les juges seront nommés par le Gouverneur; les membres du Mejliss administratif sont élus dans les arrondissements par les cheikhs de village, les cheikhs de village sont choisi par la population de chaque village.

Le personnel du Medjliss administratif sera renouvelé par tiers tous les deux ans et les membres sortants pourront être réclus.

ART. 11ème. Tous les juges seront retribués. Si, après enquête, il est prouvé que l'un d'entrieeux a prévariqué, on s'est rendu, par un fait quelconque, indigne de ses fonctions, il devra être révoqué et sera en outre possible d'une peine proportionnée à la faute qu'il aura commise.

ART. 12ème. Les audiences de tous les Medjliss judiciaires seront publiques et il en sera rédigé procès-verbal par un greffier institué adboc. Ce greffier sera, en outre, chargé de tenir un registre de tous les contrats portant alienation de biens immobiliers, lequels contrats ne seront valables qu'après avoir été soumis à la formalité de l'enregistrement.

ART. 13ème. Les habitants du Liban qui auraient commis un crime on délit dans un autre sandjak seront justiciables des autorités de ce sandjak, de même que les habitants de autres arrondissements qui auraient commis un crime on délit dans la circonscription du Liban, seront justiciables des tribunaux de la montagne.

En conséquence, les individus indigènes ou non indigènes qui se seraient rendus coupables d'un crime ou délit sur le Liban, et qui se seraient évadés dans un autre sandjak, seront, sur la demande de l'autorité de la montagne, arrêtés par celle du sandjak où ils se trouvent et remis à l'administration du Liban. De même les indigènes de la montagne ou les habitants d'autres départements qui auront commis un crime ou délit dans un sandjak quelconque et autre que le Liban, et qui s'y seront réfugiés, seront, sans retard, arrêtés par l'autorité de la montagne, sur la demande celle du sandjak interessé, et seront remis à cette dernière autorité. Les agents de l'autorité qui auraient apporté une négligence ou des retards non justifiés dans l'exécution des ordres relatifs au renvoi des coupables devant les tribunaux competents, seront comme ceux qui chercheraient à dérober ces coupables aux poursuites de la police, punis conformément aux lois.

Enfin, les rapports de l'administration du Liban avec l'administration respective des autres sandjaks, seront exactement les mêmes que les relations qui existent et qui seront entretenues entre tous les sandjaks de l'Empire.

.../...

ART. 14ème. En temps ordinaire le maintien de l'ordre et l'exécution des lois seront exclusivement assurés par le gouverneur, au moyen d'un corps de police mixte, recruté à raison de sept hommes environ pour mille habitants.

L'exécution par garnisaires devant être abolie et remplacée par d'autres modes de contrainte, tels que la saisie ou l'emprisonnement, il sera interdit aux agents de police, sous les peines les plus sévères, d'exiger des habitants aucune rétribution, soit en argent, soit en nature: Ils devront portés un uniforme ou quelque signe extérieur de leurs fonctions.

Jusqu'à ce que la police locale ait été reconnue par le gouverneur en état de faire face à tous les devoirs qui lui seront imposés en temps ordinaire, les routes de Beyrouth à Damas et de Saide à Tripoli, seront occupées par des troupes imperiales. Ces troupes seront sous les ordres du gouverneur de la montagne.

En cas extraordinaire et de nécessité, et après avoir pris l'avis du Medjliss administratif central, le gouverneur pourra requérir, auprès des autorités militaires de la Syrie, l'assistance des troupes régulières.

L'officier qui commandera ces troupes en personne devra se concerter, pour les mésures à prendre, avec le gouverneurs de la montagne, et tout en conservant son droit d'initiative d'appréciation pour toutes les questions purement militaires, telles que les questions de stratégie et de discipline, il sera subordonné au gouverneur de la montagne durant le temps de son séjour dans le Liban et il agira sous la responsabilité de ce dernier.

Ces troupes se retireront de la montagne aussitôt que le gouverneur aura officiellement déclaré à leur commandant que le but pour lequel elles ont été appelées a été atteint.

ART. 15ème. La Sublime Porte se reservant le droit de lever par l'intermédiaire du gouverneur du Liban, les trois mille cinq cents bourses qui constituent aujourd'hui l'impôt de la montagne, impôt qui pourra être augmenté jusqu'à la somme de sept mille bourses, lorsque les circonstances le permettront, il est bien entendu que le produit de ces impôt sera affecté, avant tout, aux frais d'administration de la montagne et à ses dépenses d'utilité publique; le surplus seulement s'il y a lieu, entrera dans les caisses de l'Etat.

Si les frais généraux, strictement nécessaires à la marche regulière de l'administration, dépassent le produit des impôts, c'est au tresor Imperial à pourvoir à ces excédents des dépenses. Les behaliks ou revenus des domaines imperiaux étant indépendants de l'impôts, ils seront versés dans la caisse du Liban, au crédit de la comptabilité de cette

caisse avec le trésor imperial.

Mais il est entendu que pour les travaux publics ou autres dépenses extraordinaires, la Sublime Porte n'en serait responsable qu'autant qu'elle les aurait préalablement approuvées.

ART. 16ème. Il sera procédé le plus tôt possible, au recensement de la population par comme et par rite et à la levé du cadastre de toutes les terres cultivées.

ART. 17ème. Dans toute affaire où les membres du chergé séculier ou régulier sont seuls engagés ces parties prévenues ou accusées resteront soumises à la juridiction ecclésiastique, sauf les cas où l'autorité épiscopale demanderait le renvoi devant les tribunaux ordinaires.

ART. 18ème. Aucun établissement écclésiastique ne pourra donner asile aux individus soit écclesiastiques, soit laïque qui sont l'objet de poursuites du Ministère public.

Arrêté et convenu à Constantinople, le
6 Septembre 1864

Signé : AALI,- H. BULWER - PRORESCH-OSTEN,- IGNATIEFF-STEFFENS, - E. de BONNIERE.

(Young - 1 - 140/149).

ملحق رقم =١٠=

PROTOCOLE

La Sublime Porte, d'acord avec les Représentants de l'Autriche, de la France, de la Grande Bretagne, de la Prusse, et de la Russie, maintient toutes les dispositions du Protocole signé a Constantinople le 9 Juin 1861, ainsi que celles de l'article additionnel de même date.

S.A. Ali Pacha déclare cependant que la Sublime Porte a comprimé en son poste le Gouverneur actuel du Liban pour cinq ans encore, à partir du 9 Juin 1864.

Sublime Porte le 6 Septembre 1864

Signé : AALI, - H. BULWER, - PROKESCH-OSTEN, - IGNATIEFF,- STEFFENS, - E. de BONNIERES.

(Young - 1 - 149.)

PROTOCOLE DE 1868 - TEXTE OFFICIEL

S.M.I. Le Sultan ayant accepté la démission de Daoud Pacha de ses fonctions de gouverneur du Liban et nommé pour lui succé des Franco Nasri Pacha a jugé convenable, dans l'intérêt du maintien de l'ordre et de la stabilité, de ne pas limiter dans le Firman d'investiture la durée des pouvoirs conférés au nouveau gouverneur.

Les Réprésentants des Puissances signataires des réglements organiques du Liban, en date du 9 Juin 1861 et du 6 sept. 1864, ainsi que le ministre de sa magesté le Roi, d'Italie, réunis en conférence chez le ministre des Affaires-Etrangères de S.M.I. le Sultan, ont été unanimes pour constates par le présent Protocole l'existence de l'entente qui, vu l'urgence, n'avait pu s'établir entre eux et la Sublime Porte trois mois avant l'expiration du mandat de Daoud Pacha aux termes du Protocole du 9 Juin 1861.

Les soussignés, étant également d'accord avec la S. Porte pour reconnaitre la convenance de ne pas limites étroitement, ainsi qu'on avait dû le faire dans le passé pour des circonstances différentes, la durée des pouvoirs du Gouverneur du Liban, et, de plus, la S. Porte désirant éviter les interprétations enoncés qui, par suite de son silence même, pourraient sur les lieux, maitre dans les esprits et produire un effet contraire à celui qu'elle s'est proposé, S. Exc. Fouad Pacha a déclaré que la durée du mandat de France Pacha ne sera pas moindre de dix ans, à dater du jour de sa nomination.

Les stipulations du protocole du 9 Juin 1861 relatives au cas de révocation, restent d'ailleurs applicables, soit avant, soit après ce terme.

En fois de quoi, les Plénipotentiaire respectifs ont signé le present Protocole et y ont apposé le seau de leurs armes.

Fait à Kanlidja, le 28 Juillet 1868.

Signé : FOUAD, - PRORESHOSTEN, - N. BOUREE, - HENRY ELLIOT, - BERTINATTI, - XAVIER VEBAL, - IGNATIEFF.

(Young 1 - 149/150.)

PROTOCOLE DE 1873 - (TEXTE OFFICIEL)

Le poste de Gouverneur du Liban, étant devenu vacant par suite du décés de Franco Nasri Pacha, S.M.I. le sultan a daigné nommer Rustem Pacha, ex-Ambassadeur à Saint-Pétersbourg, en qualité de nouveau Gouverneur.

Les Représentants des Puissances signataires du riglement organique du Liban en date du 9 Juin L861, de celui du 6 Septembre 1864, du Protocole du 27 Juillet 1868, réunis en conférence chez le Min.desAff. Etr. de S.M. le Sultan, ont été unanimes pour constater, par le présent Protocole, l'accord préalable qui, à l'occasion de cette nomination, s'est établi entre eux et la S. Porte.

La S. Porte ainsi que les Représentants des Puissances declarent maintenir les dispositions du Protocole du 27 Juillet 1868 relatives au terme de dix ans assigné aux pouvoirs du gouverneur, et maintenir en même temps celle des dispositions des Protocoles antereurs, qui n'ont pas été modifiées ou qui ont été confirmées par les dits Protocoles.

En foi de quoi, les Plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Protocole et y ont opposé le seau de leurs armes.

Fait à Constantinople, le 22 Avril 1873.

Signé : SAUFET, - KENDELL, - LUDOLF, - VOGUE, - HENRY ELLIOT, - COVAS, - IGNATIEFF.

(Young 1 - 150/151.)

=١٣= ملحق رقم

PROTOCOLE DE 1883 - (TEXTE OFFICIEL.)

Le Poste du Gouverneur du Liban étant devenu vacant par suite de l'expiration des pouvoir de Rustem Pacha, S.M.I. le Sultan a daigné nommer Wassa Pacha, Mustéchar du Gouverneur général et Gouverneur du Chef-lien de Vilayet d'Andrinoplé, en qualité de nouveau Gouverneur:

(Le Texte est indentique avec celui du Protocole de 1873, avec l'addition des mots "et de celui du 22 Avril 1873" au pars. 1 et 2).

Fait a Constantinople, le 8 Mai 1883

Signé : A. AARIFI, - HUGH WYNDHAM, - RADOUVITZ, - CALICE, MARQUES DE NOAILLES,- A. DI COL-LOBIANO, - NELIDOW.

(Young 1 - 151.)

=١٤= ق.ج

PROTOCOLE DE 1892 - (TEXTE OFFICIEL)

Par suite du décès de Wassa Pacha, le poste de Gouverneur du Liban étant devenu vacant, S.M.I. le Sultan a daigné nommer Naoum Effendi, Secrétaire-Général du Min. des Aff. Etr., gouverneur du Liban.

Les Représentants des Puissances, signataires du règlement organique du Liban en date du 9 Juin 1861, de celui du 6 Sept. 1864 ainsi que des Protocoles des 27 Juillet 1868, 22 Avril 1873, et 8 Mai 1883, réunis en conférence chez le Min. des Aff. Etr. de S.M.I. le Sultan, sont unanimes pour constater par le présent Protocole, l'entente préalable qui, à l'occasion de cette nomination, s'est établie entre eux et la S. Poste.

Les Représentants des Puissances ont été également d'accord avec la S. Porte pour reconnaitre la nécessité de fixer à cinq ans la durée des pouvoirs du gouverneur du Liban.

Les Représentants des Puissances ont cru, en outre, devoir appeler la sérieuse attention de la S. Porte sur certains changements apportés aux dispositions du règlement du Liban, et lui demander d'assurer à l'avenir l'exécution de ces stipulations en vaillant notamment à ce que les élections du Nedjliss administratif fussent faites avec toutes les garanties d'indépendance désirables et les attributions de cette Assemblée fussent respectées: l'organisation judiciaire institué par le règlement de 1864 et modifiée par, les Gouverneur du Liban sans l'assentiment des Puissances fut rétablie conformement aux articles 6,7 et 10 du dit reglement et que les garanties données aux magistrats par l'art. 12 du même réglement fussent respectées, les déplacements et révocations de ces fonctionnaires ne pouvant avoir lieu qu'après en-quête faite, par les soins du Medjliss administratif.

S. Exc. Said Pacha a declaré que prenant acte de la demand formulée la S. Porte recommandera au nouveau Gouverneur de respecter le réglement du Liban en exécutant fidèlement toutes ses dispositions.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé le present Protocole et y ont apposé le sceau de leurs armes.

Fait à Constantinople, le 15 Avril 1892.

Signé : FRANCIS CLARE FORD, FELIX VON MILLER, BARON CALICE PAUL CAMBON, A. GUASCO DI BISIO

(Young 1 - 151/152).

=١٦= ٣ ٤٥

PROTOCOLE DE 1902 - (TEXTE OFFICIEL)

Le poste de Gouverneur du Liban étant devenu vacant par la suite de l'expiration de la seconde période de cinq ans des pouvoirs de Naoum Pacha, S.M.I. le Sultan a daigné nommer à ce poste Mouzaffer Pacha, général de division, aide de camp de S.M.I. le Sultan.

(Voir par. 2 du Protocole de 1892 avec addition de la mention du Protocole du 2/4/8/97

Les Représentants des Puissances rappellent à la S. Porte l'engagement pris par S. Exc. Said Pacha, au nom du Gouvernement Ottoman, par le Protocole du 15 Août 1892, de recommander au Gouverneur du Liban la mise en exécution des trois demandes formulées dans ledit Protocole, stipulant :

1° - Que les éléctions du Medjliss administratif doivent être faites avec toutes les garanties d'indépendance désirables et que les attributions de cette Assemblée doivent être respectées;

2° - Que l'organisation judiciaire instituée par le réglement du 6 Septembre 1864 ne pourra pas être modifiée sans l'essentiment des Puissances, et;

3° - Que les garanties données aux magistrats par l'art. 2 du même règlement seront respectées. Les déplacements et révocations des fonctionnaires ne pouvant avoir lieu qu'après enquête faite par le soins du Medjliss Administratif.

Les Représentants des Puissances constatent que l'engagement pris par S. Exc. le Min. des Aff. Etr. en Turquie, en 1892, au sujet de ces stipulations équivant à leur insertion dans le statut du Liban.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé le présent Protocole et y ont apposé le sceau de leurs armes.

Fait à Constantinople, le 27 Septembre 1902.

Signé : TEOFIK, ZINOVIEW CONSTANS, WANGENHEIM, CALLICE, N. D'CONOR, MALASPINA.

(Young 1 - 153/154)

١٧
١٦٩

الملحق رقم ١٧

وهو على هامش رسالة الاخ الزميل السيد خليل عيتاني ، وللمراجعة تعتبر الاصطلاحات الواردة في الوجه من هذه الرسالة

١"ـ النضال بين الشرق والغرب والمسألة الشرقية هما من اسباب الحوادث:

ان سورية ولبنان ، بمركزهما الطبيعي ، وبوضعهما البشرى والاجتماعي في العالمين العربي والاسلامي ، غدوا هدفا مركزا في ازمنة مختلفة ، منها العتيق المتجدد الذى هو كونهما نقطة استناد فعلي (استراتاجي) في النضال المزمن بين الشرق والغرب ، ومن سيطر عليهما رجح النصر لنفسه ، ومنها الحديث ، وهو عهد تمزيق "الرجل المريض" وتقاسمه والسعي للحصول على اكبر "قسط" منه . والاخير هو السبب المباشر القريب لحوادث سنة ١٨٦٠ ، والى ذلك اشار كاتب مقدمة "لبنان في فوضى" بما ملخصه :

[ان حوادث سنة ١٨٦٠ الدامية التي توصف خطأ بانها نتيجة لانفعالات تعصبية دينية محلية ، ليست بحد ذاتها غريبة عن المسألة الشرقية ، وهي بالاضافة الى ذلك وبنظر المؤرخ المدقق تكوّن فصلا من فصول النضال التاريخي بين آسيا واوروبا ، وقد لاحظ كزافيه رايمون (١) "بان التاريخ ينبئنا بان سوريا ذات فعالية خاصة بكل الحركات الدينية والسياسية والعسكرية الكبرى التي اثّرت على مجريات التاريخ البشرى" ، وزاد السير جورج آدم سميث (٢) ، "ان تاريخ سوريا العسكرى يؤلف بحد ذاته ما يكاد يكون تاريخ مكتسحي العالم ، من تحوطمس تيجلت فيلازر سرجون سنحريب حتى نبوخذ نصّر ، من قمبيز حتى الاسكندر ، من بومبايوس قيصر اغسطس تيتوس حتى ادريان ، من عمر حتى صلاح الدين من تيمورلنك حتى نابوليون . وهي تعود الآن الى المسرح العالمي لتتطاحن فيها مدنيتان ، كما حصل في السابق بين الساميين واليونان ، روما والشرق ، الفرنجة والعرب.

هذا والمسيحيون الشرقيون قد اشتركوا بالحياة الحزبية [لا الطائفية] السورية كما وحاربوا المسيحيين الغربيين في صفوف المسلمين ابّان الحروب الصليبية ، ولم يغيروا تلك الخطة الا بعد ان ظهرت الكنيسة الشرقية الروسية قوية الى عالم الوجود ، لا لحاجتهم الى حماية ، بل لاهداف سياسية . ولو كانوا فعلا في حاجة الى حماية [من المسلمين] لما بقوا في الوجود ، وكلنا يعرف نتائج المذابح الاسبانية ضد هنود اميركا ، ولا موجب للاشارة الى الفظائع التي ارتكبت ضد العرب واليهود في اسبانيا . وقد يكون

==========

١) سوريا والمسألة الشرقية (راجع مقدمة لبنان في فوضى)

٢) سوريا والارض المقدسة " " " "

المسلمون انفسهم هم الذين حالوا دون وقوع مذابح مذهبية بين مختلف الطوائف المسيحية ، كما حصل في اوروبا وخاصة مذبحة سان بارثلومي ، لذلك يمكن القول ان لولا تدخل اوروبا لما حصلت الحوادث.

وكيف تكون الحوادث طائفية والمحرض عليها [فرنسا] كان قد ابتعد عن الكثلكة . وكيف تحدث بين المسيحيين والدروز وهم فئة لا تتدخل بمعتقدات سواها ، وقد شهد كل من السيدين ر. يوكوك (١ و ت. ف. فولني (٢) ان الدروز كانوا يسهلون للمسيحيين انشاء الاديرة والكنائس، واكّد احد المرسلين الامير كيين بمقال نشرته جريدة التيمس (٣) ذكر ان الاسباب الحقيقية للحوادث هي اندفاع المسيحيين وراء الوعود الاوروبية الخلابة والتحريضات الاكليركية لا العقائد الدينية خاصة وان الدروز الدرزية لا تسمح بشيء من ذلك. واورد ما يماثل ذلك السيد ر. ريستال هيوبر في مجلة "العالمين" (٤)

انه لم يكن للدروز مصلحة باثارة الحوادث لمجرد كونهم لا يعادلون عدديا نصف الموارنة وسبق لهم منوا بخسائر فادحة في حروب ابراهيم باشا هذا بقطع النظر عن استحالة انتظارهم لاية مساعدة تأتيهم من العثمانيين ، لذلك كان موقفهم الواقعي هو موقف الدفاع. الا ان ظهور الاكليروس الماروني بمظهر المحارب الصليبي وتدخل اوروبا المفضوح اديا الى عطف المسلمين عامة على الدروز مما اساء فعليا الى علاقات الفريقين وكان ذلك من اسباب حوادث دمشق . فعلى من يود معرفة اسباب الحوادث ان يبحث عنها لدى من لم مصلحة بأثارتها ، لدى خطباء المجلس النيابي الفرنسي ، لدى أولئك الذين اعلنوا : "ان بطريركنا هو سلطاننا" ، لدى أولئك الذين ظنوا ان ساعة النصر الحاسم قد دنت وهم بقيادة المطران طوبيا ، فابتاعوا من الاسلحة في سنى ٥٧ / ١٨٦٠ ما تدل عنه البيانات الجمركية في بيروت. ولا يخفى ان المطران المذكور كان يحرض طائفته بشكل فذ ، حتى انه هدد مرة سكان دير القمر باثارة الدروز والمسيحيين عليهم ان لم يشتركوا فعليا بالعمل ، وقد وضحت حركاته لدرجة اوجبت الاعتراف بان لا امل يرجى من اى مسعى سلمي مع وجوده في بيروت .

هذا والتسوية السياسية العادلة للحوادث لم ترق الموارنة الذين ودوا ان ينالوا بواسطة

==========

١) وصف للشرق . (راجع مقدمة لبنان في فوضى)

٢) جولة في سوريا " " " "

٣) التيمس اللندنية ١/ ١١/ ١٨٦٠ (راجع المصدر نفسه)

٤) مجلة العالمين = الموارنة = ١/ ١/ ١٥ " " "

الجيش الفرنسي الداخل ما لم ينالوه بمعونة القنصل الفرنسي السرية . ارادوا الاستئثار بجبل لبنان دون سواهم بعد اتمام عملية الانتقام المروع من الدروز ، مستغلين الدعاية الواسعة التي ظهرت في اوروبا اثر حوادث لبنان والشام ، متناسين ان للقصية وجهين اشار اليهما اللورد دوفرين بكتابه الى السير هنري ليتون بلور بتاريخ ٢٤ شباط ١٨٦١ وورد فيه "... ان ما لدى من معلومات يؤهلني للجزم ، دون خوف من اي ادعاء مخالف انه على الرغم من الجنايات التي اقترفها الدروز ، فالبادئ بالحوادث ، الذي عليه ان يتحمل القسط الاوفر من مسؤولياتها ، هم الموارنة . . . (١) "واضاف مكذبا الرواية القائلة بان السيدة نايفة جنبلاط قد ساعدت على تذبيح مسيحي حاصبيا مستشهدا باقوال الكولونيل تشرشل الذي بانها قد ميّزت نفسها بحماية المسيحيين الذين قبلوا نصحها ولجأوا الى دارها عوضا عن الالتجاء الى السراي ، وبلغ عدد أولئك الذين قبلوا التحذير اربعمائة مسيحي ، صحبتهم ، اثر انتهاء الحوادث ، الى المختارة ومنها ارسلتهم الى صيدا فتسلمتهم القيادة البريطانية وانزلتهم في بيروت ، اما مكافأتها على عملها فكانت طلب توقيفها باعتبارها المسؤولة عن حوادث حاصبيا .

وتعليقا على الحوادث كتب جون باركر ، قنصل بريطانيا العام في حلب و الاسكندرية قائلا : "ان المذابح التي حصلت في دمشق وجبل لبنان سنة ١٨٦٠ كانت بجملتها نتيجة لانفجارات سياسية ." وشاركه رأيه السير هنري ليتون بلور بكتابه الى قنصل بريطانيا العام في بيروت بتاريخ ٨/ ٨/ ١٨٦٠

هذا وعلى الرغم من ان الحوادث كانت جزأ من المسألة الشرقية ، ومظهرا من مظاهر النضال بين الشرق والغرب الا ان دول اوروبا لم تكن متفاهمة فيما بينها بل وكل منها تخشى الاخرى وتود لنفسها حصة الاسد او انها مضطرة لاتباع خطة معينة املتها عليها مصلحتها الداخلية . لذلك لما آن اوان قطاف ثمار الحوادث بدى بوضوح تناقض المصالح مما قضى بمجابهة مشكل سافر من المشاكل الاوروبية المعقدة التي تمتد خيوطها من الصين حتى الاطلسي ، واعني بذلك المشكل "المسألة الشرقية" ، حتى خيف ان تكون سببا لانفجار عالمي كانت كل عوامله ودواعيه مهيأة ، لولا ان قيض للسّاسة البريطانيين بمساعدة فؤاد باشا التغلب عليها كما هو معروف (٢)

==========

١) الكتاب ٢= ٩٠ ١/ ٩٣ ١= ١٠٥/ ١٥ ومقدمة لبنان في فوضى

٢) ملخص مقدمة "لبنان في فوضى" = ١٣/ ٤٢

لذلك وبالنظر للواقع التاريخي الذى لا يؤيد حدوث مذابح دينية فى البلاد العربية منذ العهد الاسلامي ، كماشهد السيد شانفيلد فى كتابه "التصفح التاريخي "بقوله : " لو ان العرب والترك وغيرهم من الشعوب الاسلامية فعلوا فى الشرق ما فعله الاوروبيون فى اولى القرآن لتلاشت المسيحية فى الشرق غير ان دينهم يخولهم ان يكون للمسيحيين من الحقوق ما لهم "(١) الامر الذى برهن عنه بالفعل عقلاء المسلمين وعلماؤهم فى حوادث دمشق (٢) يستطيع الباحث ان يجزم بان الحوادث كانت من حبك المصالح الاجنبية خصوصا و : "ان عداوة الدروز والمسيحيين ليست دينية بل حزبية ومصالحهم الاجتماعية متماثلة وفى راى جميع الذين خبروا البلاد انه اذا وجدت حكومة موافقة وحيل دون كل دسيسة تولد الخلاف بين الطائفتين فالدروز والمسيحيون يميلون فطرة الى المعيشة على اتم وفاق ..."(٣)

ولكن كيف السبيل الى الحيلولة دون الدسائس اذا كانت تحقق رغبات الطامعين بالرجل المريض ولكل دسيسة تخاعرفه حتى البعداء عن السياسات العالمية كيوسف كرم الذى اورد فى كتابه الى مسلك فرنسا ومركز البابوية (٤) ما يلى : " استفادت انكلترا بدفاعها عن تركيا فى حرب القرم باستيلائها على منا طق هامة فى البحر الاحمر وادخالها نفوذها الجزيرة العربية كما انها استغلت حوادث لبنان لنشر نفوذ ها فى مصر وقناة السويس وسوريا . اما روسيا فهي على الرغم من الخسائر التى منيت بها فى سبستبول الا انها نفذت الى قلب الامبرطورية العثمانية باعلانها نفسها حامية للروم الارثوذكس ، ولم يكن الحرمان نصيب احد سوى فرنسا ..."(٥)

ان هذا الاسف يسجله على نفسه زعيم ماروني لأنه واحد من : "الموارنة ـ(الذين) يعتبرون انفسهم فرنسيي الشرق "(٥) يلقى ضوءً على البقية الباقية من زوايا الحوادث الغظلمة ويفسر الاتجاه البريطاني الذى تجلى بقولهم: "ان الموارنة مستسلمون نفسا وجسدا الى فرنسا وعليه فلم يبق لانكلترا ان تختار فى الامر بل امسى محتما عليها عضد الدروز"(٦) . ولم يقتصر اتهام فرنسا على الاشخاص العاديين

==========

١) جريدة طرابلس العدد ٥ ١٦ فى ٧/ ٧/ ٩٦ (التصفح ٣١١)
٢) الملحق رقم ١
٣) عقيقي ٩٤
٤) الملحق رقم ٣
٥) كرم ٣٤/٣٦
٦) عقيقي ٢٤/ ٢٥ (محررات ج ١ ص ٧٣)

بل تعداهم الى الاشخاص المسؤلين يعلنون عنه فى مواقف رسمية علنية كما فعل اللورد بلمرستون رئيس الحكومة البريطانية فى جلسة ١٧ آب ١٨٦٠ من مجلس العموم اذ قال: ". . .اذيع بين المسيحيين منذ بضعة اشهر اشاعات تنذر بحدوث كوائن كهذه فى سورية فى فصل الربيع ، ووزعت كمية من الاسلحة الاوروبية على الموارنة ، فانا اسأل: من اين اتتهم ؟ ومن اعطاهم اياها ؟ اني واثق بانهم اعطوا اسلحة غير التى اشتروها جهارا فى بيروت. . . . فى حين انه ثابت ان لحكومة غيرها [غير بريطانيا] ارتباطا بالموارنة [فرنسا] "(١)

ويظهر ان المذيع لتلك الاخبار والغرض عليها هو المطران طوبيا عون لذلك عند ما سمع بها اسعد جاويش ، احد وجهاء دير القمر ، قصد المطران عله يستطيع اقناعه لوضع حد لذاك الاتجاه فما كان جوابه الا : " اذا كنتم انتم شعب دير القمر لا تطيعون فترفضون ان تزحفوا على العدو فاني اقنع الدروز والمسيحيين بان يهاجموكم " وتابع حبيب عكاوى ايراد ماجرى بينه فى كتابه الى سعيد جنبلاط قال: "ثم ان المطران ارسل بشارة فرعون الى طانيوس شاهين يستعجله فى القدوم وانفذ ايضا الشنتيرى الى المتن والقاطع يجمع اهل الاقطاعة ، اما زعماء هذه الحركة فى الموارنة فهم خليل افندى نقاش ونعوم قيقانو واسعد تابت. . . فلما نظرنا ذلك انا واسعد جاويش تكهنا بخراب البلاد ، وذهبنا معا الى مطارنة طائفتنا (الروم الكاثوليك) واخبرناهم بما هو جار ، ويظهر انهم كانوا يجهلون كل الجهل هذه الامور ، فقالوا لنا ان نذهب الى قنصلية انكلترا العامة ففعلنا واطلعنا القنصل على ما تقدم [هل طلب اليهما القنصل اعلام سعيد جنبلاط ؟] ان طائفة الروم الكاثوليك كتبت الى ابناء مذهبها فى زحلة تنصح لهم بان يخلدوا الى السكينة ويعالنوا الجمهور ان القائمين بهذه الحركة هم الموارنة وحدهم ومن الثابت ان الروم الكاثوليك لا يشتركون فى الحركة بعد وصول هذه التحارير اليهم . ان الروم والروم الكاثوليك فى بيروت ابوا ان يشاركوا الموارنة فى عملهم ومن ذلك فالموارنة يزعمون ان الروم والروم الكاثوليك يرغبون فى الحرب بيناهم يسعون فى تجنبها . . ."(٢) وهنا يقف الباحث متسائلا عن مدى تأثير الحديث المتقدم وانتشاره فى الدعوة الى اجتماع زحلة الذى دعي اليه وجهاء الطوائف المسيحية واكليروسها للتشاور والتفاهم على معضلة ابادة الدروز ، الفئة المفسدة القليلة العدد ، كما وصفته فنتج عنه اتفاق تام للتعاون الكلي فى سبيل عمل الابادة كما ورد فى تعميم مطران صيدا الارثوذكسي الى ابناء ابرشيته (٣)

---

١) عقيقي ٩٧/٩٨ + الكتاب ١ - ١٧ - ٩٥١
٢) عقيقي ١٠٤ ٢ - ٣٣ - ٤١٨
والكتاب: ١ - ٦٧٧/٥٢١/٥

٣) الملحق رقم ٣ والكتاب
جواب بين المطران طوبيا عون له من اهل دير القمر تتضمن مقطوعا لهم ١ - ٦٧٦/٥٢١/٦

هذا ولما عمت تلك الانباء "... حضر لعند غبطة الطريرك بولس الجالس يومئذ بطريرك الموارنة فنهما عن وقوع هذا الامر المبرم ولكن بوقته سيادة المطران طوبيا عون مطران بيروت شدد النصاره واعرض على القناصل واخذت الحركة تتزايد فى بلاد الشوف واقليم جزين ودير القمر وفى تلك النواحى ، وخاطبوا اهل كسروان عنيد طانيوس شاهين اذا كانوا ينجدوهم ام لا فجاوب طانيوس شاهين بانه ينجدهم على الدروز وانه عنده خمسين الف راجل تحت الاسلحة عند اللزوم يحضر بها ، فعند ذلك تشددت النصاره القاطنة فى تلك النواحى واخذوا يطلبون الشر ..." (١)

وبدوا التحريض والمساندة والاستعداد وتدخل فرنسا مباشرة قبيل وقوع الحوادث من رسالة وجهها الخورى عبدالله الخورى الى طانيوس ~~الطبر~~ شاهين (٢) ونصها:

الى طانيوس بك شاهين (٥)

جناب الاجل الماجد

غب الاحتشام والسوآل عن عزيز خاطركم ان شاء الله تكونوا تعالى تكونوا فى تمام الصحة ثم نعرض فى الذى توقع من طرف العسكر بان مراده يطلع وفرق جبخانة نومل افهموا شغلكم ودبروا المهمة وكونوا على حضر لان العسكر قدره مائتين وخمسين نفر وهوره وارنواط تسعين نفر لاغير لايكون لكم فكرى انهم ازود والذى فهمته من نفس العسكر انه من فتوح الحرب يسلم لكم والمشايخ حضروا الى عند كافى باشى فانشالله يطلعوا قدام العسكر وخدموا الزلم عندكم وهموا على الحرب لان اذا صار تسليم ام انهزامة فى الخفا خرب البلاد لان قواص سعادة القنصل الفرنسوى اخبرنا هذا اياكم ثم اياكم احد يغشكم من العدا المحولين والمثبت فى الغش ونحن موجود عندنا من غادير قدر خمسين نفر واقفين على سلاحهم فاذا كان لنا لزوم عرفونا حتى نحضر نرجا لا يصير خوف شدوا همة الحرب وربنا ينصركم على اعداكم وطال اللمتعالى بقاكم

فى ١٧تموز١٨٥٩ اخوكم عبدالله الخورى (٣)

ويتضمن الكتاب المتقدم المذكور عدا عما تقدم التاكيد باستعمال الاكليروس طانيوس شاهين ويعود الفضل اليهم بوجوده للتخلص من مشائخ آل الخازن اصحاب كسروان ، وقد طردوا من بلادهم ، تبعا لخطة مدروسة . (٤) وكذلك يفسر الكتاب المؤلف من ورقتين منفصلتين مكتوبتين بخط واحد وهما:

==========

١) عقيقي ١٠٦

٢) الصحيح نقله يوسف زيدان عقيقي ١٨٤

٣) عقيقي ١٨٤

٤) الكتاب ٢١ تهمة ضمن من نقض الموازنة والسلاح ورفع العلم الفرنسي

٥) الكتاب ٣-١٥٢-٤/٩٩

طانيوس من قطاع الرأي الذين الصقوا بهم الحوادث الذين تحميهم فرنسا رسمياً وتطلب لهم اطلاق سراحهم

١" = يحظى بمطالعة حضرة الشيخ فرنسيس بشارة الخازن المحترم

نبدى لحضرتكم

غب اهدايكم البركة من الله ومزيد الاشواق الوافرة والسوآل عن صحتكم انشاء الله تكونوا بكل صحة وتوفيق نومل الاطمينان ومنا اهدا ما لاق لحضرة الوالد ولحضرة ولدنا اخيكم حصـــــن والسوآل عن صحتكم ونعمة تعالى تصون حياتكم

فى ٢ ح ١٨٥٩ الخاتم الداعى لحضرتكم الخورى يوسف راجى

٢" = حاوى خير ان شاء الله

نخبر خوتكم وصل ظرفكم ومستفهمين عما هو مجد عن قضية كسروان فالذى فهمنا ه بكل تأكيد وحققناه بان قدس الاقداح المطران طوبيا دارها شمالية حيث على ما كنا فاهمين قبلا انه كان من غرض المشايخ قلبا وقالبا فالآن الذى قد ظهر لنا وسمع اذ ننا انه صار ضد محض حيث نهار البارح شرف قدسه لعند الامرا الامير مراد وداود ولعند الامير سعيد وقال لهم افهموا يا امارا ان لا قيمقام ولا المشير خليهم يدخلوا كسروان ديروا بالكم لحالكم لشغلكم حيث ما ادعي احد يخرب هذه الطايفة وان متى دخلت الدولة ومدت يدها لكسروان ما نعاد فينا نرد هؤلاء اعدا ينا الدروز فجابوا الامرا ومادة كسروان ايش تعملوا فيها فجابهم انا ارقعها حتى نشوف الامور كيف تتم وهذه ليست بكليةولكن التى هي كلية محي اثـر الدروز ولا يبقى احد منهم يبقى لانه كيف يتوقع اننا الآن نخرب طايفة مثل هذه ويكون طايفة روم وكواثلـــة ودروز واسلام ومتاولة يد واحدة على طايفة مثل هذه فهذا الامر لا يتوقع لايكون كليا بيت الخازن والطايفة تكون لا نامية . هذا الذى لحظناه يكون بعلمكم ذلك ثم فاهمين ان امور المشايخ صارت ممسوكة بيد قوية افيدوا احد منهم تكونوا توثقوا به لا يخبر عن لسانكم لانها مادة تخرب بيتنا وبيتكم حتى يخبرها الى الذين متعا طين الاعمال لذاك العيلة العايلة حتى يعرفوا شغلهم والذى يجد نعرفكم عنه/

(حاشية) : وكذلك واصل له كلام ما هو طيب بحق سيادته من المشايخ اخبروا من تعتمدوا عليه لترتيب ما ذكر/ (١) (٢)

ويظهر مما تقدم ان الحوادث قد نظمت ، على يد الاكليروس ، بشكل فني بحيث انهم اول ما تخلصوا من كبار الاقطاعيين الذين يهتمون بالمحافظة على علاقاتهم الطيبة مع الدولة الحاكمة و

=========

١) الملحق رقم تحت عبد الرحمن خدر .

٢) المتحف الوطني اللبناني وثيقة رقم ٧٠٢٩

هم بما لهم من مركز اجتماعي ومادى يأبون ان يضعوا انفسهم تحت سلطة الاكليروس الروحية والزمنية فتخلصهم منهم هو تخلص من عدو داخلي رهيب يحول دونهم ودون امانيهم هذا عدا عن ضم افضل املاكهم الى الاوقاف واسترضاء العامة بالفضلات وببعض الحقوق الكلامية البراقة فتصبح آلة طيعة بايديهم تستعمل "لمحو الدروز" ولئن صح الاستنتاج تكون "ثورة "كسروان التي وصفت بالاجتماعية حلقة في سلسلة تنظيم الحوادث.

والاسباب التي دعت الى ابعاد المشائخ قضت بالحد من قوة صنيعتهم طانيوس شاهين بعد ان عظم شأنه. وما ورد في ملحق لكتاب بخط الخوري بطرس منصور بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ١٨٥٩ كاف لتكوين فكرة عن مدى استعداد الاكليروس الماروني لمساعدته مقابل خدماته:

". . . انه بتاريخ ٢٥ تشرين اول حضر لنا كتابة من سعادة جنرال [اظنه قنصل جنرال] دولة فرنسا كما انه حضر لغيرنا كتابات جملتها سبع اى لسيادة المطران نقولا مراد وللقس جناديوس رئيس عام الرهبنة الحلبية وللخوري فرنسيس زوين وللخوري حنا حبيب وللخوري عبد الله عقيقي وللخوري بطرس صفير وكلها بمعنى واحد الذى هو ان الاشاعة التي اظهرها طانيوس شاهين عن لسان البادرى فرنسيس العازارى بان الجنرال الموفى اليه قد اظهر خاطره بان يكون طانيوس المرقوم مأمورا على كسروان فهذا الامر قد كدره جدا كون لا صحة له لا من الجنرال ولا من البادرى المذكور فقط الذى له صحة هو ان طانيوس حضر لعند البادرى المشار اليه متواقعا فيه لجهة حالته الشخصية وحالة كسروان العمومية وان الاهالي يرغبون مأمورا منهم فالمرقوم قد جاوبه انه يعرض للجنرال لجهة وقاية شخص طانيوس ولجهة كسروان الخ . . "(١)

ان وضوح ما تقدم يقفل باب الاجتهاد بامر تدخلات فرنسا المباشرة وكذلك يسعى المهتمين بالقضية والعاملين عليها باسمائهم ويحدد فئتهم. اما غاية الاكليروس من تبنيهم سنة المير بشير الكبير بابعاد من يظن فيه القوة فقد كشف عنها يوسف بك كرم في كتابه(٢) ، بعد ان اصابه ما اصاب امثاله، قال: "ولقد علمت فيما بعد ان غاية البطريرك مسعد هي حصر حقوق الموارنة كلها في يده"(٣) وذلك: "ليحكم البلاد مدنيا"(٤) ـ اى جمع السلطتين الروحية والزمنية ـ واضاف: "وهكذا غدا موقفه من الذين تعدوا على آل الخازن وسواهم من الزعماء المدنيين وسكوته عن تذبيحهم واضحا مفضوحا لدرجة اضطر معها البعض الى تهديده ان لم يقلع عن خطته، وقد راجعته انا شخصيا بالامر ووعدني وعدا نفذ عكسه اذ انه رحل الشيوخ المتقدمين بالسن من آل الخازن من بيوتهم مما اضطرهم للاتفاق مع الاتراك والدروز محافظة على انفسهم

---

١) عقيقي ١٩٦
٢) الملحق رقم ٣
٣) كرم ٣٠
٤) كرم ٣٢

١٧/١٧٨

واموالهم ، وهكذا حصل اجتماع خان المديرج "(١)

ومع حماس يوسف كرم لمذهبه وتمسكه باهداب دينه واخلاصه لابناء طائفته وجد نفسه مضطرا ، بحكم معرفته دخائل الامور (٤) ، ان يوجز بوصف الحوادث فيقول عنها انها : "مع ما اقترف فيها من وحشية لا توصف ، فالمسيحيون ، بعد تجريدهم من اسلحتهم في كل من دير القمر وحاصبيا وراشيا ، قد قدموا قرابين على مذبح شهوات الباشا التركي وجنوده وما كان الدروز فيها سوى ادوات -(آلات)- تنفيذية مسكينة الانحطاط الذى بعد اسف زعماؤهم [زعماء الدروز] للانحدار اليه . اما نحن [اى زعماء الموارنة] فلم نستطع تقديم من تقديم اية معونة فعلية لاخواننا الشهداء ذلك لان عمال البطريرك مسعد المغشوشين به قد خدعونا وربطوا ايدينا وغلوا ايدينا . وكنا نحن بالواقع قد ضقنا زرعا بحشرية البطريرك وتخلاته"(٢ وهكذا : "خسرنا المعركة نتيجة لسوء التصرف"(٢)

ولدى الوصول الى هذه النتيجة يستحسن الاشارة الى ان الاكليروس الماروني قد بداء الاستعداد لاخلاء لبنان من غير الموارنة ، مسيحيين او محمديين ، (راجع وجه ٨/كتاب راجي) منذ زمن غير قصير ، وباحكام كلي ، ولا يستغرب ظهور ما يثبت ان الخطة ذلك الاحكام الذى يجعل من الامور غير المستغربة ظهور ما يثبت ان التهديم الدرزى الذى جلّى به الامير بشير الكبير ان هو الا حلقة في سلسلة التنظيمات الاكليركية / الفرنسية ، والمعروف عنها حتى الان انها اعمال شخصية مقصودة لذاتها ولوتلاقت مع غايات الاكليركيين . ومن الاستعدادات التى يتجلى بها بعد النظر نقل المقر الروحي من قنوبين في وادى القديسين ، الوادى المنقطع عن العالم الخارجي ، والذى يستحيل اتخاذه مقرا مدنيا سياسيا ، الى بكركي ، ولم يكن لها وجود في عالم الروحانيات / لمجرد وقوعها في مركز وسط من كسروان حيث التكاثف الماروني / وبجوار جونية اكبر مدينة ساحلية في جبل لبنان / بعدا عن قربها من بيروت مركز القناصل . وقد شكا يوسف كرم(٣) هذا الانتقال البعيد عن التدين الى قداسة البابا .

ومع احكام الخطط الا ان النفوس لم تستطع ان تكبح جماح شهوة السيطرة ، ولو الى حين ، فكان العداء السافر للزعماء قبل اوانه اى قبيل وابان خوض المعركة

==========

١) كرم ٦٥
٢) كرم ٨
٣) كرم ٢٤/٥٥
٤) الكتاب ، الوثيقة المحفوظة بجهة ٢-١٥٤/٤/٩٥
٢-١٥٤/٥٢/٥/٩٥

١٧/١٧٩

الفاصلة والى هذا الخطاء كرر يوسف كرم الاشارة بقوله: " وهكذا ما ان وصلت الحملة الفرنسية الى سورية وخيم الهدوء وعرفت فرنسا بمصير زعماء الموارنة ومصير بعض الاوروبيين المخلصين[؟] وتبينت انه هو العلة التي ادت الى الانحطاط الكارثة Desastre دهشت واصدرت حكمها على من سوء تصرف المنسيور مسعد واصدرت حكمها على الموارنة بانهم شعب متفسخ Dégénéré لا يستطيع الحفاظ على استقلاله"(١)

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الشكوى من الاكليروس لم تقتصر على الزعماء الاقطاعيين ومحترفي السياسة بل تعدتهم الى قادة الفكر في الطائفة ومن هؤلاء صاحب الكنوز الذي قال: ". . . فكل ما يطلبه لبنان من رجال الدين ان يقوموا بالمهام التي وجدوا لاجلها وان يتقيدوا بها متنزهين عن شؤون الدنيا لأن مهمتهم سماوية ارفع من شؤون الدنيا واعلى ولانهم اذا تناولوا الاهتمام بالعالميات لا بد ان يضعفوا في الشؤون السماوية واهل العالم اقوى منهم في العالم فيفقدون الميزتين معا"(٢) وفي مكان آخر قال: "كل قريب وغريب ممن عرفوا لبنان او سمعوا حكايته يقول ان نصف لبنان بات في حوزة رجال الدين فلو كان رجال الدين يفيدون الدنيا لجعلوا لبنان في مقدمة البلاد العامرة والحال انه عاد الى الوراء كلما ازدادت قوة رجال الدين المالية وامتدت سطوتهم الادبية حتى صار مثلا بالذل وكاد يقفر من القطين والاهل(٣)

هذا ولئن كان بحث الحوادث يؤدي الى تحميل دولة اجنبية معينة وفئة لبنانية خاصة معظم مسؤولياتها فهذا لا يعني انهما كانا العنصرين الوحيدين المسؤولين عنها لان لكل صاحب مصلحة علاقة مباشرة بها وبما نتج عنها ولكن النسبة الدرجة هي التي تنقص او تزيد. لذلك فالمسؤولية تقع على الدول الاوروبية المهتمة "بالرجل المريض"، وعلى الرجل المريض نفسه، وعلى اهل البلاد، ولو كنت من المدرسة القائلة بان نسبة تحميل الجاهل الذي لا يملك امر نفسه للمسؤوليات مهما كان مسيأ بافعاله، هي ادنى بما لا يقاس بالنسبة التي يجب تحميلها العالم العاقل الذي يتصرف بامور مستقلا عن سواه خصوصا اذا نعت بالتمدن.

وممن يشاركون بالمسؤوليات مشاركة "فعّالة" الحكومة البريطانية التي نقل عنها بان مصالحها قضت عليها بمساندة الدروز لما علمت باستسلام الموارنة لفرنسا(٤) مما حدا بالنائب الانكليزي مونسل ان يعلن في مجلس العموم بالجلسة المنعقدة في ١٧ آب ١٨٦٠ انه: ". . . وضح لي من التدقيق في السنين العشرين

---

١) كرم ٨

٢) كنوز ١٢٩

٣) كنوز ١٣٣

٤) عقيقي ٢٤/ ٢٥ (محررات ج ١ ص ٢٣)

١٧/١٨٠

الاخيرة ان انكلترة هي سبب ما جرى في سورية ... فقد سعينا الى ابدال هيئة الحكم في لبنان نكاية بفرنسا ومعارضة لبعض دول اوروبا ... وعملنا على التفريق بين الدروز والموارنة وجعلنا لكل فريق زعيما وسلطانا وعلى الزعيمين باشا تركيا" (١) مشيرا الى الامير بشير الكبير والقائمقاميتين.

وقال النائب شارل نابيار في الجلسة نفسها: "...قلت وكررت قولي في ندوة العموم اني مخجول من الدور المعيب الذي لعبته في سورية ، ان الحكومة اوفدتني بمهمة فقمت بها ، انما علي ان اعترف بان سورية كانت هادئة في عهد محمد علي ... ولم يبق ادنى ريب بان الاتراك بذلوا جهدهم لحمل اهالي لبنان على شق عصا الطاعة على الحكومة المصرية فلم ينجحوا ، فكلفت انا اذ ذاك ان اعد اللبنانيين بان الاتراك يحسنون معاملتهم اكثر من المصريين ففعلت وكان ان قام جمهورهم على الحكومة المصرية. ولو لا مساعدتهم لتعذر على الحكومة العثمانية نظرا لقلة عدد جنودها اصابة النجاح الذي ادركته..." (٢)

فرد اللورد بلمرستون ، رئيس الحكومة ، بقوله: "... قال صديقي ان تبعة الكوائن التي جرت في سورية واقعة على عاتق الحكومة الانكليزية ، فانا انكر ان يكون لي اقل حصة في هذه المسؤولية ، وهي على كل حال لا تقع على حكومة جلالتها... اذيع بين المسيحيين منذ بضعة اشهر اشاعات تنذر بحدوث كوائن كهذه في سورية في فصل الربيع ووزعت كمية من الاسلحة الاوروبية على الموارنة فانا اسأل: من اين اتتهم ومن اعطاهم اياها وانا واثق بانهم اعطوا اسلحة غير التي اشتروها من بيروت جهارا ....وقال صديقي انه متفش على الالسنة ان الحكومة البريطانية تحمي الدروز مهما اقترفوا من الفظائع فاقول بجرأة: انها تهمة سافلة لا نصيب لها من الصحة واعلن ان الحكومة الانكليزية لم يسبق لها اقل علاقة بالدروز في حين انه ثابت ان لحكومة غير ها ارتباطا بالموارنة..." (٣)

اما تركيا التي عرفت بعملية استغلال دول اوروبا لتعدد الطوائف في لبنان استعملت المكر والخداع وسيلة للقضاء على امتيازاته فساعدت طائفة ضد الاخرى لا دينيا بل سياسيا ، وما كانت تركيا في يوم من ايامها درزية ... ". وواقع المكر يتجلى بتصريح احمد باشا والي الشام حين قال: "ان في سورية آفتين هما النصارى والدروز فكلما ذبح احدهما الاخر استفادت السلطنة العثمانية" (٤) وكان حسين تلحوق الزعيم الدرزي

---

١) عقيقي ٩٦

٢) عقيقي ٩٦/ ٩٧

٣) عقيقي ٩٨

٤) عقيقي ١٠٢

١٧/١٨١

قد شعر بشيء مما تقدم حين قال: " . . . اخاف ان تكون الدولة تستخدمنا لضرب غيرنا فلا تلبث ان تعـــود فتفتك بنا . . . "(١) وشبيه به ماردده سعيد جنبلاط لغندور السعد بعيد الحوادث وهو قوله: "انتم حاسبينها ونحن حاسبينها وكلانا وقعنا فيها "(٢)

٢"= الوجهـــة الدرزية عن اسباب الحوادث :

بعد ان انهى الزميل السيد خليل عيتاني رسالته صدر كتاب "الحركات في لبنان الـى عهد المتصرفية" وهو يمثل وجهـــة درزية في رواية الحوادث ، ومعلوم ان مكتبة السيد كمال جنبلاط تحتوى على مخطوطات وصفت بانها عظيمة الاهمية لمن يود الاطلاع على اسباب الحوادث ونتائجها ، ومع تشوقي لمعرفة محتوياتها الا ان وضعي الوظائفي قد حال دون امنيتي في الظروف الحاضرة ، لذلك اكتفيت بمضمون الكتاب المشار اليه الذى يمثل ، بنظرى ، وجهة "العامة" من دروز الشوف لا خاصتهم ، وهي مع بساطة عرضهـــا تكشف عن خيوط دقيقة بعيدة المرمى لايراها باحث في سواها وكذلك تبيّن كيفية تطبيق خطة ابعاد الزعمـاء الدروز لتفكيك مجتمعهم ، كما ابعد زعماء الموارنة من كسروان وسواه تمهيدا لسيطرة فئة خاصة . الا ان زعماء كسروان والشمال ينتمون الى طائفة الفلاحين فيهما لذلك لم يرافق ابعادهم او عودتهم اية ضجة طائفيـة بل وتقصد حسنوا النوايا اطلاق اسم "التطور الاجتماعي" ضد الاقطاعية على عملية تنفيذ تلك الخطة الاكليركية . اما مصادفة كون المبعدين من اقطاعيي الشوف وزعمائه كانوا دروزا ، وكثرة فلاحيه من الموارنة ، ادت الى مرافقة ابعادهم المقصود ضجة طائفية وذلك لان الذين استفادوا مباشرة من ابعادهم هم الموارنة اجمالا ولكنّ عودتهم وسعيهم لاستعادة املاكهم ، بعد ترحيل الامير بشير الكبير ، وثورة الفلاحين القدماء واستغلال ذاك الوضع سياسيا ، اوروبيا وعثمانيا ، واكليركيا سعي "مذابح دينية "لابادة المسيحيين . . . . والى هذا الواقع اشار يونك بتعليقه على المادة الخامسة من ابروتوكول بقوله: "كانت حقوق النبلاء من اهم البواعث على الحوادث . . . "(٣)

بعد هذا التمهيد الموجز اترك لمؤلف كتاب الحركات الكلام قال :

==========

١) عقيقي ٩٨

٢) عقيقي ٩٨

٣) كنوز ١٦٥ (يونغ - ٤ - ١٤٣)

١٧/١٨٤

بعد ان عاد "عمدة الشوف" [زعماء الدروز من منافيهم] غب انتهاء عهد المير بشير الكبير ونفيه الى مالطة ، شاهدوا فى احوال البلاد والعباد تغييرات عظيمة وتقلبات ذات بال اذ وجدوا الدروز على شفير الهلاك والاضمحلال وفى حالة من الضعف والهوان لم يصلوا اليها قط منذ وطئوا البلاد الشامية . شاهدوا المنازل والمساكن متداعية متهدمة والاشجار والمغروسات مقطعة محتطبة والاملاك مشفعة مبذرقة ايدى سبا وجدوا البيوت المثرية مستنزفة اموالها بمظالم الامير بشير رازحة تحت اعباء الديون من جراء ضرائبه وانتقاماته رأوا المهابة الدرزية والوقار الذى يجلل كل درزى فى الجبل منزوعا مغتصبا الى غير ذلك من احوال البؤس والشقاء وبعكس ذلك النصارى - فقد وجدوهم فى قعس وخيلاء على خلاف ما يعهدونهم من صفر الايدى وخلو الوفاض والخشوع والاحتشام ولين الكلام شاهدوهم فى قعس وخيلاء وعتو وشموخ آنافٍ مرتبطين الجياد الصافنات بعد ارتباط الحمر والابقار وسكناهم العلالى الشاهقة بعد الاكواخ تقبض منهم الكف على نصاب الحسام الصقيل بعد ان كانت لا تعرف مغيضا غير نصاب المخرز والمطرقة والخلاصة شاهدوا الذليل عزيزا غاشما والعزيز معنى يحرق الارم على ما مضى له من العزة القعساء فلم يغرب عنهم ان هذه الاستالة الغريبة والحوالة العجيبة ان هي الا مغبة اضطهاد الامير بشير وحيفه وجوره على هؤلاء وميله الى أولئك حاصرا فيهم جميع الوظائف والمأموريات التى كانت تدر المنافع وتستنزف الاموال اذ لم يكن فى خيالة الامير وحواليته وبكباشيته وما اشبه درزى واحد بل كلهم من غير الدروز وقد جرأهم الامير على الدروز ومد ايديهم اليهم باللطم وما اشبه بما كان يجريه على ايديهم من العذابات الاليمة بحق من لم يكن لهم جرأة على صد امره اذا امر ومخالفة نهيه اذا نهى . فمن ذلك انه عند اجراء التحقيق والفحص عن احدى الدعاوى واستنطاق امرأة عما تحاول كتمانه او لا علم لها به كان سعادته يخولهم وضع تدبيها بين وجه الصندوق وغطائه فيفعلون ثم يقفون على ظهر الغطاء ضاغطين على تدبيها ضغطا شديدا يكرهها على كشف ما تستر او تؤدى لهم شهادة زور وبهتان تطابق دعواهم اذا كانت جاهلة للامر وكثيرا ما كانت تؤدى مثل هذه المعاملات الجانية بالمراضع والحبالى الى الاغماء عليهن اغماء لا يقفن من بعده وقس عليه ضروب التعذيب التى اورثت النصارى اشرا وتيها فجعلوا يحقرون من امر الدروز ما كانوا يعظمونه وانساهم حاضرهم ماضيهم لاسيما عند ما اصبحوا يمشون فى الارض مرحا وهم متقلدون بالاسلحة الكريمة التى جلها ابتزوه على سبيل الرشوة او "البلص" الى غير ذلك من الامور التى احزنت ذوى المقاطعات واوغرت منهم الصدور فجعلوا يعملون فى ارجاع القديم الى

قدمه ساعين فى تعزيز شؤون ابناء طائفتهم واصلاح احوالهم ويصادرون بعض الافراد المسيحيين بالعقارا ت التى سلبوها من بعض الدروز ا(اكرهوهم على بيعها بالثمن البخس الى غير ذلك مما شق على النصارى امـــره وابوا الاستكانة والرضوخ لقرب عهدهم بالعز والسؤدد ولتيقنهم ان الامير بشير لم يزل فى الآستانة العليةساعيا فى سبيل رجوعه اميرا علىلبنان .

والذى كان يؤنسهم ويحملهم على الاباء والتشبث بالاباطيل فى تلك الدعاوى هومكاتبة الامير ورسالاته غير المنقطعة الى جميع اصحابه المسيحيين التى كان يشدد بها عزائمهم ويحرضهم دائما على اثارة السواجس لتصبح البلا د من الثورة والهيجان فى حالة تقوم شاهدا على ما كان يقوله لوزراء الآستانة الدولة العلية من ان الراحة لا تستتب فى جبل لبنان ومياه السلم لا تعود الى مجاريها الا بعوده اليـــه حاكما وقد جعل فوق ذلك لآمالهم هذه حيوية بابقائه ثلة من جياده المشهورة فى خان الافرنج بصيدا دون ان يأمر ببيعها لمن كان يسومهامن وكلا ئه املا بمعاودته منها الركوب اما كتبه والرسالات التى كان يبعث بها الى جبل لبنان فقد كانت كلها تختم بهذه العبارة "وعن قريب نشاهدكم بخير انشاء الله (١)

وتابع فى مكان آخر: " ولا تسل عما نال النصارى فى جنوب لبنان من الغم والهم والكـدر بفصل الامير بشير المالطي عن الاحكام وتغيب شمسه عنهم بل لا تسل عما كان يخالج افئدتهم من التو ق و التوجد لعوده اليهم مؤيدا مظافرا ولكم كانوا يرتقبون دنو تلك الساعة بفروغ صبر وطرب واضطراب عظيمـــين فلما كرت الايام ومرت الشهور وهي اطول عليهم من الاعوام وطال انتظارهم لقدوم عميد حاميتهم وعمود معزتهم عمدوا الى القاء الفتن والوساوس ودس شوائب العيث فى كؤوس الراحة والصفاء اجابة للتعليمات المترادفة اليهم من العيلة الاميرية الشهابية الرازحة تحت اثقال النفي والاسر فى الآستانة العلية ولم يكن ليهمهم دون الحصول على تلك الامنية شيء اقتتلت العباد ام خربت البلاد وقد رانت على ابصارهم اغراآت الامير بشير فضلـوا الهداية سالكين سبل الغي والضلالة الغواية وغدوا عند ذلك فى انتظام وانفراط واجتماع وافتراق يعقدون المؤ المؤامرات ويجرون المخابرات حتى غدوا اخيرا وهم غامسون بالدم ايديهم عامدون على تهييج الخواطـــر عاقدين على اثارة الحرب الخناصر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم(٢)

=========

١) الحركات ٣٢/ ٣٤

٢) الحركات ٣٧

ومبداء الحركات الاولى بنظر المؤلف هو : "ان السيده حبوس الارسلانية حاكمةمقاطعة الغرب الاقصى [كان] معهودا اليها بالامر من بعد وفاة زوجها الامير عباس الارسلاني وكان ما بين الاسرتين الشهابية والارسلانية مخاصمة دائمة ونزاع مستمر على بعض الضياع والدساكر الواقعة على حدود مقاطعتيهما وقد سلكتا فى ذلك على قاعدة "من عزّ بزّ ومن غلب سلب" اما فى ذلك الوقت فقد كانت الضياع المختلف عليها تحت سيطرة الشهابيين فسولت للسيدة حبوس نفسها وما استوثق لها من نفوذ الكلمة ومعاودة العزة الدرزية ان تضع يدها على مزرعة وادى الدلاب المنتزعة من ايدى اسلافها على عهد الامير بشير المالطي فاكبر الامير بشير قاسم ذلك الامر وبلغت منه سورة الغضب ان اكمن للاميرة المذكورة كمينا فى جماعته فى بعض الطرق فاطلقوا الرصاص وقتلوها غدرا فكان مقتلها امرا على الطائفة الدرزية جسيما وخطبا فى الوطن فادحا لحدوثه بصفة غدرية فظيعة ولما كانت رحمها الله من الاميرات الفخيمات المشهورات تفاخر الرجال بسمو المدارك وحسن ادارة الشؤون فضلا عما حلتها بها الطبيعة من كرم الاخلاق وحميد المناقب بل كان مقتلها من البواعث الاولية على نفخ ضرم الفتنة فى لبنان وحصول المحاربة الاولى بين الدروز والنصارى المسماة بـ" الحركة الاولى "(١)

واما البداية الفعلية المعترف عليها فهي : " واول ضربة ضربوها فى اساس بناية هذا المشروع الوبيل هو انتخاب جماعة من الاشقياء وتجريدهم لقطع الطرق على ابناء السبيل من الدروز وفتكهم بمن استطاعوا اليه سبيلا فكان محمد بشير الخفاجي من جبال الشوف احد خولية نعمان بك جنبلاط فى البقاع اول فريسة نشبت فيها براثن تلك الشرذمة الغادرة . سفكوا دمها لبرىء فى ثغرة المعاصر ثم قتلوا ايضا رجلين من دروز الغرب فى خلدة .

وعقيب ذلك حدث ان صائدا بعقلينيا كان قد ابتنى مطعمة يختل الحجال منها فرش فيها حبا وغاب هنيهة ليعود فيظفر بصيده فأتت الحجال تلتقط الحبوب فاسرع الى مطعمته ولما دنا منها اذ بطلقة بندقية قد ثارت على الحجال من صائد ديرى انتهز غيبة البعقليني وطمع بصيده فتشاجرا فتقاتلا فتغلب الدرزى على النصراني واثخنه جراحا وفاز بالصيد وحده فاستصرخ النصراني اقرباءه فتراكضوا نحو ذلك الدرزى قصد الايقاع به فاطلع بعض البقلينيين على الراكضين من اهل الدير نحو خلوات رأس النحل فحدثتهم انفسهم بالركض ايضا استطلاعا لطلع الامر فالتقى الفريقان فى المحلة المذكورة فاقتتلوا اقتتالا شديدا ولم ========

١) الحركات ٣٥/ ٣٦

اقتتالا شديدا ولم ينفصل بعضهم عن بعض حتى وصل نصيف بك نكد بنفسه وكفهم عن التشاجر ثم سرّب البعقليني الى حيث اتوا وقفل بالديارنة راجعا الى الدير وقد كان يسمع باذنه يقولون وهم راجعون معه (بدنا نعملها لهم ماعادوا تهدوا بعد مجيء شيوخهم) اى لنصلين الدروز حربا تنيخهم فى الذل الخ ولكنه تظاهر بعدم السمع وقلة الاكتراث.

وعقيب هذه الحادثة اخذ اهالى دير القمر يراسلون النصارى فى الجهات ويوصونهم فى التأهب وادخار الذخائر والجبخانات واعداد المعدات اللازمة للحرب المنتظرة . فجعل اهالى اقليم جزين يتجمعون فى كل ليلة الى قريتي جزين وبكاسين شاكى الاسلحة فيقلقون الارض بلاغاني الحماسية واطلاق البارود (العراضات) كأنهم ينذرون دروز الشوف بالويل والثبور . فوضع النيحيون صبارة عند تومات نيحا خوفا من بغتة هجوم الجزنيين واتباعهم وهكذا فعل البكاسينيون والبحنينيون فاتفق فى احد الايام من سنة ١٢٨٥٦ هجرية ان تقابل صبارة نيحا وصبارة جزين فتقاتلوا فتغلب النيحيون وانكسر نظراؤهم ففروا طالبين النجاة فتبعتهم صبارة نيحا حتى قرية جزين فشد عليهم جمهور غفير من اهالي تلك القرية فارجعوهم على الاعقاب ثم جرت مناوشة اخرى بين بعض اهل باتر وبعض اهل بحنين وفى هذه الاثناء جرت ايضا حادثات عديدة فى ثغور المتن اهمها حادثة الزحليين واهالي كفرسلوان وفى الشحار حيث تألب اهالي معلقة الدامور وهجموا على بعورته وعبية فاصلتهم دروزها نارا حامية فردوهم على اعقابهم خاسرين وهكذا جعلت الحوادث تنتشب فى كل جهة بعد الاخرى من الجبل حتى عمت جميع انحائه وهذا ما يعبرون عنه بالحركة الاولى ولنأت على تفصيل ذلك فنقول . . . . "(١)

هذه هي اسباب الحوادث كما رددها "العامة من الدروز" ، وما المؤلف الا راوية للحوادث مرددا لاصدائها ، وقد اورد فى رواياته نصا لكتاب شبيه بكتاب مطران صيدا وصور الذى وجهه الى رعيته فى من اهل لي حاصبيا وراشيا ، (الملحق رقم) وعزاه مكاريوس ، الى المطران بستاني ، مطران موارنة منطقة دير القمر ، وفى النص ما يدل على انه موجه للروم الارثوذكس كما فى النص الانكليزي (٣) ، قال :

جناب حضرة اولادنا الاجلا الاماجد الاكرمين مشايخ وخواجات واختيارية الابركسيس فى راشيا الوادى المحتشمين دام بقاهم

=========

١) الحركات ٣٧/ ٣٨

٣) الملحق رقم ٣

غب اهداء غزاير البركات السماوية والادعية الخيرية تحفظ حياتكم ونجاحكم ومزيد الهيام للحظوة بمشاهدتكم السارة بكل خير وعافية وبعد قد اطلعتم على ما حصل من طائفة الدروز المفسدين بالارض مع تراكم تعدياتهم الشهيرة وافعالهم المغايرة التي اتخذوها ديانة ومع اجراء اعمالهم هذه قد انتهبوا طائفتنا المسيحيين المحبين بالرب انهم اصحاب الهمم العلية المنصانين بعناية السيدة البتولية ليردعوهم عن الطغيان الطغيان الذى لهاهم به الشيطان وحينئذ قد صار مجلس عام فى لبنان مع اوجه بندر زحلة ومعمورة دير القمر وجزين وكسروان ومايليهم بان يكونوا يدا واحدة على هذه الطائفة القليلة العدد العادمة المدد على اعدامهم وسفك دماهم وسلب اموالهم وخروجهم من هذه البلاد التي هي عتيقة اجدادكم الارثوذكسيين ولذلك ينبغي ينبغي بانكم تستعدون بالاسلحة الكاملة والجبخانات الوافرة وتقوون بعضكم بعضا فى بلادكم المسيحيين سرا وان شاء الله بيوم الاثنين يصير عندنا مضاربة بواسطة جناب الامرا المشهورين الذين الذين ليس غابيكم الغيرة وتشديد البأس منهم لكامل شعبنا فاذا كونوا قد حالكم وببركة السيدة تصبح الديار من اعدائكم اعدائكم خالية وعدوان الدين لايلزمكم تغطين وبركتنا تشملكم للدوام (١)

وعلى ما هذين النصين من مطابقة ، وقد وردا فى مصدرين مختلفين ، وبالرغم من تجمس بعض الارثوذكس والكواتلة نتيجة لمضمونهما ، لا بد من التنبيه الى ان العلاقات بين الارثوذكس ، على الاقل ، والدروز لم تكن سيئة لانه ليس بينهما احتكاك ما ، فلا خلاف على امارة ولا نزاع على ملكية ارض ، وهكذا لم يستفد الدروز الارثوذكس من املاك اقطاعيي الدروز حين نفوا ولم يخسروا بعدما عادوا . فهل اراد اصحاب المصلحة من الاكليروس الماروني وقد تبينوا موقف الارثوذكس والكاثوليك ، ان يدسوا كتبا ذاك نوعها للاثارة والاهاجة واشراك كافة الطوائف المسيحية بالحوادث المهيئة فتكون الضجة العالمية اعظم والتدخلات الاوروبية افعل ويستفيدون هم ، وبآن واحد ، من توزيع قوى الدروز المحدودة فتهون ابادتها ؟.. ام انهم تمكنوا فعلا من مشترى بعض رجالات الاكليروس الارثوذكسي تنفيذا لخطتهم ؟.. قد يكون الافتراض الاول اكثر ترجيحا لكون تلك المراسلات لم تعم الا قبيل البدء بالحوادث ، اى باسبوع ظهورها ، استنادا الى تعيين يوم الاثنين لاعطاء الاشارة ، وذكر اسم يوم دون تحديد معناه ذاك اليوم الاول القادم ، اى انه لم يعط ارثوذكس حاصبيا وراشيا الوقت الكافى لمراجعة مطرانهم المقيم فى صيدا ، ومن الامور الهامة جدا وصول

==========

١) الحركات ١٠٨

وصول نص ذلك الكتاب الى الدروز مما اثار على الاقل عامتهم ضد كافة الطوائف المسيحية . وبالاضافة الى ماتقدم فقد اكد الراوى ، حسين غضبان ابو شقرا ، القول التالى : "... فاني قد اطلعت على مكتوب من خطيده ـ المطران بستاني ، مطران موارنة دير القمر ـ الى جماعة النصارى فى راشيا الوادى ، وهو احد الكتب العديدة التى ارسلت منه الى ابناء رعيته فى لبنان وسورية فى صورة واحدة ..." (١) والنص المتقدم هو واحد منها . فهل انتحل المطران بستاني صفة مطارنة الارثوذكس ؟ وهل هو صاحب الفكرة ؟ ام ماذا ؟!! ان هذا تنبيه تجب الاشارة اليه علّ بامكان باحث التدقيق فى وثائق ابرشتي صيدا وزحلة للروم الارثوذكس للوقوف على حقيقة ما سمي "باجتماع زحلة".

. ـ . ـ . ـ .

وختاما لهذه المقدمة التكميلية لرسالة الزميل المطيعين يستطيع الباحث ان يقول ان استغلال الاجانب "المخلصين" ، المتطورين ، المتقدمين "جهل اللبنانيين "الجهال" لا يمكن الا تحميل مسؤوليته اولئك "المتمدينين" ، مع وجوب الاشارة الى ان محور الحركات لم يكن اسلاميا / مسيحيا بل مارونيا/ درزيا فحسب. لذلك يخطئ من يعتبره عن حسن قصد ظائفيا بالمعنى المعروف.

اما موقف تركيا تلك الدولة التى لم تشرف نفسها بمقتل جندى واحد من جنودها فى سبيل الحؤول دون الحوادث فيجب ان ينظر اليه كما ينظر الى مواقف الدول المستعمرة التى تعمل فى سبيل مصالحها الاستعمارية لا ان ينظر اليه وكأنها دولة اسلامية تمثل باعمالها الاتجاهات الاسلامية فى الوقت الذى نجد فيه "المسلمين" رازحين تحت قيود استعمارها .

هذا ومعلوم ان مصدرا اوليا من مصادر اسباب الحوادث محفوظ في المحفوظات الرسمية الفرنسية خوفا من الكشف عن فضائح لا تشرف سمعة سياسة فرنسا التاريخية وعلى رأسهم نابوليون الثالث ولما كان التاريخ هو تصوير الحقيقة كل الحقيقة لذلك يستحيل على اى مؤرخ الادعاء بايفاء بحث اسباب الحوادث قبل ان تنشر فرنسا "مراسلاتها الدبلوماسية "المتعلقة بها ، ولو كنا نعرف الكثير عن مضامينها (٢)

==========

١) الحركات ١٠٨

٢) تاريخ العرب الحديث فى العصور الحديثة
(محاضرات الدكتور اسد رستم ـ الجامعة)

ملخص رسالة بروتوكول لبنان ١٨٦١ – ١٨٦٤

=====

تمهيد :

تؤلف هذه الرسالة حلقة من سلسلة دراسة تاريخ لبنان الذى تعمل جامعة بيروت الاميركية لانجازها ، وهي تتضمن بروتوكول لبنان الناتج عن محادثات باريس الدولية سنة ١٨٦٠ اثر حوادث الحوادث الدامية التى وقعت فى جبل لبنان ومدينة دمشق ، يضاف اليه عهد تأسيس المتصرفية ، كما والحق بها تعليق جاء على هامش رسالة الاخ الزميل السيد خليل العيتاني عن اسباب الحوادث نفسها .

. . .

١" = المحادثات الدولية :

اشير الى المحادثات الدولية بشكل موجز لتمكين المطالع لها من ربط الحوادث بنتائجها وضمّن ذلك الايجاز لمحات عن التناحر البريطاني الفرنسي والدعوة الى مؤتمر باريس والاتفاق على ارسال القوى المسلحة ، البرية والبحرية ، الى "سوريا" وتأليف اللجنة الدولية التى اتخذت بيروت مقرا لها والتفاهم الذى ادّت اليه اجتماعاتها التى كانت برئاسة الجنرال فواد باشا وزير خارجية تركيا وداهيتها ، الامر الذى اعتبر اساسا لمباحثات الآستانة وكان من نتائجه بروتوكول ١٨٦١ المتعلق بجبل لبنان .

٢" = البروتوكول :

يخطئ من يظن انه كان للبنان عدة بروتوكولات لانه لم يكن له سوى بروتوكول سنة ١٨٦١ الذى ادخلت عليه بعض التعديلات سنة ١٨٦٤ . اما ما يشار اليه وكأنه بروتوكول ، سوى ما ذكر ، فان هو الا مراسيم تعيين المتصرفين مع موافقة الدول المعنية عليها ادخل فى صلبها ، احيانا ، مطالبة الدول بتطبيق كامل نصوص البروتوكول .

هذا ، ولما لم اجد ترجمة صحيحة للبروتوكول قمت بتعريبه والحقت نصه الرسمي بالرسالة ومن ثم قابلت بينه وبين تعديلاته فتبيّن لي ان التعديل قد ازال الكثير من الاجحاف الذى لحق باكثرية السكان العددية فى وضعها التمثيلي وخفف من حدة الطائفية وابعد القضاء بعض الشيء عن الحزبية المحلية على انه لم يخل من سيّئة حصر الاعمال فى مجلس الادارة المركزى (الكبير) بحذفه مجالس الادارة المحلية .

ملخص رسالة بروتوكول لبنان ١٨٦١- ١٨٦٤

=====

تمهيد :

تؤلّف هذه الرسالة حلقة من سلسلة دراسة تاريخ لبنان الذى تعمل جامعة بيروت الاميركية لانجازها ، وهي تتضمن بروتوكول لبنان الناتج عن محادثات باريس الدولية سنة ١٨٦٠ اثر حوادث الحوادث الدامية التى وقعت فى جبل لبنان ومدينة دمشق ، يضاف اليه عهد تأسيس المتصرفية ، كما والحق بها تعليق جاء على هامش رسالة الاخ الزميل السيد خليل العيتاني عن اسباب الحوادث نفسها .

. . .

١" = المحادثات الدولية :

اشير الى المحادثات الدولية بشكل موجز لتمكين المطالع لها من ربط الحوادث بنتائجها وضمّن ذلك الايجاز لمحات عن التناحر البريطاني الفرنسي والدعوة الى مؤتمر باريس والاتفاق على ارسال القوى المسلحة ، البرية والبحرية ، الى "سوريا" وتأليف اللجنة الدولية التى اتخذت بيروت مقرا لها والتفاهم الذى ادّت اليه اجتماعاتها التى كانت برئاسة الجنرال فواد باشا وزير خارجية تركيا وداهيتها ، الامر الذى اعتبر اساسا لمباحثات الآستانة وكان من نتائجه بروتوكول ١٨٦١ المتعلق بجبل لبنان .

٢" = البروتوكول :

يخطئ من يظن انه كان للبنان عدة بروتوكولات لانه لم يكن له سوى بروتوكول سنة ١٨٦١ الذى ادخلت عليه بعض التعديلات سنة ١٨٦٤ . اما ما يشار اليه وكأنه بروتوكول ، سوى ما ذكر ، فان هو الا مراسيم تعيين المتصرفين مع موافقة الدول المعنية عليها ادخل فى صلبها ، احيانا ، مطالبة الدول بتطبيق كامل نصوص البروتوكول .

هذا ، ولما لم اجد ترجمة صحيحة للبروتوكول قمت بتعريبه والحقت نصه الرسمي بالرسالة ومن ثم قابلت بينه وبين تعديلاته فتبيّن لي ان التعديل قد ازال الكثير من الاجحاف الذى لحق باكثرية السكان العددية فى وضعها التمثيلي وخفف من حدة الطائفية وابعد القضاء بعض الشيء عن الحزبية المحلية على انه لم يخل من سيّئة حصر الاعمال فى مجلس الادارة المركزى (الكبير) بحذفه مجالس الادارة المحلية .

٣"= الادارة :

بعد التمهيد لبحث الادارة بتخطيط حدود جبل لبنان الجغرافية وكيفية حل مشاكل حدوده ومعضلات سكانه بالنسبة الى الالولية المجاورة خصوصا وان لسكانه ميزات استثنوا بموجبها من "القرعة العسكرية" ومن كثير من الضرائب والرسوم انتقل البحث الى صلب الموضوع الاداري برسم هيكل ادارة جبل لبنان كما وضعه داوباشا متصرف جبل لبنان الاول وكما نفذ فتكوّن منه الشكل التالي :

أ ـ المتصرف وهو ممثل السلطان وكان كما وصفه يوسف كرم بقوله : "ان اسمه يعبر عن وضعه" اى انه يتصرف بامور الجبل كيف يشاء

ب ـ مجلس الادارة الكبير واسمه فى البروتوكول "مجلس الادارة المركزى" ، وهو فى عهد تأسيس المتصرفية على الاقل كان مجلسا استشاريا صوريا ليس له من الامر شيء اما صلاحياته فشكلية لان مقترحاته ومقرراته مقيدة بموافقة المتصرف. ومن الاحالات المستغربة احالته "اشعار بمصارفات القهوجي" الى المتصرف لاخذ موافقته على صرفها مدعوما بالكليشه القائلة : "والامر لوليه" . . . وهكذا فمجلس الادارة =(فى عهد التاسيس)= لم يكن سوى دمية يستهوى المتصرف بها طلاب المراكز ومظهرا من مظاهر التطور اللبناني يرضى السدول الاوروبية التى وقعت البروتوكول .

ج ـ مشائخ القرى وينتخبون مباشرة من الشعب ليقوموا باعمال "المشيخة" الادارية وليكونوا ناخبين ثانويين لانتخابات اعضاء مجلس الادارة الكبير . الا ان الادارة العثمانية رأت ان تسند اليهم القيام باعمال قضاة الصلح ، ومن هنا اعطوا لقب مشايخ الصلح ، ففعلوا بحكم هذا الاسناد موظفين خاضعين لاحكام الموظفين التأديبية الامر الذى جعلهم يتأثرون باوامر "الاداريين" ففسدت ضمائرهم كناخبين ثانويين و بالتالى فسدت الغاية من انتخاب اعضاء مجلس الادارة لانهم اصبحوا بالواقع معينين لا منتخبين .

د ـ القضاء ان التنظيم القضائي اذا استثنى قضاة الصلح كان حسنا نسبيا ورواتب القضاة كافية لتأمين رفاهيتهم وعلته الفعلية تكمن فى امرين ، الاول هو اعتماد الطائفية اساسا لتعيين موظفيه والاخر هو اتخاذ بيروت مركزا دائما لمحاكم التجارة ومركزا شبه دائم لمحكمتي استئناف الجزاء والحقوق .

هـ ـ المساحة والنفوس ان اعمال المساحة والاحصاء لم تكن تعنى ما يفهم منهما اليوم لان الغاية

الاولى والاخيرة منهما لم تكن تتعدى جمع الضرائب وهيا بذلك يقابلان دائرة من دوائر الواردات في وزارات مالية هذا العهد . اما النظام الذى اتبع للمسح والاحصاء فهو من خيرة الانظمة القديمة ولكن تطبيقه كان موضع شكوك وشكايات اشارت اليها جريدة الجوائب (١)

و ـ الماليـة لقد استطاع "الباب العالى" ان يأخذ موافقة الدول الخمس على اطلاق يد المتصرف لجمـع الضرائب دون ان تكون محددة بحد اقصى كما جاء في المادة الخامسة عشرة من تعديل ١٨٦٤ وذلك بملحق بروتوكول ١٨٦١ الذى بقي مرعي الاجراء .

هذا ومن يلق نظرة على هيكل مالية الجبل كما طبق في لبنان في عهد التأسيس ير ان المالية هي كناية عن جمع الضرائب لدفعها رواتب وتعويضات للموظفين واعضاء المجالس . ومما يجلب النظر انه على الرغم من الامتيازات المالية التى خصها اللبنانيون فواردات الملح والبريد والدخان كانت تحال مباشرة الى "الخزينة المركزية في الاستانة" .

ز ـ الشؤون الادارية وقد طبقت فيها نصوص البروتوكول مضافا اليها مديريتي دير القمر وبتدين وانها كانت بالواقع السبب الرئيسي في ازالة الاقطاعية "الادارية الملكية" من لبنان . الا ان الامر الادارى المستغرب هو ان القوانين التى اتبعت لم تحل دون اخذ اى موظف ادارى "التزاما" لاقلام هو نفسه مشرف ومسؤول عنها . . .

ح ـ شـتى ان ما تقدم هو مجمل الادارات ذات الخطوط الواضحة في اوائل ايام المتصرفية ولكنه لم يكن كل شيء اذ ان الباحث المنقب يستطيع ان يرى آثارا لادارات كانت في عهد التكوين ومنهـا الاعمال الانشائية ، كشق الطرقات واجراء الترميمات ـ وكثيرا ما نفذت بقوة السلاح ـ ، والبرق والبريد والصحة والاسعاف ، والتعليم ، والزراعة ، والاشراف على المرافىء ، والسجون . . . ومما يجلب النظر بصورة خاصة الخطوة الحكيمة التى خطاها مجلس الادارة بالموافقة على مبداء توحيد المكاييل والموازين وتحديد الاسعار وكذلك نظره بامر تشجيع الصناعة والاختراع .

٤" = العسـكر الشاهاني والضبطية :

يلاحظ في البروتوكول ان الباب العالي قد احتفظ لنفسه بحق حماية الطرقات الرئيسية التى تصل "الالوية" بعضها ببعض عبر جبل لبنان وكذلك بمسؤولية حفظ النظام والامن فيه وذلك "حتى "

==========

١) وهي جريدة عربية اصدرها في الاستانة سنة ١٨٦١ الاستاذ احمد فارس الشدياق

تصبح الضبطية اللبنانية قادرة على القيام بتلك الواجبات. ويظهر ان "حتى "كانت السبب المباشر في تأخير نمو الضبطية اللبنانية ليبقى الاعتماد على العسكر الشاهاني . . .

. . .

الخاتمة :

لم يكن البروتوكول سوى على ما تضمن من نصوص صالحة ، سوى ستار غير شفاف لتدخل دول اوروبا الكبرى في شؤون الرجل المريض وخاصة في بلد يعتبر نقطة استراتاجية هامة ، واستغل الاتراك معرفتهم لذاك الواقع فاستعملوه ، على مراى من الدول ، اداة لتمتيع متصرفهم فيه بدكتاتورية تامة المعنى والمبنى ، مفسدين النظام الانتخابي بافساد الموظف الناخب الثانوي الذي هو "شيخ القرية "، فغدا الانتخاب العوبة بايدي "اهل الحل والربط" الامر الذي لم يزل لبنان يئن من وطئته ، كما هو حاله "بالطائفية " التي [illegible] نمت وترعرعت في ذلك العهد ، ولو انها ليست من مواليده .

نعم ان البيروتوكول قد ادى خدمة جلّى للبنان بقضائه الفعلي على الاقطاعية الادارية ورجالها من "المقاطعجية" ، ولكنه مع الاسف قد قوى شكيمة الاقطاعية "الاكليركية" التي هي في عهدنا هذا واحدة من كبريات عوامل تقهقره

وختاما لا بد من الاشارة الى ان لداود باشا يعود الفضل العميم بايجاد ادارة صالحة نسبيا في جبل لبنان بعد ان ازالت منه الحوادث والحزازات كل اثر من آثار الادارة .

عبد الرحمن عدره